

# البحر الميت والمحتمع

بحوث في علم الاجتماع الجنائي

تأليف  
الدكتورة سامية حسام عاتق

استاذة علم الاجتماع المساعدة  
جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٩٨٢

الناشر  
مكتبة الأنجلو المصرية







# البحرمة والمجتمع

بحوث في علم الاجتماع الجنائي

تأليف  
الدكتورة شامية حسني

أستاذة علم الاجتماع المساعدة  
جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٩٨٢

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية



بسم الله الرحمن الرحيم





الاهداى

إلى أمز الناس:

ابنى أحمد...

وابتقى ميا...

مع كل الحب .



## مقدمة

ليس تأليف كتاب فى علم الاجتماع الجنائى بالعمل الهين ، وبخاصة ان هذا العلم ، منذ أن كتب فيه ، فى أواخر القرن الماضى ، القانونى الايطالى « اينريكو فرى » كتابه الذى جعل اسم هذا العلم الجديد عنوانا له ، قد صار فى كل الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ، حافلا يشقى البحوث النظرية والعملية ، وحظى بمؤلفات كثيرة ومتنوعة ، تحمل عناوين مختلفة وتتجه اتجاهات شتى ، وفق تخصص كل باحث ، قانونيا كان أو اجتماعيا أو نفسيا أو انثروبولوجيا أو طبيا . ولقد كان للعلماء المصريين باح طويل فى ميدان الجريمة والمجتمع ، منذ ظهور كتاب فى علم الاجتماع الجنائى فى مطلع الخمسينيات من القرن الحالى ، ذلك الكتاب الذى اشتمل فى معظم صفحاته على تقرير بحث ميدانى أجراه مؤلفه فى منتصف الأربعينيات فى محيط الأحداث الجانحين والأسوياء فى مصر . وقد تلى ظهور هذا الكتاب عدة بحوث نظرية وعملية . ويعد كتابى هذا حلقة فى هذه السلسلة العلمية ، التى انفرد كل مؤلف فيها بخصائص مميزة .

ولقد لاحظت ان الكتب المؤلفة حول ظاهرة الاجرام يمكن تصنيفها صنفين : أحدهما ، وهو أغزرها انتاجا ، علمانى يتناول الاجرام على أسس من العلوم الحديثة المزدهرة فى الغرب ، وعلى هدى نهجها الاختبارى ( الامبيريقى ) ، والثانى دينى يتناول الظاهرة على دعائم من علوم الدين ، وبخاصة الشريعة والفقه ، وعلى هدى اجتهاد علماء الدين من ائمة ومجتهدين . وفى ضوء الحركات الاجتماعية القائمة على مبدأ التأميل والتجديد والجمع بين ثمرات شتى العلوم الدينية والعلمانية ، والمناداة بتطبيق الشريعة فى المعاملات الاجتماعية الجنائية والمدنية ، رأيت أن يحتوى كتابى على بحث فى الجريمة والدين ، يتناول مقارنة بين الاحكام الشرعية فى اليهودية

والنصرانية والاسلام ، وتحليلا فقهيا مفصلا لاحكام الشريعة الجنائية الاسلامية ، بينت فيه ، من وجهة نظر اجتماعية بعض مقاصدها التى يمكن تطويعها للمناقشة .

وفصول الكتاب الستة قد رتبت ترتيبا منطقيا . فاولها يركز على بحث ظاهرة الجريمة والمجتمع ، وثانيها يتناول الجريمة والدين ، اى يتناول العلاقة بين الظاهرة الاجتماعية والنظام الدينى المرتبط بها . ويناقش الفصل الثالث الجريمة والعلم ، فيناقش مختلف النظريات التى تحاول تفسير اسباب الجريمة من وجهات عضوية او عقلية او نفسية او اجتماعية او طبيعية او تكاملية . ويحتوى هذا الفصل ايضا على مناقشات لنتائج بعض فصول الكتاب . ويمكن اعتبار ما جاء فى هذه الفصول الثلاثة بحثا فى علم الاجتماع الجنائى .

اما الفصول الثلاثة الأخرى : الرابع والخامس والسادس ، فنتناول اخطر الظواهر الاجرامية واكثرها شيوعا فى العصر الحاضر ، وهى جناح الأحداث والبقاء وتماطى المخدرات . وهى فى هذا التناول ، تفصل الظاهرة تفصيلا شاملا ، وتبين التفاعل الاجتماعى الوظيفى بينها وبين ظواهر أخرى مرتبطة بها ، تتركز فى مواجهتها لمكافحتها ، وتتفرع الى جهود فى دائرة القانون ومجال البحث العلمى للوصف والتنظير لخدمة التخطيط والتطبيق . ولتحقيق ذلك استندت البحوث فى هذه الظواهر الاجرامية الثلاثة الى شتى المراجع التى تتروعت بحوثها وبياناتها ومعلوماتها ، وبخاصة منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين الذى شهد انتشارا ملحوظا لهذه الظواهر فى البلاد المتقدمة والبلاد النامية على حد سواء . وهذا يفسر السبب فى أن مادة علم الاجتماع الجنائى أو علم الجريمة قد أصبحت من المقررات الأساسية ، ليس فقط فى الدراسات القانونية ، بل ايضا فى الدراسات الاجتماعية فى اقسام علم الاجتماع وفروعه .

وانى لأقدم بخالص الشكر الى زملاى الذين تفضلوا باهدائى مؤلفاتهم

في مجال الجريمة والانحراف والمجتمع ، أو اعادوني كتباً ونسخاً من القوانين  
الخاصة بظواهر الانحراف ، فكانت كلها خير معين لي في كتابة  
هذه البحوث .

والله ولي التوفيق

مصر الجديدة

١٩٨٢ / ٢ / ١

سماحية حسن الساعاتي



## **الفصل الأول**

### **الجريمة والمجتمع**





## تمهيد

ارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباط طبيعي بمعنى انه حيثما كانت هناك حياة اجتماعية ، حتى ولو كانت في أبسط صورها ، توجد الجريمة ، أى عدوان شخص على آخر في عرضه أو ماله أو مقامه ، أو في شخصه هو نفسه بجرحه أو بتر أعضائه أو قتله . وقد يمتدئ الأخ على أخيه وهو أقرب الناس إليه ، إذا اختلفا على مال أو ميراث أو امرأة أو أى شيء يثير في نفس كل منهما ، أو في غير ذى الحق منهما الشهوة العارمة والمحدد المتأجج . قصة قابيل وهابيل التى وردت في التوراة والقرآن أصنق مثال لذلك . « وأتل عليهم نيا أبني آدم بالحق ، إذ قريا قريانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر » قال لاقتلك ! قال انما يتقبل الله من المتقين ! لأن بسطت الى بك لتقتلني ما أنا بباسط يدي اليك لاقتلك ، انى اريد أن تبوء بأثمي وأثمك فتكون من أصحاب النار ، وذلك جزاء الظالمين . فطوحت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين » (١) . ولئن لمح القرآن الى السبب في عدم تقبل قريان أخيه : وهو عدم التقوى ، فإن العهد القديم قد صرح بنوع عدم التقوى ، إذ قال الرب : « ... فعند الباب خطية رابضة واليك اشتياقها وآتت تسود عليها » (٢) . ومنذ ذلك العهد ، وهذه القصة وأشباهها تتكرر مع اختلاف في التفصيل . وإذا كان العدوان يحدث بين أقرب الأقرباء ، وبين الفلطاء الذين يخونون العشرة ويبغى بعضهم على بعض ، فليس غريبا أن يحدث في التعامل اليومي بين من لا تربطهم بعضهم ببعض الا علاقات اجتماعية عابرة أو غير وطنية !

ولذلك كان ابن خلدون على حق من الناحية الاجتماعية العلمية ، عندما ذكر بعد ظاهرة التعاون بين أفراد الاجتماع الانساني لتحصيل القوت لى تمنى لهم به الحياة ، ظاهرة السلطان ذى اليد القاهرة عليهم ، الذى

(١) صورة البقرة ، آيات ٢٧ - ٣٠ .

(٢) « سفر التكوين » ، اصحاح ٤ : ٧ .

« يدفع عدوان بعضهم عن بعض » (١) « حتى لا يصل أحد إلى غير  
عدوان » (٢) . ويشير بعد ذلك إلى القانون الاجتماعي الذي يؤكد « أن  
لا بد للبشر من الحكم الوازع » . يكون بشرح مفروض من عند الله . . . (و)  
بما يفرضه الحاكم لنفسه أو بالمصيرية التي يقتدر بها على قهرهم وجعلهم  
على جلدته . . . » (٣) فوجود الإجرام في المجتمع ظاهرة اجتماعية ، ترتبط  
بها ارتباطا وثيقا حتميا الظاهرة السياسية ، التي تنحصر وظائفها الرئيسية  
في أمور ، من أهمها استتباب الأمن في داخل المجتمع بقمع الجريمة وإنزال  
المقوية بالمجرمين ، وفق شرعية نهئية سماوية أو قانون وضعي . هذا فضلا  
عن وجود أجهزة شرعية وقضائية وحماية وعلمية ، يعمل بها  
متخصصون معينون ، كل في تخصصه ، بالجريمة والمجتمع .

### ماهية الجريمة :

الجريمة من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ  
الهدم العصور ، وعانت منها الإنسانية على مر الزمن . والجريمة ليست شيئا  
مطلقا ، بمعنى أنها تنل على فعل ثابت له أوصاف محدودة ، ولكنها شيء  
نسبي تحدده عوامل كثيرة ، منها الزمان والمكان والثقافة . فقد كانت بعض  
الأفعال في الماضي لا تعد من الجرائم ، ولكنها أصبحت جرائم في المجتمع  
الحديث ، يحقر مرتكبوها ويماقب عليها القانون ، بل إن الجريمة في العصر  
الحاضر قد يختلف معناها في مجتمع عنه في آخر لاختلاف المجتمعات في  
عناصر ثقافتها وحضارتها .

فالإجرام ظاهرة اجتماعية وجبت في الماضي ولا تزال موجودة حتى  
يوما هذا . وكثرت الاجتهادات واتسعت دائرة التفسير حول العوامل التي  
تحدثها ، لأن معرفة الأسباب تعين ، ولا شك ، في تضييق نطاقها والحد من

(١) و (٢) مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٢ ، ٤٤ .

إثارة الضاربة بالمجتمع . ومن الأهمية بمكان معرفة كنه السلوك الإجرامي وطبيعته . فاللاحظ عند القديم أن أفراد المجتمع يملكون اتجاها متباينة من السلوك . يتفقون في بعضها ويختلفون في البعض الآخر ، ويتراوحون بين الاتفاق والاختلاف في بعض ثالث . وهكذا تسير الحياة في كل مجتمع ، إلى أن يأتى بعض الأفراد انقلابا معينة لا يوافق عليها أفراد هذا المجتمع بجمعهم أو أغلبهم بحيث لا يستطيعون السكوت على حدوث مثل هذه الأعمال ، أو تمكين الأفراد منها أو تسهيلها لهم . ولذلك فإن المجتمع بهيئته الرسمية ، أو بطريقة التأديبية في المجازاة ، يعطي هؤلاء الأفراد حقهم من الجزاء الذي يكفل ، في اعتقاد أفراد المجتمع ، عدم العودة لمثل هذه الأعمال ، كما يكفل أيضا منع الأفراد الآخرين من اتيانها بأذى ذي بدء . ومعنى ذلك أن تعريم نوع من السلوك كان مباحا من قبل ، أى لم يكن يعده الناس جريمة ، هو الذي يوجد الجريمة . ومؤدى ذلك في الواقع أن القانون هو الذى يوجد الجرائم .

ومن الحقائق الاجتماعية أن لكل مجتمع نظمه الاجتماعية ، وأعرافه customs وأدابه السلوكية manners وطرقه الضمنية folkways التى تضبط سلوك أفراد . ولا يزال أفراد المجتمع جميعها الحق في مجازاة الخارجين على هذه الضوابط ، بل يكون أمرهم إلى فئات معينة أو هيئات منظمة ، يقولونها بالحقائق التى يحق لها بها أن تجازى هؤلاء الخارجين على للضوابط الاجتماعية المتعارف عليها . وفى المجتمعات البدائية يكون لكل من المشيرة هذا الحق ، ويصدر ما يريد من أحكام ، وفى المجتمعات المتقدمة ، نجد هيئات باكملها قد جهزت لهذا الغرض بالذات ، بشرطة ومحاكم ، وسجون .

وقد اصطلاحت المجتمعات على تسمية الخروج على ما رسمته من

بأنواعها : بأنواعها بانه جريمة ، وأن فاعلها أو مرتكبها مجرم . فالجريمة هي نوع من التفرع على قواعد السلوك ، التي يضعها المجتمع لأفراده . فالمجتمع إذن هو الذي يحدد ماهية السلوك المأدب و ماهية السلوك المنصروف أو الاجرامى وفقا لقيمه ومعاييره (١) . ويرى عاطف غيث بحق « أن الاتجاه فى علم الاجتماع الحديث يتمركز حول دراسة المشاكل الاجتماعية من نقطة ابتداء واحدة تقريبا هي الانحراف عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك . للصحيح ، كما أن الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة أو غير المتكررة أو التي تصانف مجرد الففور والاشمئزاز ، وإنما تدور حول تلك الأنواع التي تعتبر مهددة لكيان الجماعة من ناحية ، ولقواعد السلوك من ناحية أخرى » (٢) .

### ١-١-١-٢ : تصنيف الجريمة :

يتبين مما سبق أن الجريمة ، وإن كانت ظاهرة اجتماعية موجودة فى كل المجتمعات الإنسانية ، سواء أكانت بدائية ، أم متطورة ، قديمة أم حديثة ، متخلفة أم متقدمة ، فإن ما تتناوله من أنواع النشاط ليس واحدا فى الزمان أو المكان ، مادام أساس التجريم تابعا لوجهة نظر المجتمع فى زمان ما أو مكان ما ، ومن ثم فإن ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل فى ذاته ولذاته ، بل نظرة مجتمع بذاته إليه .

فالجريمة الواحدة فى المجتمع الواحد لا تثبت على حال واحدة من حيث عقوبتها ولا من حيث تدرجها فى سلسلة خطورة الأفعال الضارحة على القانون . فهي مرة مخالفة ، ومرة أخرى جنحة ، ومرة ثالثة جنابة . وهكذا فالجريمة لا تظل على حالها . نواعها ، إلا فى حالات بسيطة لها ملابساتها التي

(١) انظر :

P.W. Tappin; Juvenile Delinquency.

(٢) محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك والانحراف ، ص ، ١٢ .

يحدد القانون قاطعيتها: والمثال على ذلك جريمة الزنى بالمتزوجة ، فبعد أن كان التشريع الموسوى يجعل عقوبة الزانى والزانية القتل ، وبعد أن أميطت المسيحية والإسلام في معاملتهما شدة صارمة ، وصل الأمر في التشريعات المعاصرة إلى اعتبارها جنحة لا أكثر ، بل جنحة ذات طابع خاص تحيط بها عوامل التخفيف من كل جانب .

فالقانون المصرى على سبيل المثال ، يجعل الحبس عقوبة الزنى ، على أن يكون رفع الدعوى العمومية ياذن الزوج ، وأن يظل رضائه مستجرا طيلة إجراءات المحاكمة والتفتية ، كما يعامل الرجل معاملة خاصة سواء فى توافر شروط الجريمة أو فى وسائل الإثبات (١) .

وقد وصل الحال فى التشريع فى الاتحاد السوفيسى الحديث الصادر فى عام ١٩٣٧ ، الى تخيير الزوج المجنى عليه بين عقاب زوجته زنىه الزانية بالحبس مدة لا تزيد على سنة على الا يتلو ذلك طلاق أو انفصال ، والا فان العقوبة حينئذ لا تتمدى الغرامة . وهناك فى الولايات المتحدة الأمريكية بعض ولايات كولايى ، نيفادا (Nevada) وتينيسى (Tennessee) لا تجعل من الزنى جريمة على الإطلاق (٢) .

وهناك مثال آخر على ما تقدم ، وهو تعدد الزوجات ، فبينما نجد أن بعض الشرائع تبينه ، وبعض المجتمعات تشجع عليه ، نجد أن بلاداً أخرى تعده جريمة خطيرة يعاقب عليها القانون ، وذلك كما هو الحال فى الدول الغربية .

وقد يعد مجتمع ما فعلاً واحداً ، فى فترة ما جريمة ، ثم يبيحه فيما

(١) انظر « قانون العقوبات المصرى رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ » ، للوقائع المصرية ، عدد ٧١ ، أغسطس ١٩٣٧ ، المواد ٢٧٢ - ٢٧٧ .

(٢) انظر احمد خليفة ، اصول علم الاجرام الاجتماعى ، ص ١٠ ، ١١ .

بمد . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ، أن تعاطي الخمر والابتجار فيها شرده بين الاباحة والتحريم ثم الاباحة في الولايات المتحدة في ظرف سنوات قليلة .

ويرى بعض الباحثين أن هناك جرائم يمكن اعتبارها جرائم دائمة أو طبيعيسية (natural crimes) . وهي الأفعال التي كانت فيما مضى وستكون دائما في عداد الجرائم ، كالقتل والسرقة . ولكن استقراء الماضي يدل على أنه ، حتى القتل والسرقة ، لم يكونا دائما وفي كل الأحوال من الجرائم . فالقتل في اليونان القديمة ، في بعض صيورها ، لم يكن جريمة إذا وقع بين أفراد العائلة الواحدة ، إذ كان يعد مسألة من شأن رب الأسرة . وواد البنات ، وقتل الأولاد خضبة الفقر لم يكونا يعدان جريمة في المجتمعات العربية في الجاهلية ، ولكنهما ، منذ ظهور الإسلام وحتى الآن ، يعدان من أشنع الجرائم في هذه المجتمعات نفسها . ولم يكن هذان الفعلان يعدان إنمراقا في روما القديمة وبعض المدن اليونانية القديمة ، وبخاصة إذا ما كان الطفل مصانبا بعمامة جسمية ، أو مريض خطي ، أو كان غير مرغوب فيه ، ولكنهما منذ ظهور المسيحية صارا يعدان من الجرائم التي لا تغفر في تلك البلاد . أما السرقة فكانت مباحة ضد الأجانب في دولتي اليونان والرومان القديمتين ، قبل أن ينظم قانون الأمم (jus gentium) أو ما يمكن أن نعتبره القانون الدولي القديم . وقد كانت السرقة تعد نوعا من أنواع المهارة والبطولة كافا فاعلها في بعض مدن اليونان القديمة ، وعند الغالة من سكان فرنسا الأصليين . أما الآن فالسرقة قد أصبحت على الإطلاق تعد جريمة سواء كانت ضد المواطنين أو الأجانب .

\* يتضح مما تقدم أن التجريم يتأثر وفقا لاختلاف الأزمنة في المجتمع نفسه ، ووفقا لاختلاف الأمكنة بين مجتمعات مختلفة في الزمن الواحد . ومعنى ذلك أن التجريم - أي اعتبار أنواع ما من السلوك جرائم ، ليس مطلقا في كل زمان ومكان . وتختلف الجريمة تبعا لاختلاف الثقافات (cultures) في الزمان نفسه . فبينما في مصر يعتبر الاتصال الجنسي بين الذكور شذوذا ويترج بين الجرائم ، يعد سلوكا عاديا في الدول الاسكتلندية ، لأن لها

معايير جنسية مختلفة • وقد أياحته بريطانيا في أواخر الخمسينيات بعد سن الثامنة عشرة • وتقودنا حقيقة أن الجريمة نسبية في الزمان والمكان ، إلى حقيقة أخرى هي نسبية الأخلاق ، فانه من العسير على الباحث أن يجد تلك الصفة الأخلاقية ، ومن ثم تلك الجريمة التي يمكن أن تكون في حكم واحد من الأمر بها أو النهي عنها في كل المجتمعات وكل العصور ، فما يعد رذيلة أو جريمة في مجتمع ما ، قد يعد فضيلة في مجتمع آخر • فالمجتمع هو الذي يحدد الرذائل والفضائل والمثل • وهناك مثل انجليزى يضرب في هذا المقام ، وهو : « رذائل بيكاديلى (١) هي فضائل بيرو » •

(The vices of Piccadilly are the virtues of Peru)

وقد عبر عن ذلك محمد المويلحى في كتابه حديث عيسى بن هشام بقوله : « ولا يتحتم أن ما يكون ذا نفع عند الغربيين يكون له نفع عند الشرقيين • والشراهد كثيرة جمه على أن ما يكون في باريس حسنا ، يكون في برلين قبيحا ، وأن ما يكون في لوندرة حميدا ، يكون في الخرطوم ذميا وما يكون في رومية حقا ، يكون في مكة باطلا ، وما يكون عند الغربيين جدا يكون عند الشرقيين هزلا » (٢) •

والجريمة ليست نسبية إلى الثقافات فحسب ، بل إنها نسبية أيضا ، بالنسبة للثقافات الفرعية sub cultures داخل المجتمع نفسه ، ولنضرب مثلا على ذلك من الواقع الحالى • فبينما الأخذ بالثأر في صعيد مصر يعد فعلا ذا قيمة كبيرة ، نجده في نظر القانون والثقافة الكلية للمجتمع المصرى جريمة لا يتسامح فيها أبدا (٣) •

---

(١) « بيكاديلى » حي تجارى سكنى راق وسط مدينة لندن ، تنتشر فيه الدعارة

(٢) محمد المويلحى ، حديث عيسى بن هشام ، ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ •

المصرية •

(٣) انظر أحمد أبو زيد ، ظاهرة الأخذ بالثأر •

بل ان هناك من الجرائم ما يعد احيانا جنائية ، وأحيانا أخرى جنحة ، بحسب الثقافة الفرعية التى تتأثر بتقاليد وعادات معينة فالسطو فى وادى النيل ، اذا وقع ليلا ، يعد جنائية لأسباب كثيرة ، منها أن حدوثه فى مثل هذا الوقت يجعل الضير اكبر ، الى جانب أن التمكن من دفع الضرر أو التنبيه له يكون أقل فى ظلام الليل ، اذا ما قورن بوضوح النهار . ولهذا فهو فى النهار جنحة .

أما عند البدو المقيمين على حدود القرى فى الصعيد وفى الصحراء ، فإن السطو على الخيام اذا ما حدث فى وضح النهار يعد جنائية ، لأن الرجال يكونون أثناء النهار منشغلين فى رعى أنعامهم فى الصحراء تاركين عيالهم ونساءهم بمفردهم فى الخيام . لذلك فإن الذى يسطو على الخيام فى مثل هذا الوقت ، إنما يستغل هذا الطرف الذى يمكنه فيه أن يوقع الضرر ، بحيث لا يستطيع دفعه بالدرجة التى يستطيع بها لو حدث ليلا ، والرجال موجودون مع زوجاتهم وعيالهم فى الخيام .

### الجريمة والقانون

يتضح من عرضنا السابق لنسبية الجريمة ، أن الجريمة ليست فعلا يضر بالجماعة ، بل فعلا تعتقد الجماعة أنه يضرها ، فاذا رأت الجماعة أن ضمن قوانينها تجريماً لهذا الفعل الذى تعتقد أنه يضرها ، فإنه يصبح بذلك جريمة من الوجهة القانونية ، ويعد مرتكبه ، من وجهة نظر القانون ، مجزماً يستحق العقاب .

فالقانون إذن هو أصل الجريمة ، وأساس تجريمها . كما سبق أن ذكرنا ، أى أنه وراء اعتبار أفعال معينة جريمة ، ويمكن تعريف الجريمة بأنها فعل يجرمه القانون ويعاقب عليه مرتكبه حسب نصوص قانونية .

وأذا كنا انتبهنا من قبل الى أن الأخلاق تستنبط من مجتمع الى آخر ومن ثقافة الى أخرى ، وفى داخل المجتمع الواحد من منطقة لأخرى ومن ثقافة



فرعية الى ثقافة فرعية اخرى ، فاننا ننتهى كذلك الى أن القانون نسبي كذلك .  
فهو يطبق على كل من ينسب الى المجتمع الذى وضع هذا القانون من أجله ،  
ولذلك فان الجهل بالقانون لا يكتل البراءة من احكامه ، وان كان يجعل الحكم  
مخففا فى حالات محدودة .

فالفعل يجرم - أى يصبح جريمة من الناحية القانونية - اذ اعتقد  
المجتمع أن هذا الفعل يضر المصلحة الاجتماعية العامة ، فالمحك الأول لتجريم  
الفعل هو اعتقاد المجتمع باضرار هذا الفعل بالمصلحة الاجتماعية العامة ،  
سواء اكان هذا الاعتقاد فى محله ام لا . وهذا هو المعنى الاجتماعى للجريمة .  
فالجريمة اذن خروج على القانون الوضعى الذى يرمى المصلحة الاجتماعية ،  
كما يراها المجتمع .

### • الجريمة والخطيئة :

هناك فرق واضح بين الجريمة والخطيئة ، فالأولى خروج على ما  
يقتضيه نظام المجتمع المدون وهو القانون ، ويقصد به القانون الوضعى  
(positive law) بالذات ، اما الخطيئة فهي تلك الفعل التى تخالف الدين  
مخالفة ظاهرة او مستترة . فالخطيئة (sin) كسر وخروج على النظام  
الذى يمتد المجتمع أنه من وضع الله ، أى الدين (religion) .

ويتضح ما تقدم أن هناك من الجرائم ما لا يعد خطايا ، كما أن هناك  
ايضا من الخطايا ما لا يدخل فى مجموعة الجرائم . وأمثلة الأولى جرائم  
المرور ، والجرائم السياسية التى يعد مرتكبها مجرما طالما أنه أخفق فى  
تنفيذ فكرته ، وهى كلها جرائم لا تنافى الدين . وانما عدها المجتمع جرائم  
لأنها تعارض المصلحة الاجتماعية التى تتصل بكل العوامل المسؤلة عن سلامة  
الجماعة كوحدة الأفراد وطمأنينتهم على حياتهم وممتلكاتهم واعراضهم .

اما الخطايا التى تدخل فى عداد الجرائم ، فهى الأفعال التى لا يرضيها

الدين ، ومع ذلك لا يسعدها القانون الوضعي كسرا لمبادئه أو ضرا بمصلحة المجتمع . ومن أمثلة ذلك بعض الأفعال التي تدخل فى دائرة الزنى . فرغم أن الزنى محرم نصا وروحا فى الدين اليهودى والمسيحى والاسلامى ، فإن كثيرا من المجتمعات التى تدين بهذه الأديان لا تعد هذا الفعل جريمة ، من الوجهة القانونية الا فى حدود معينة . فالقانون المصرى ، مثلا لا يعاقب على الزنى بانثى غير متزوجة ، اذا كانت سنها ثمانية عشر عاما ، وكان ذلك برضاها .

وقد تتداخل العلاقة بين الجريمة والخطيئة ، فيعد الفعل جريمة وخطيئة فى الوقت نفسه ، ومثال ذلك القتل والجرح العمد ، وشهادة الزور ، والتزوير ، وغش المكييل والموازن ، فهى خطايا تخالف الدين ، كما انها فى الوقت ذاته جرائم يعاقب عليها القانون (١) .

### الجريمة والجناح :

اصطلاح الجناح (delinquency) كان مستخدما عند الرومان ، وهو مشتق من كلمة لاتينية تعنى الخيبة والامهال ، وعدم اداء الواجب . ومعناه الان الخروج على القانون فيما يتعلق بالأحداث . وأحيانا يستعمل هذا الاصطلاح ليبدل على جرائم الكبار ، اذا كانت هيئة من ناحية ، وكان ارتكابها للمرة الاولى من ناحية اخرى . وهنا يكون اطلاق صفة الجناح على افعالهم وتسميتهم بالجانحين ، أخف وطأة على نفوسهم وأرحم بهم .

والجناح صورة من صور الانحراف ، سواء اكان هذا الانحراف يقع تحت طائلة القانون أم لا . ويشمل الجناح السرقة والنسطر والضرب والنشل ، وهناك العرض ، والفعل الفاضح ، وكل الأفعال التى يرتكبها الأحداث ، وتعد

---

(١) انظر :

خارجة على القانون ، ويشمل الجناح أيضا أنواعا من الانحرافات لا تعد من الناحية القانونية جرائم ، إذا هم ارتكبوها ، وأن كان المجتمع يعدها مضايقات لا يرضى عنها أو يحبذها ، ومن أمثلة هذه الانحرافات « العصيان » ، وهو سلوك اجتماعي ممدد للجناح . والعصيان خروج على المعايير السلوكية أو الخلقية التي تركز على القيم الاجتماعية التي تضعها الجماعة .

وهكذا يتضح أن الحدث الجانح هو الذي يرتكب فعلا يعده القانون جريمة في زمان ومكان معينين ، ومن معينة ، لأنه من وجهة النظر القانونية ، خروج على المعايير القانونية ، التي وضعها المجتمع . ونظرا لأهمية ظاهرة جناح الأحداث ، فقد رأينا أن نتناولها في فصل على حدة . ذلك لأنها ، منذ عشرات السنين كانت ولا تزال تسترعى انتباه الدارسين والباحثين والمسؤولين في مصر أولا ، ثم من بعد ذلك في بقية الدول العربية التي أخذت تسير في عملية تنمية اجتماعية - اقتصادية سريعة ، ذات تعقيدات ومشكلات خاصة بها .

#### الشرط الأساسي لوجود الجريمة :

يفترض للجريمة وجود نظام معين . فلا بد من أجل أن نقول بوجود انحراف ما ، أن يكون هناك طريق مستقيم حتى يمكننا تعيين السائرين على الطريق المستقيم من المنحرفين عنه . فتوافر القواعد المحددة للسلوك الاجتماعي ، إذن ، شرط أساسي من أجل أن يسمى فعل ما جريمة ، وذلك بالخروج على هذه القواعد .

ويسن المجتمع قانونه الوضعي ليرعى المصلحة الاجتماعية العامة كما تتراءى له . وبالتبعية فإن هذا المجتمع يرى أن سلوكا ما يتعارض مع مايراه مصلحة عامة ، فيبتذل فيه بالتشريع ويحدد له العقوبات . ومن أجل ذلك - أخذين في الاعتبار أن الأفعال تتراوح في ضررها بين درجات متفاوتة - فقد تضمن القانون تحديدا للأنواع التي يتراوح أثرها بين الضرر الطفيف والضرر الفاسد .

## انواع الجرائم :

هناك عدة تصنيفات للجرائم تختلف باختلاف الهدف من التصنيف .  
وفيما يلي عرض لأهم هذه التصنيفات : -

### أولاً - التصنيفات القانونية :

#### ( أ ) تقسيم الجرائم وفق جسامتها :

تقسم الجرائم من حيث جسامتها الى ثلاثة أنواع :  
جنايات ، وجنح ، ومخالفات ، وذلك وفقاً للعقوبة المقررة لكل نوع منها . وهذا التقسيم للجرائم الى جنايات ، وجنح ، ومخالفات ، ليس ثابتاً دائماً ، ولكنه يختلف باختلاف الزمان والمكان . فما قد يعتبر جنائية في وقت من الأوقات قد يصبح جنحة أو مخالفة في وقت آخر ، أو العكس ، تبعاً للتغير الذي يطرا على القيم الاجتماعية أو السلطة السياسية التي تملك التشريع . فإذا أصبحت الجماعة المسيطرة لا ترى في فعل معين ما ينافي نظمها أو يمثل خطورة عليها فأنها لا تجرم هذا الفعل . وكذلك إذا رأى المشرع أن العقاب على فعل يعده جريمة لا تتناسب مع خطورته أو ظروفه ، فإنه قد يشدد العقاب عليه أو يخففه . وفي هذه الحالة قد يكون التخفيف مع إبقاء صفة الجريمة على حالها أي أنها لا تزال جنائية مثلاً ، أو قد يخفف العقوبة الى الدرجة التي تغير من نوع الجريمة كتحولها من مرتبة الجنايات الى مرتبة الجنح ، وهذا ما يعرف بتجنيح الجنايات لظروف مخففة ( ١ ) .

#### ( ب ) تقسيم الجرائم وفق إيجابيتها :

تقسم الجرائم الى ايجابية ، وجرائم سلبية ، بما أن التعريف القانوني

---

(١) انظر حسن الرصاوي ، « نظام التجنيح » ، المجلة الجنائية القومية ، عدد

للجريمة هو أنها ، الفعل أو الامتناع ، الذى نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه ، . فالفعل الإيجابى المخالف للقانون ، كالقتل والسرقة والضرب والاعتصاب يعد جريمة إيجابية . أما الامتناع عن القيام بفعل يفرضه القانون ، كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم، أو الامتناع عن دفع نفقة حكم بها على الشخص ، فإنه يعد جريمة سلبية .

#### ( ج ) تقسيم الجرائم وفق سرقة استزوارها :

تقسم الجرائم الى جرائم وقتية ، وجرائم مستمرة . والجريمة الوقتية هى التى تتكون من فعل يحدث فى وقت معين ، وينتهى بمجرد ارتكابه كالقتل والتزوير . أما الجريمة المستمرة فهى تتكون من فعل متجدد ومستمر مثل جريمة خطف الأطفال .

#### ( د ) تقسيم الجرائم وفق تعددها :

الجريمة العمدية هى التى يعتمد فيها الجاني ارتكابه ، وبعبارة أخرى هى الجريمة التى يتوافر فيها القصد الجنائى . أما الجرائم غير العمدية فهى التى لا يتوافر فيها هذا القصد مثل القتل الخطأ ، والاصابة الخطأ .

#### ( هـ ) تقسيم الجرائم وفق موضوع ضررها :

تقسم الجرائم الى جرائم ضارة بالمصلحة العامة كجرائم أمن الدولة ، وجرائم ضارة بالأفراد ، كالقتل والسرقة .

وتفيد التقسيمات القانونية فى تحديد الاجراءات الجنائية كالاختصاص القضائى ، أى تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى الناشئة عن الجريمة ، وكاجراءات التحقيق والمحاكمة (١) .

---

(١) انظر : سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى ، ص ٢٠ .

## ثانيا - التصنيفات الاجتماعية :

تهتم التصنيفات الاجتماعية للجريمة بمصالح الناس واهتماماتهم ومؤسساتهم الاجتماعية التي يقع عليها الضرر ، كما تضع في بؤرة اهتمامها أيضا دوافع المجرم في ارتكاب الجريمة . والهدف من هذه التصنيفات الاجتماعية تيسير دراسة الجريمة والسلوك الاجرامى : وتقسم الجرائم من الناحية الاجتماعية الى سعة أنواع :

( أ ) جرائم ضد الممتلكات ، كالسرقة والحريق والعمد وتسميم لماشية .

( ب ) جرائم ضد الأفراد ، كالقتل والضرب .

( ج ) جرائم ضد النظام العام ، كجرائم أمن الدولة وإشاعة الفوضى والتخريب .

( د ) جرائم ضد الأسرة ، كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال .

( هـ ) جرائم ضد الدين كالاعتداء على أماكن العبادة التي تعتبر مقدسات لا تمس بسوء .

( و ) جرائم ضد الاخلاق ، كالأفعال الفاضحة والجارحة للمهياء في المناطق العامة .

( ز ) جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع ، مثل الصيد في غير مواسمه أو صيد طيور حرم صيدها ، في غير الأوقات المحددة ، أو تبييد ثروات المجتمع ؛

## المسئولية :

من الأمور الأساسية في محيط الخروج على القانون ، تحديد المسئولية .

والمسئولية هي اعتبار فاعل الفعل الجنائي ، أى الجريمة مسئولا عنه .  
ويعنى آخر هي نسبة الجريمة الى فاعل يكون مسئولا عنها . والذي يدعونا  
الى ذكر التعريف الثانى للمسئولية ، هو أننا اذا تتبعنا تاريخ الاجرام فى  
المجتمعات القديمة والحديثة ، والبدائية نجد أن المسئول عن الجريمة ليس  
دائما هو مرتكبها . وقد تطورت فكرة المسئولية على مر العصور ، واصبحت  
دائرتها تتجه تدريجيا من الاتصاع الشديد الى الضيق الشديد

### المسئولية غير الموجهة :

قد دلت الأبحاث التى قام بها علماء الانسان المتخصصون فى علم  
الاجتماع الجنائى ، على أن بعض الشعوب البدائية قد لا تلصق المسئولية  
بالشخص نفسه الذى قام بالجريمة ، ولكن يصب العقاب على أشخاص  
آخرين .

على بعض القبائل البدائية عندما يموت شخص بسبب غير معروف،  
فإن أهل الميت يجتمعون لكى « يلفقوا » للقائم الأول ، تهمة القيام بالجريمة  
ويعاقبونه على هذه الفعل . كما كانت المسئولية تلقى على الجماد ، والحيوان،  
والأطفال ، والمجانين ، وجثث الموتى كذلك . فعند المبرانيين اذا سقط حجر  
أو شجرة على شخص وتسبب فى قتله ، فإن الحجر أو الشجرة كان يقدم  
للمحاكمة . وقد تكون هذه الفكرة ناشئة من فكرة الطوطم ، التى تذهب  
الى أن لبعض الحيوان والجماد روحا وحياة ، ولذلك فإن المسئولية يمكن  
أن تقع عليها .

وكانت جثث الموتى تماكب ، ويمثل بها فى المجتمعات القديمة بل أيضا  
المتوسطة . فلقد صدر أمر ملكى فى فرنسا سنة ١٦٧٠ ، ينظم العقوبات  
التي تصب على جثث بعض المجرمين بعد اعدامهم ، ولا سيما المتهمين بالعيب  
فى الدين أو فى الذات الملكية .

ومثل هذه القاعدة كثير في قوانين جمهوراي ، وعند المصريين القدامى ، وفي القوانين الرومانية واليونانية القديمة ، وهذا هو ما يسمى بالقصاص غير الموجه وهو انتقام ليس له هدف محدد ، ويرتبط بالمسئولية غير المحددة . والسبب الاجتماعى وراء هذا الاجراء ، هو أن هذه الأقوام تريد بعقابها أى شخص تعده مسئولاً ( ولو تليفياً عن الجريمة ) ، تجنب أنفسهم ومتاعهم وحيوانهم ومجتمعهم غضب الآلهة التى لا ترضى أن تحدث جريمة دون أن يقتص من فاعلها .

### المسئولية الجمعية :

تتضمن المسئولية الجمعية فكرة أن الجماعة أو المجتمع مسئول عن سلوك كل فرد من أفرادها ، فعندما كانت بلاد اليونان والرومان القديمة تعيش فى ظل النظام القبلى ، كانت القبيلة كلها مسئولة عن أى جرم يرتكبه أحد أفرادها ، على الرغم من أنه لا جريمة له فيه . وقد سادت هذه الفكرة عند العرب فى جاهليتهم ، وعند الأمم القديمة كلها تقريباً . ولا تزال بقايا هذه الفكرة موجودة حتى الآن فى بعض المجتمعات . وتتمثل فى ظاهرة الأخذ بالثأر التى تسود فى كثير من المجتمعات الحديثة كما هى الحال فى جنوب ايطاليا وجزيرة صقلية بالذات ، وفى ايرلندا الشمالية ، وكذلك فى كثير من الدول العربية . وترتبط بفكرة المسئولية الجمعية فكرة القصاص الجمعى ، الذى تتلخص وظيفته فى أن يحسن المجتمع أو الجمع الاشراف على سلوك أفرادها ، حتى لا يتعرض كله للمضر من جراء فعل فرد واحد من أفرادها أية جريمة من الجسرائم .

ولم تتخلص المجتمعات الحديثة تخلصاً تاماً حتى الآن من آثار المسئولية الجمعية ، إذ بجانب الأخذ بالثأر الذى سبقت الإشارة إليه ، توجد ظواهر أخرى لهذه الآثار ، ومثال ذلك نظام الرهائن (hostages) الذى يطبقه المتحاربون والذى يحدث فيه أن عدة أفراد قد يقدمون لا لجرم ارتكبه هم أنفسهم ، ولكن بحكم انتماهم لدولة معادية محاربة ، وكذلك الشأن فى نظام



مصادرة الأملاك ، الذى يتعدى ضرره الشخص الذى قسام بالجرم ، الى آخرين غيره ، كأولاده وزوجته مثلا الذين قد يكونون أبرياء من العمل الاجرامى . ويوجد فى الشريعة الاسلامية اجراء جمعى يسمى القسامة يتخذ فى حالة اذا ما عثر قوم على قتل منهم ولم يعرفوا له قاتلا ، أو كانوا يظنون بناء على أدلة غير قاطعة أن له قاتلا يمكنهم تعيينه ، فيحلف خمسون من القوم الآخرين الذين وجد القتل فى محلهم على أنهم أبرياء من دمه ، أو يحلفها أولياء الدم من أهله أو كبيرهم على أن القوم الآخرين مسئولون عن القتل ، وقد يعين واحدا منهم على وجه التحديد ، وينكر مبررات اتهامه . فيحتكم ، وفق رأى أغلبية المجتهدين ، أن يشترك هؤلاء القوم الآخرون فى التعميـض بـدية يفرمونها لأولياء الدم ، وذلك بناء على السنة النبوية الثابتة . وإذا وجد القتل فى مكان ما بين محلّتين مثلا ، وجه الاتهام الى تلك التى تكون جثته أقرب اليها (١) . وذكّرنا ذلك بإجراء يشبهه الى حد ما فى الشريعة اليهودية (٢) . والهدف من القسامة أن يضيع دم مسلم هدرا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن تكون هناك مسئولية جمعية فى كل محلة ، قرية كانت أو حيا فى المدينة ، عما يقع فيها من جرائم .

وبجانب هذه الظواهر التى تقرها القوانين الحديثة فى كل المجتمعات تقريبا ، نجد أن العادات الاجتماعية والرأى العام ، لا زالتا يتسكان بالكثير من مظاهر المسئولية الجمعية . فكم من بنت أو ولد لم يعرف كيف يشق طريقه بسبب مسلك والده أو والدته أو أخيه أو أحد أقاربه . فالفكرة السيئة عن أحد أفراد أسرة من الأسر ، قد تصم أفراد الأسرة جميعا ، فيصبح مسلكهم ، بسبب اجرام أحدهم ، مشكوكا فيه (٣) .

---

(١) انظر محمد أبو زهرة . الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى : العاقبة ، ص ٦١٩ - ٦٣٥ «القسامة للجماعة يقسمون على حقهم ويأخذونه . والقسامة اليمين» . ويقال حكم القاضى بالقسامة : باليمين ، المعجم الوسيط ، مادة ق س م ، ج ٢ .  
(٢) انظر سفر « التثنية » ، اصحاح ٢١ : ١ - ٩ .  
(٣) انظر حسن سطفان ، علم الجريمة ، ص ١١ - ١٤ .

ويرى « فوكونييه (Fauconnet) عالم الاجتماع الفرنسى ، أن المسؤولية حقيقة اجتماعية موضوعية فى نظر المجتمع . وإذلك فانه ( أى المجتمع ) يتجه عند حدوثها الى محاولة القضاء على آثارها ، بصرف النظر عن شخصية المجرم وذاتيته . ويؤكد هذه النظرة « شتينمىز » (Steimez) ، الذى يعطى أمثلة على ذلك بمجموعات يسودها نوع من الانتقام غير الموجه ، مثل قبائل الايراكوا التى تتكون فيها جماعة للقصاص من أى شخص ، بمجرد حدوث واقعة قتل ، دون الاهتمام بما اذا كان هذا الشخص قد ارتكب الجريمة فعلا . ويمضى « فوكونييه » فى نظريته عن المسؤولية والجريمة ، ليقول أنها ترجع الى مجموع الانفعالات وأنواع الشعور التى تثيرها الجريمة . فإذا حدث فعل إجرامى اهتز له الشعور القومى ، وحدثت موجة من الاستياء العام . وهذا الشعور الذى يحدثه العمل الإجرامى لا يخدم ولا يسكن ، الا اذا قابلته عقاب يعتقد المجتمع انه رادع . ذلك أن المجتمع حريص أشد الحرص على أن تظل نظمته الاجتماعية مصونة لا تمس . وهو يعد الاعتداء عليها اعتداء على حرمة وقديسته ، ومن ثم يطالب بالقصاص . ووظيفة المسؤولية ، حينئذ ، تتلخص فى إيجاد « مسئول » يصب عليه العقاب . أى يفرغ المجتمع فيه غضبه حتى يستريح ضميره الجمعى .

وهناك رأى آخر يرجع السبب فى حرص المجتمع ، ممثلا فى أفراد ، على عقاب من يقتوف جريمة نكراء يهتز لها الشعور العام ، بعقاب قاس رادع ، الى الاعتقاد بأنه اذا لم يكشف المجرم ويعاقب بصرامة ، فإن النخس يلزمهم ، فتتهال عليهم الكوارث والمصائب ، تهددهم بالانهايار والفناء . وينطبق ذلك على وجه الخصوص ، على من يفرج على الأخكام الشرعية ، التى تحدد من يحرم الزواج منهن فى كل دين من الأديان السماوية ، وكذلك فى أعراف وسنن الأقوام البدائيين وفى الحضارات القديمة ، سواء أكان ذلك بعمله وأرادته ، أم كان بغير علمه ولا إرادته ، كما هى الحال فى أمسطورة « يوكامستا وأوديب » (١) .

### المسئولية الفردية الشخصية :

تطورت فكرة المسؤولية ، وأصبحت دائرتها تضيق شيئاً فشيئاً حتى أصبحت الآن لا تكاد تقتدى دائرة الشخص الذى اقترف الجريمة ، فأصبحت المسئولية فردية أو شخصية ، فالأب ليس مسئولاً عن فعل ابنه ، ولا الابن عن فعل أبيه ، اللهم الا بمقدار ما لكل منهما من نصيب فى العمل الذى ارتكب ، فى حالة ما اذا كانا مشتركين فيه . ويمكن القول بوجه عام ، ان القاعدة السائدة الآن هى المسئولية الفردية وأن المسئولية الجمعية أو الكلية لا توجد الا فى بعض حالات استثنائية محدودة .

والغرض الأول من المسئولية فى المجتمعات المختلفة ، هو تقديس المجتمع أو العقل الجمعى ممثلاً فى الزام الأفراد باحترام النظم الاجتماعية التى يشرعها ، لأن فى احترام هذه النظم بقاء المجتمع واستقراره . أما الغرض الثانى فهو التضامن الاجتماعى بين الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع وإشعارهم بأنهم يكونون جسماً واحداً ، بحيث اذا لحق أحدهم ضرر أو مكروه ، فالبد من القضاء على أسباب الضرر وتعويضه عما لحقه بشكل ما .

### احصاءات الجريمة :

تعد احصاءات الجريمة ركيزة أساسية فى محاولة فهم ظاهرة الجريمة، والتعرف على مختلف جوانبها . ويمكن التعرف على مدى انتشار الجريمة وتوزعها بين المناطق المختلفة فى المجتمع بدراسة احصاءاتها التى تسمى احصاءات الجريمة ، أو الاحصاءات الجنائية .

وبيئنا نجد ان الاجرام ظاهرة عابية توجد فى كل المجتمعات الانسانية على السواء ، فان المجتمعات تختلف فيما بينها وتتمايز تبعاً لعدد الأفراد الذين يسلكون مسلكاً منحرفاً ونسبتهم لعدد السكان بعمامة . وهذا هو ما يعرف عند علماء الجريمة باسم الاجرامية (criminality) .

وهناك صعوبات مختلفة تتعلق بإحصاءات الجريمة ، وأهمها :

١ - أن لكل دولة طريقتها الخاصة في تعريف الجريمة وإحصائها وفقا لظروفها الاجتماعية الخاصة .

٢ - أن تقسيم الدول للجريمة الى جنائية وجنحة ومخالفة غير متفق عليه في حد ذاته بين الدول كلها ، وهو يختلف تبعاً لعمادات كل شعب وتقاليده ونظمه الاجتماعية .

٣ - أن الإحصائيات الخاصة بالسلوك الإجرامي في كل مجتمع من المجتمعات لا تشمل إلا الأفعال التي تصل الى علم رجال الشرطة . ولكن هناك عدداً من الجرائم لا يتم اكتشافه أبداً أو التبليغ عنه ، وهو ما يشار اليه بالجرائم غير المنظورة (dark numbers) ولذلك يمكن القول بأنه ليس هناك في أي بلد من بلاد العالم إحصاءات دقيقة وكاملة تماماً عن الجريمة . ولكن ليس معنى ذلك أن إحصاءات الجريمة لا قيمة لها ، إذ هي مع ذلك تعطى لنا فكرة عن مدى انتشار الجريمة والتقدير النسبي لمدى زيادة حالات السلوك الإجرامي ، أو نقصانها ، وخصائص الأشخاص الذين يرتكبون الجريمة ، والتوزيع العمراني للجرائم في المجتمع بعمامة ، وفي المدن على وجه الخصوص ، على أساس ما أظهرته البحوث من أن نسبة الجرائم فيها ( أي الإجرامية ) أعلى بكثير منها في القسري .

#### مصادر إحصاءات الجريمة :

تختلف الدول بعضها عن بعض في مدى دقة إحصاءاتها عن الجريمة ، ففي المجتمعات البدائية والبسيطة ، أو غير المتقدمة قد لا نجد أي نوع من إحصاءات ، نظراً لبساطة تركيبها الاجتماعي ، وعدم وجود ظاهرة التخصص

وتقسيم العمل بشكل واضح فيها ، فنجد أن شيخ القبيلة مثلا ، يقوم في هذه المجتمعات المبسطة بالوظائف التي تقوم بها أقسام الشرطة والمحاكم والسجون في المجتمعات المتقدمة ، التي تتميز بوضوح ظاهرة التخصص وتقسيم العمل فيها ، ويتجسد تركيبها الاجتماعي وتمايز النظم بها . وفراة يحاكم من يرتكبون افعالا تجرمها القبيلة ، كما أنه يصدر الحكم وينفذه . وفي كل هذه المراحل لا توجد احصاءات ولا سجلات تمكننا من معرفة ابعاد الجريمة .

وكما ارتقت المجتمعات ، وجدنا تمايزا في النظم ، وسجلات مكتوبة تغنيها عما يدور في اذهاننا حول ابعاد الجريمة . ومن المتوقع أن تكون سجلات الجريمة في المجتمعات المتقدمة أكثر وادق من مثيلاتها في المجتمعات التي ما زالت في مراحل النمو ، كما أن مصادرها تكون متنوعة ومختلفة .

وتوجد في جمهورية مصر العربية عدة مصادر لاحصاءات الجريمة أهمها :

#### أولا - احصاءات الشرطة :

تشتمل احصاءات الشرطة (Police statistics) على بيانات من الجرائم التي تسجلها أقسام الشرطة خلال العام ، وتبين توزيعها على مختلف شهور السنة السنة ، وأوقات اليوم التي ارتكبت فيها ، ومناطق ارتكابها وخصائص مرتكبيها ، ومقارنات بين الجريمة في مختلف أشكالها وكذلك مقارنة بين الجرائم في السنوات السابقة . وعادة ما يطلق على هذا النوع من الاحصاءات عبارة « احصاءات الجرائم المعروفة للشرطة » .

ويوجه الى احصاءات الجرائم التي تسجلها الشرطة ، وهي التي تعرف باحصاءات الشرطة ، عدة انتقادات ، وذلك لأسباب مختلفة أهمها :

١ - كثيرا ما ترتكب الجرائم ، ولكن أحدا لا يكتشفها ، وبالتالي فإن

الشرطة لا تعلم شيئاً عنها ، ولذلك فإنها لا تؤد في إحصاءاتها .  
٢ - قد تكون إحصاءات الشرطة مبالغاً في عددها ، حيث أن الأهالي يبلغون الشرطة بلاغات عن حوادث قد لا تعد جريمة من الناحية القانونية الشكلية ، كما أنه قد يحدث بشأنها تصالح أمام الشرطة ، ولكن رغم حدوث هذا التصالح فإن البلاغات تبون في محاضر الشرطة . وهكذا تعطيلنا صورة غير واقعية تبدو فيها المبالغة .

٣ - هناك جرائم يكشف ارتكابها ، لكن أحداً لا يبلغ الشرطة عنها . ويعزى ذلك إلى :

#### ( أ ) موقف المجنى عليه ( الضحية ) :

قد يرى من يكشف الجريمة أنها من التفاهة بحيث لا تستحق الإبلاغ عنها . وقد يرى المجنى عليه أنه لا جدوى من التبليغ عن الجريمة ، لأنه لا يثق في قدرة الشرطة على ضبط مرتكبيها . كما قد يرى المجنى عليه أن في التبليغ عن الجريمة تحملاً لتأعب هو في غنى عنها عملاً بالمثل القائل « بعد عن الشر وغنى له » . وقد يحجم المجنى عليه عن التبليغ عن الجريمة لمقاراة مرتكبها له ، أو لأن في الإبلاغ عنها أضراراً بالسمة ، أو لأن في الإبلاغ عن الجريمة تشويشاً على سمعة الضحية وإضراراً بمصالحه . وهناك جرائم لا يبلغ عنها ضحاياها لأنها تقع ضدهم أثناء ممارستهم لأعمال غير مشروعة ، كسرقة نقودهم أثناء زيارتهم بيتاً يدار للربيلة ( البغاء ) ، أو وجسودهم في مكان غير مرخص للعب البيسر ، أو مكان يتعاطون فيه المخدرات . وهناك بعض الضحايا لا يبلغون عن الجرائم التي تقع ضدهم أو ضد أقاربهم رغبة في الأخذ بالثأر .

#### ( ب ) مكانة مرتكب الجريمة :

أحياناً تكون مكانة مرتكب الجريمة سبباً في خوف الضحية أو شهود

الجريمة من يطره ، اذا ما ابلغوا عن الجريمة ، لانه من المجرمين المتساهلة  
او من ذوي السلطة الذين يملكون القدرة على الايذاء . .

٤ - هناك جرائم يكشف ارتكابها ، وتبلغ الشرطة عنها ، لكنها  
لا تسجل في سجلاتها لأسباب مختلفة أهمها :

( أ ) مكانة الجاني والمجنى عليه :

يجدث في بعض الدول التي تميز فيها الطبقات بعضها على  
بعض ، أن يرتكب شخص ذو مكانة اجتماعية مرتفعة جريمة ضد  
شخص ذي مكانة اجتماعية منخفضة ، فيتردد رجال الشرطة  
في تسجيل الجريمة . أو اتخاذ إجراءات رسمية فيها ، وبخاصة  
إذا لم تكن الجريمة أعلى جانب كبير من الخطورة . .

( ب ) الرقعة والنسب :

نسمع في بعض الأحيان عن شيوع الرشوة والفساد بين رجال  
شرطة دولة من الدول . ويحدث ذلك ضجة كبيرة فيها ، تجعلها  
تعين لجنة لتقصي الحقائق . . وتقدم اللجنة تقريرها الذي يثبت  
صحة ما أشيع . ويقترح حلولاً للمشكلة . وفي هذه الحالات ،  
لا تنشر احصاءات عنها .

( ج ) أسباب سياسية عامة :

يظهر ذلك بشكل لافت في البلدان ذات الأحزاب المتعددة . حين  
يرغب الحزب الحاكم في إعطاء صورة طيبة للجمهور عن  
جهوده أثناء تقلده مقاليد الحكم . فيحاول أن يظهر انخفاض  
الجريمة أثناء هذه الفترة ، عن طريق إصدار تعليمات للشرطة

بتقليل عدد الجرائم ، وذلك بالكف عن طريق تسجيل بعضها .  
أو التفسير في احصاءاتها النهائية آخر العام . وقد يحدث  
العكس أحيانا ، عندما تحاول الشرطة تسجيل أكبر عدد من  
الجرائم للتدليل على كفاءتها ويقظتها ، أو لطلب اعتمادات مالية  
أكبر .

٥ - هناك جرائم يتم اكتشافها والتبليغ عنها وتسجيلها في اقسام  
الشرطة ، ولكن لا يستند على مرتكبيها . وفي هذه الحالة  
تظهر الاحصاءات بيانات عن الجرائم نفسها ، ولكن تنقصها  
كثير من البيانات عن المجرمين وخصائصهم .

٦ - هناك جرائم يتم اكتشافها والتبليغ عنها وتسجيلها والتعرف على  
مرتكبيها دون أن يقبض عليهم لاختفائهم أو هروبهم خارج البلاد .  
وفي هذه الحالة تظهر الاحصاءات بعض البيانات عن خصائص  
المجرم لكنها لا تكون في مثل بقية البيانات التي تسجل عنه في  
حالة القبض عليه .

تلك هي أهم الاسباب التي تؤثر في بقية احصاءات الجريمة المعروفة  
للشرطة ، وتضعف فاعلية الاعتماد عليها في الحصول على فكرة شاملة عن  
ظاهرة الجريمة في مجتمع ما . ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر في احصاءات  
الشرطة ويكون من الأهمية بمكان الوقوف عليها . هذه الاحصاءات تهمنا جدا  
عند محاولة القيام ببحوث مقارنة عن ظاهرة الجريمة سواء في مجتمعات  
مختلفة أو في أزمنة مختلفة . ومن هذه العوامل :

١ - اختلاف سياسات الشرطة من وقت لآخر تبعا لاختلافات الرأي  
العام أو في السياسة العامة للدولة . فاحيانا نلاحظ ازديادا  
مفاجئا في عدد نوع معين من الجرائم كما يظهر في الاحصاءات  
الرسمية ، ويعزى ذلك الى تغير في سياسة الشرطة تجاه هذه



الجرائم ، وليس الى ازدياد فعلى فى عدد هذه الجرائم . فاذا اشتكى الجمهور بشدة مثلا من افعال معينة ، شكل ذلك ضغطا على الشرطة . فتوجه بهذا كبيرا لهذا النوع من الجرائم بالذات، مثلما يحدث من هجمات على دور اليقاء ، وعلى امكنة تعاطى المخدرات . وفى مثل هذه الحالات تظهر الاحصاءات الجنائية ارتفاعا مفاجئا فى هذه الجرائم ، قد لا يدل على ارتفاع فعلى فى عددها ، ولكنه انعكاس للسياسة التى تتبعها الشرطة ازاءها .

٢ - عدم تشابه تعريفات الجريمة فى كل المجتمعات ، واختلاف اساليب تسجيلها من دولة الى اخرى ، ومن مجتمع الى آخر .

٣ - هناك جرائم معينة تهتم الشرطة بتسجيلها اكثر من غيرها ، وتكون البيانات عنها اكثر دقة . فجرائم القتل تسجل بدقة اكثر من جرائم الاعتداء بالضرب مثلا ، نظرا لخطورتها وصعوبتها اخفائها .

### ثانيا - احصاءات المحاكم ( الاحصاءات القضائية ) :

تنشر وزارة العدل احصاءات سنوية عند عدد الحسابات التى قدمت للمحاكمة (court statistics) وعدد الذين ادينوا منهم . لكن هذه الاحصاءات تعد احصاءات يتراء لا تصف كل ما يحدث . ولذلك فهى اقل قدرة من احصاءات الشرطة على اعطائنا صورة شاملة عن ظاهرة الجريمة فى المجتمع ، وذلك لأسباب أهمها :

١ - يقوم رجل الشرطة أحيانا بتفتيش رجل يشتبه فى انه يحمل مخدرات ويتضح انه يحمل فعلا مخدرات ، فيسوقه الى قسم الشرطة ، ويقيم عليه الدعوى ، ويقدم للقضاء ، ولكن المحكمة حين ثبت فى الأمر ، يتضح لها ان هذا الضابط لم يحصل على اذن

من النيابة بالتفتيش ، فتحكم ببراءة المتهم بحجة «بطلان التفتيش» .  
وهكذا لا تحصى احصاءات المحاكم مثل هذه الجرائم . وبذلك  
نخرج بصورة ناقصة عن الجريمة ، اذا اعتمدنا على احصاءات  
المحاكم ، التي تقل كثيرا عن احصاءات الشرطة .

٢ - ليس بالضرورة ان يقدم كل مجرم الى المحاكمة ، لأن الشرطة  
لا تقبض على كل مجرم . وحتى في حالة القبض على المجرم ،  
فانه قد يبرأ « لعدم كفاية الأدلة » .

٣ - تستند ادانة المتهمين الى عوامل عديدة ، منها توافر الأدلة ،  
وكفاءة الشرطة في تتبعهم والقبض عليهم ، وكفاءة وكلاء النيابة  
في التحقيق معهم ، وظروف الجريمة ، والظروف الاجتماعية  
المحيطة بها ، مثل انكار أهل المجرى عليهم في حالات الأخذ بالثأر  
على سبيل المثال .

### ثالثا - احصاءات السجون :

تصدر مصلحة السجون احصاءات سنوية (prison statistics) عن عدد المسجونين في مختلف سجونها ، وانواع الجرائم التي سجنوا من اجلها . ولكن هذه الاحصاءات تشمل بيانات عن الذين امينوا فقط من قبل المحاكم ، وامكن تنفيذ الاحكام عليهم . ولا تشمل الهاربين أو الذين حكم عليهم مع ايقاف التنفيذ ، أو الذين يصدر لهم عفو عن جرائمهم .

وتعد احصاءات السجون اكثر دقة في البيانات التي تقدمها عن خصائص المجرمين المودعين بها ، نظرا لوجود المجرمين بها ، وسهولة التعرف على خصائصهم الاجتماعية والنفسية والجسمية وسوابقهم ، وتاريخ حالاتهم (case histories) ولكن احصاءات السجون اقل الاحصاءات دقة من حيث تقديم بيانات عن حجم الجريمة في المجتمع واتجاهها . وقد سبق أن ذكرنا أن احصاءات الشرطة افضل الاحصاءات في اعطاء تلك البيانات عن

حجم الجريمة في المجتمع ، على الرغم من الانتقادات التي وجهت اليها .

وخلاصة القول ، ان اعتمادنا على احصاءات الجريمة في أى بلد من البلاد ، ينبغي ان يكون اعتمادا واعيا ، مدركا للاعتبارات المختلفة ، يقظا للمعيوب التي اسلفنا الحديث عنها والخاصة بهذه الاحصاءات ، وذلك حتى يكون أساس بحوثنا الاحصائية ، وبالتالي تعميماتنا وتفسيراتنا لظاهرة الجريمة ، سليما ودقيقا .

### اهمية احصاءات الجريمة :

تفيد احصاءات الجريمة من فواح كثيرة : علمية ، وتطبيقية ، واصطلاحية . كما تفيدنا في عقد المقارنات التي تصف ، وتحلل ، وتفسر ظاهرة الجريمة ، في مجتمعات مختلفة . وتستخدم احصاءات الجريمة ايضا في عقد المقارنات الاحصائية بين خصائص المجرمين وغير المجرمين ، من حيث السمات الجسمية والنفسية والظروف البيئية والاجتماعية .

ويمكن عن طريق احصاءات الجريمة ايضا بحث العلاقة بين ظاهرة الجريمة وغيرها من الظواهر أو الظروف ، مثل العلاقة بين معدلات الجريمة والأحوال الاقتصادية أو كثافة السكان في منطقة ما .

فمن الناحية العلمية يمكننا عن طريق جدولة الاحصاءات الجنائية وتحليلها وتفسيرها التوصل إلى تعميمات وقضايا عامة ، وفروض تعين على بحث ظاهرة الجريمة وتحليلها وتفسيرها . فما الاحصاءات الجنائية ، في حقيقة الأمر الا بيانات مفصلة عن المجرمين ، من حيث النوع ذكورا واناثا ، ومن حيث فئات سنهم ، وحالتهم التعليمية ، وحرفهم ومهنتهم ، وحالتهم المدنية عزابا أو متزوجين أو مطلّقين أو أرامل ، وأماكن سكنهم ، ونوع جرائمهم ، وأماكن ارتكابها ، وقد تشمل الاحصاءات كذلك بيانات عن المجنى عليهم .

وهذه الاحصاءات ، من وجهة نظر الباحثين ، كلما كانت وافية وشاملة  
لاكبر قدر من البيانات ، كانت اعظم فائدة للبحث العلمى ، الذى يركز على  
تقصى ما يكون قد حدث فعلا ، وتفصيلات كل حادث .

فلا يمكن مثلا التعرف على حجم الجريمة فى المجتمع ، الا بتحليل  
احصاءاتها ومقارنتها باحصاءات السكان ، لأن القاعدة الاحصائية تقتضى  
نسبة عدد الجرائم الى عدد السكان . فنخرج من ذلك بنسبة تبين حجم الجريمة  
فى المجتمع . وهذه النسبة تلفت النظر الى أن منطقة معينة ترتفع فيها نسبة  
الاجرام عن منطقة أخرى وهكذا . فتوجه هذه الحقائق اذهان الباحثين الى  
البحث عن العوامل التى يحتمل أن تكون ذات اثار فى هذا الارتفاع الملحوظ  
فى نسبة الاجرام .

وتشير الاحصاءات الجنائية الى أن مشكلة الجريمة مشكلة حضرية  
اكثر منها ريفية (١) ، ويترتب على ذلك توجيه عناية الى المدينة ، فى هذا  
المجال ، أكثر من تلك التى توجه الى القرية . والسبب فى ارتفاع نسبة  
الاجرام فى المدينة بشكل لاقت ، هو أن الحياة الحضرية أعقد من الحياة  
الريفية على وجه العموم . فالمعاملات أكثر كثافة ، ونسيج الحياة الاجتماعية  
أكثر تشابكا وتعقيدا . الأمر الذى يجعلها فى حاجة ماسة الى قوانين ولوائح  
متعددة ، فمن مخالفات خاصة بالسيارات والمواصلات عموما ، الى مخالفات  
معلقة بالنور والمياه والغاز ، الى انحرافات متصلة بالإيجارات والموائد  
والضرائب . هذا فضلا عن مجالات أخرى لها قوانين تنظمها ، ولها بالتبعية  
أناس يخالفونها . فمحمل القول أن الحياة العملية المعقدة فى الحضر مدعاة  
لوقوع « المخالفات » بأنواعها المختلفة .

ومن الممكن عن طريق الحقائق المستقاة من احصاءات الجريمة رسم

---

(١) انظر :

سياسة اصلاحية على أسس واقعية ، وليست مفترضة . وكذلك الشأن فى الناحية التطبيقية ، سواء على المستوى الوطنى ، أو القومى أو العالمى . فمن البحوث المستفيضة عن حجم الجريمة فى مجتمعات عديدة ، أمكن التوصل ، كما سبق أن ذكرنا ، الى أن حجم الجريمة فى المدن أكبر منه فى القرى ، الأمر الذى يؤدى - من الناحية الاصلاحية - الى أن تتطلب سياسة مكافحة الجريمة فى المدن جهداً أكبر من ذلك الذى تتطلبه سياسة مكافحة الجريمة فى القرية . ولا تقتصر فائدة احصاءات الجرائم على ذلك فحسب ، بل أن بحث جزئيات هذا الموضوع بعمق ، تفيد فى التعرف على المناطق التى تنتشر فيها أنواع معينة من الجرائم ، والأوقات التى ينتشر فيها نوع معين منها . ومثال ذلك انتشار جرائم القتل فى الريف فى مواسم الأذرة ، وقصب السكر ، إذ يستطیع الرأغب فى القتل الاختباء بين أعوادها الطويلة الكثيفة للترصد لغريمه وقتله دون أن يكشف أمره . واستخدام هذه الحقائق يفيد فى وضع سياسة اصلاحية مناسبة ، وفى تنفيذها ، وفى تتبع التنفيذ .

ولقد أفاد من بحث ظاهرة الجريمة على أساس البيانات الاحصائية الفرنسية الرسمية التى بدأ نشرها عن الجريمة عام ١٨٢٧ ، الباحث الجنائى الفرنسى الرائد « جبرى » (Guerry) الذى بحث الاحصاءات الجنائية فى فرنسا محلاً فى ضوءها آثار الجنس والسن والمهنة ومستوى التعليم وتقلبات الطقس فى الجريمة نقصاً وزيادة ، ومحاولاً تقصى الأسباب الاجتماعية والبيولوجية المفضية الى ارتكاب الجرائم المختلفة ، ثم نشر تقريراً مفصلاً عن نتائج بحثه عام ١٨٦٣ . فى كتاب بعنوان بحث عن الاستقرار الخلقى لفرنسا (١) . ثم نشر عام ١٨٦٤ كتاباً آخر قارن فيه احصاءات الجريمة فى فرنسا بمثيلاتها فى انجلترا ، واستطاع أن يستخرج من هذه المقارنة أن مجموع الجرائم المسجلة ثابت كل عام ، وأن نسبة كل نوع منها الى المجموع ثابت كذلك ، وأن العلاقة بين الجهل والجريمة وكذلك الفقر والجريمة ليست ثابتة . فبعض الجرائم يرتبط بالتعليم ، كما أن لبعضها صلة بارتفاع مستوى

المعيشة (١) وقد لحق به « جيرى » فى بحث ظاهرة الجريمة على أساس احصائى ، العالم البلجيكى الرائد « كيتليه » (Quetelet) الذى نشر عام ١٨٢٥ كتابا بعنوان : عن الانسان وتطور قدراته او بحث فى الطبيعى الاجتماعية ، عرض فيه بحثا تعد من صميم علم الاجتماع الجنائى أو علم الاجرام الحديث ، كآثر كل من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنسوج الجنسى والطقس فى انتشار الجريمة ، وكثغير الميل الى السلوك الاجرامى فى سنى حياة الفرد المختلفة . هذا بالاضافة الى تصنيف الجناة وفق صفاتهم الجسمية ، والاخلاقية ، وتقسيم المجتمع الى عدة فئات وفق النوع والسن والنضج العقلى من حيث ارتباط ذلك بالسلوك الاجرامى لكل فئة . وحاول تفسير جميع ظواهر الحياة الاجتماعية وفق ما اسماء قانون الاعداد الضخمة المتجمعة ، فاعتبر الجريمة واقعة عديدة ضخمة التجمع ، تبدو فى تنبذاتها الدورية كنشاط يمكن حسابه فى خضوعه للظروف الاجتماعية والاقتصادية الانية ، على أساس استخراج المتوسطات الحسابية (٢) . وهكذا يصح بحق ان يقال ان هذه البحوث قد كونت ما صار يطلق عليه فيما بعد علم الاحصاء الجنائى الذى يعد فرعا لعلم الاحصاء الاجتماعى ، باعتبار الاجرام احدى الظواهر الاجتماعية .

ويقودنا الحديث فى الفقرة السالفة الى الكتابة فى ذلك العلم الذى يتناول ظاهرة الاجرام فى المجتمع بالجوانب التى سبق تناولها فى الفقرات السابقة ، ومن جانب بالغ الأهمية ، لأنه محور هذه الظاهرة المعتلة التى تكون مشكلة اجتماعية بذاتها ، لها خطرها ومضارها على المصلحة العامة والنظام العام والأمن العام فى المجتمع . ولقد اختلف العلماء فى تسمية هذا العلم ، فالاجتماعيون ومن يعنون بالظواهر الاجتماعية من غيرهم ، يطلقون عليه اسم علم الاجتماع الجنائى ، أو علم الاجرام

(١) انظر رموف عبيد ، اصدر نفسه ، وذلك انظر :

(٢)

الاجتماعى . اما الشائع بين الباحثين عامة ، وبين القانونيين منهم خاصة ، فهو تسميته علم الاجرام أو علم الجريمة ، ترجمة للاصطلاح الأجنبى المستعمل منذ أواخر القرن التاسع عشر وهو « كرىمونولوجى » (crimonology) وقد ألقت كتب كثيرة باللغات الأجنبية ، تحمل هذا الاصطلاح عنوانا لكل منها ، كما وضعت مؤلفات محدودة باللغة العربية ، حملت اصطلاح علم الاجرام أو علم الجريمة عنوانا لكل منها . وسواء أكلن الاصطلاح المستعمل اجتماعى الاهتمام أو قانونى التركيز ، فإن محتويات الكتب المؤلفة تحت عنوان أى منها ، لا تختلف كثيرا ، من حيث المضمون ، بعضها عن بعض .

### علم الاجرام :

إذا كانت الجريمة اسم يطلق على أية واقعة خارجة على القانون الوضعى بآية صورة من الصور ، فإن الاجرام حدث أو فعل أو نشاط يشمل كل الوقائع الخارجة على القانون يشتمل الصور فى أى مجتمع . والاجرام بهذا المعنى ظاهرة اجتماعية ، أى ملازمة للحياة الاجتماعية . والعلم الذى يبحث هذه الظاهرة من جوانبها المختلفة هو علم الاجرام الشائع التأليف فيه بين علماء القانون الذين يولون القانون الجنائى أهمية كبيرة .

وعلم الاجرام اصطلاح واسع الانتشار ، ولكن هناك اختلافات كثيرة حول تحديد مفهومه . فهناك من يرى انه علم البحث فى أسباب الاجرام ، وهناك من يذهب الى أن الاجرام لابد أن يستوعب كل المشكلات المتعلقة بالجرائم والمجرمين . ويتواء على ذلك يمكن أن يطلق عليه اصطلاح علم الجريمة والمجرم . وعندما نأى الوعى بأن العقوبة لابد وأن تضدم هدفا معينا فى المجتمع ، وأن التبرير فى أسباب الاجرام ، إنما يفضى الى فكرة أن العقوبة لابد وأن تكون أكثر فاعلية ، بحيث يكون الهدف منها هو قمع الجريمة والحد من انتشارها ، ظهر من يقول بأن علم الاجرام يشمل أيضا الوقاية من الجريمة ومنع وقوعها . وهناك طائفة من العلماء ترى أن علم الاجرام هو ذلك العلم الذى يهدف عن طريق البحث العلمى ، الى استخلاص قواعد عامة ، مؤداها

ان عوامل معينة من شأنها ، اذا اثرت فى شخص معين ، أن تدفعه الى سلوك مسلك معين (١) .

والحقيقة أن علم الاجرام جامع لمعارف مختلفة من علوم شتى . فهو ذو علاقة قوية بكل فروع العلوم ذات الصلة بتفسير النشاط البشرى ، كعلوم الحياة ، والانسان ، والسلالات البشرية ، والطب العقلى ، والتشريح ، ووظائف الاعضاء ، والغدد الصماء ، وعلم النفس ، والتحليل النفسى . كما انه ذو صلة وثيقة بعلوم الاجتماع ، والاقتصاد ، والقانون ، والأخلاق . وقد أسهم كل من هذه العلوم وما زال يسهم فى تفسير ظاهرة الاجرام . وهذا ما يدفعنا الى القول بأن علم الاجرام ليس واحدا بمعنى الكلمة ، بل هو علم مستوعب له نوعية خاصة ، اذ هو يجمع عدة فروع تننسب الى مجموعة من العلوم والمعارف المختلفة ، لكنها تلتقى عند هدف واحد هو محاولة وصف الظاهرة الاجرامية ، وتحليلها وتفسيرها . ولذلك كان لزاما على المشتغلين بعلم الاجرام أن يتعاونوا فيما بينهم ، رغم اختلاف تخصصاتهم الدقيقة فيه ، حتى يثرى هذا العلم ويتقدم خطاه .

ولقد كان أستاذ القانون الايطالى « رافاييلى جاروفالو » (Raffaele Garofalo) أول من ألف فى الجريمة من الوجهة العلمية كتابا ، ظهر فى أواخر القرن التاسع عشر بعنوان علم الاجرام (Criminologia) ، بحث فيه أسباب الاجرام وصنف المجرمين واقترح اجراءات للتعامل معهم . ومنذ ظهور هذا الكتاب ، وأظلم المعنيين بظاهرة الاجرام من المتخصصين فى العلوم القانونية ، يؤلفون كتباً ويكتبون بصوفاً ينشرونها تحت عنوان علم الاجرام أو علم الجريمة .

وتجدر الإشارة الى أن اهتمام رجال القانون بالجريمة ، انما ينحصر

---

(١) انظر حسن الساعاتى ، فى علم الاجتماع الجنائى . ويلاحظ ان المؤلف بعد أن تناول بحث أسباب الاجرام ، ركز على مشكلة جناح الاحداث ، أى خروجهم على القانون .



أساسا في الجوانب القانونية منها ، من حيث تكييفها من وجهة نظر القانون ، ومن حيث التأكد من فعل المتهم أياها ، وكونه وقت ارتكابها كان كاملا المسئولية ، وأنه فعلها عن سبق إصرار وتعمد ، وذلك لوجود دوافع معينة الى ارتكابها ، ومن حيث صحة إجراءات القبض على المتهم والتحقيق معه بخصوصها تحقيقا سليما لا إكراه فيه ، ومن حيث استدعاء الشهود والاستماع الى شهاداتهم ، وغير ذلك من الجوانب القانونية . أما اهتمامهم بالعوامل الاجتماعية والدوافع النفسية فيأتي في المحل الثاني إذا قورن باهتماماتهم القانونية الأساسية ، اللهم الا اذا كانوا قد جعلوا من علم الاجتماع بؤرة اهتمامهم .

### علم الاجتماع الجنائي :

وأول من نشر كتابا باللغة الأجنبية يحمل عنوان علم الاجتماع الجنائي (١) ، العالم الإيطالي « انريكو فرى » (Enrico Ferri) الذي اهتم بالمبحث عن عوامل السلوك الإجرامي ، وكان لكتابه هذا الذي ظهر عام ١٨٨١ أثر كبير في تغيير الأفكار السائدة في ميدان البحث العلمي الجنائي ، كما سنبين في حينه . أما أول كتاب ظهر باللغة العربية بعنوان يجمع بين علم الاجتماع من جهة ، والإجرام من ناحية أخرى ، فهو كتاب حسن الساعاتي ، الذي نشر عام ١٩٥١ ، بعنوان في علم الاجتماع الجنائي . ويبدو انه يعنى بهذا الاصطلاح ما يمكن أن يطلق عليه اجتماعيات الجريمة ، أي ما يتعلق في الحياة الاجتماعية بالجريمة . وهذا ما يعرف بين العامة بـ **علم الجريمة** . وكما ذكرنا آنفا ، فضل أحمد خليفة ، أحد الباحثين في ميدان الإجرام ، أن يطلق على هذا العلم نفسه اصطلاح علم الإجرام الاجتماعي ، وجعله عنوانا لكتاب ظهر بعد كتاب الساعاتي بثلاثة أعوام (٢) .

---

(١) انظر : Enrico Ferri, *Criminal Sociology*

(٢) انظر أحمد خليفة ، **اصول علم الاجرام الاجتماعي** .

• وعلم الاجرام الاجتماعى يشمل مجموع الدراسات التى تبحث فى العوامل ذات الصفة الاجتماعية التى تسهم فى وجود الانحراف الاجرامى ، مثل العوامل الاسرية ، والثقافية ، والاقتصادية ، وغيرها من العوامل التى تتعلق بعصبة الاقران ، وبالبينة الاجتماعية التى تحيط بالأسرة ، ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر •

ويرى فريق من الباحثين فى علم الاجرام تقسيمه الى قسمين متمايزين الاول يشمل علم الاجرام الذى يبحث عوامل الجريمة من الناحية الفردية ، ولذلك يقسمونه بدوره الى فرعين هما علم البيولوجيا الجنائية وعلم النفس الجنائى • اما القسم الثانى فينفرد به علم الاجتماع الجنائى أو علم الاجرام الاجتماعى (١) • ويتضح من هذا التقسيم أن القسم الاول يعنى بالمجرم من الناحيتين العضوية ( الجسمية ) والنفسية ، بينما يهتم القسم الثانى بالأبعاد الاجتماعية لبينة المجرمين ، سواء اكانت الأسرة أم عصبة الاقران أم جماعة الجيران.والحق أو القرية أم المجتمع بعامه • وسيرد شرح ذلك وتفسيره فى فصل لاحق •

وهناك من يمد تقسيم علم الاجرام لتشمل فرعين آخرين مرتبطين بالجريمة وهما : التحقيق الجنائى (criminal investigation) وعلم العقاب (penology) • وفيما يلى توضيح ذلك •

#### ١- فن التحقيق الجنائى :

التحقيق الجنائى فن الكشف عن الجرائم ومطاردة المجرمين ، وإقامة الأدلة على ادانتهم أو براءتهم • ويندرج تحت هذا الفن الجنائى الطب الشرعى ، وعلم النفس التطبيقى القضائى ، والتصوير الجنائى ، والتحليل

الجنائى ، ودراسة بصمات الأصابع ، وغير ذلك من الفنون والعلوم الجنائية الفرعية .

### ٣ - علم العقاب :

يبحث علم العقاب الاجراءات التى يرى المجتمع اتباعها ردا على السلوك الاجرامى لبعض افراده ، وهو يشمل اساليب المحاكمة ودراسة انواع العقوبات المختلفة ، ومدى ملائمتها وصلاحيتها ، واجراءات حفظ الأمن ، ونظم السجون وادارتها ، ومعاملة المسجونين (١) .

وفهم من ذلك أن كلا من اصطلاحى علم الاجرام وعلم الجريمة يتسع ليشمل النواحي القانونية بشكل خاص ، ثم النواحي العقلية ، والطب - عقلية ، والنفسية ، والاجتماعية ، والثقافية بشكل عام . وتشمل النواحي القانونية كل ما يتعلق بقانون العقوبات ، والأجهزة التى تنفذه ، بدءا بالبحث عن المتهمين بالخروج على القانون والقيض عليهم بواسطة الشرطة والتحقيق الأولى معهم ، وتحويلهم الى النيابة العامة لاجراء التحقيق الأساسى معهم ، ثم تحويلهم الى المحاكم اذا ارتأت اماكن الادعاء عليهم بأدلة كافية فى ظل القانون المعمول به . وعلى القضاء الفصل فى الدعوى بعد اجراءات قضائية معينة تشمل تفصيل الادعاء وتفنيد الدفاع . فاذا أدين المتهم وقضت المحكمة عليه بالحكم المناسب وفق قانون العقوبات ، تلقفته الهيئة الجزائية لتنفيذ الحكم ، غرامة أكان أم حبسا أم سجنا ، أم اشغالا شاقة ، أم اعداما .

---

(١) انظر رسيس جهام ، النظرية العامة للقانون الجنائى ، ص ٩٤ .



## **الفصل الثاني**

### **الجريمة والدين**



### تمهيد :

انها لبيديهية اجتماعية أن يقال ان الجريمة ما كانت لتوجد ، لو كان الانسان يعيش بمفرده ، أى لو لم يكن للحياة الاجتماعية وجود ، ولو لم يكن للمجتمع كينونة وبقاء . وهذا ما يجعل الجريمة ظاهرة اجتماعية . فالجريمة مفهوم اجتماعى قبل أن يكون مفهوما فقهيا تتناوله الشريعة والقانون، بمعنى أنها فعل يقع من فاعل يفيد منه بشكل من الأشكال ، على مفعول به يتضرر منه بأية صورة ، فيكون له ولذويه رد معين على الفعل الذى فعله والضرر الذى وقع . ورد الفعل هذا هو ما يعرف اجتماعا وشرعا وقانونا بالعقوبة . وهكذا تكون الجريمة والعقوبة فعلا ورد فعل ، أو بالاصطلاح النفسى ، مثيرا واستجابة . وأبسط صورة لهذا الموقف ، ما يحدث من الشخص البالغ العاقل ، عندما يصيب الشاكوش اصبعه وهو يدق مسامرا فى خشبة ، فإنه يضرب به الأرض فى فعل منعكس فوري . وهو اذ يفعل ذلك يشعر بشيء من تهدة غيظه ويحس بشيء من تسكين ألمه .

ولما كانت الجريمة والعقوبة حدثين متعاقبين فى أغلب الأحيان . فقد رأينا معالجتهم معا فى فصل واحد ، مخالفين فى ذلك ما درج عليه كثير من الباحثين ، من معالجة كل منهما فى فصل ، وأحيانا فى مجلد ، على حدة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى وجدنا من الأصوب أن يكون تناولنا للجريمة والعقوبة من وجهة النظر الدينية القائمة على ما جاء فى الشرائع السماوية ( ثم من الزاوية الوضعية التى حجرتها القوانين التى يصنعها من توفروا عليه وتخصصوا فيه ، مفيدين من الأعراف والمبادئ الخلقية والقواعد الشرعية ، ومراعين فى ذلك قيم المجتمع المتأصلة فى تراثه الاجتماعى ) . والذى يدعونا الى ذلك هو كون القيم والقواعد الدينية عنصرا أساسيا فى التشيئة الاجتماعية السائدة فى المجتمع . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هناك مجتمعات اسلامية فى مقدمتها المملكة العربية السعودية ، تطبق الشريعة الاسلامية فى محيط الجريمة والعقوبة . ومن جهة ثالثة ، هناك موجة قوية فى الدول الاسلامية الأخرى ، تنادى وأحيانا تضغط بشدة لجعل

الحكم فيها اسلاميا ، ويشمل ذلك تطبيق الشريعة الاسلامية فى محيط الجريمة والعقوبة .

### الجريمة والعقوبة فى اسفار العهد القديم :

من اسفار العهد القديم ما يصف عصورا تاريخية موهلة فى القدم ، تحتوى على شرائع الرسل القدماء كنوح وابراهيم ، ومنها ما يحتوى على شريعة الله لى عليه السلام رسوله الى اليهود . والذى نخرج به من قراءة تاريخ العصور القديمة قبل شريعة موسى ، هو أن القتل والزنى كانا رأس قائمة الجرائم والخطايا . وقد اشرنا فيما سبق الى أول جريمة قتل ذكرت فى العهد القديم وفى القرآن الكريم ، وهى قتل قابيل أخاه هابيل . وعقوبة هذه الجريمة النكراء فى الأرض الطرد من الهيئات الاجتماعية التى ينتمى اليها القاتل ، والحرمان من حمايتها آياه ، فيصير قتله مباحا لكل من يجده (١) .

ولما كانت جريمة القتل تهدد كثرة النسل التى كان يدعو اليها الرسل منذ اقدم اليهود ، فانه قد جاء فى شريعة نوح عليه السلام ما نصه : « سافك دم الانسان بالانسان يسفك دمه » (٢) . وقد سجل تاريخ مصر فى العصور القديمة أن الجرائم التى كانت شائعة حينئذ هى « القتل ، والتجريس على القتل ، والسرقه بالاكراه ، والسرقه ، والجور ، وعدم التقوى ، والنميمة ، والخيانة ، والكذب ، والدنس ، واسترقاق السمع ، وغش الموازين والمكاييل ، وسلب المعابد ، واختلاس القمح المخزون ، واغتصاب الاراضى ، والاعتداء على حقوق الغير » (٣) ومن الواضح أن بعض هذه الجرائم التى كان يعاقب عليها عقوبات شديدة القسوة ، ما صار يعد من الخطايا فيما بعد كالجور ،

(١) انظر « سفر التكوين » ، اصحاح ٤ : ١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، اصحاح ٩ : ٦ .

(٣) حسن الساعاتى ، علم الاجتماع القانونى ، ص ١٧٢ .



وعدم التقوى ، والنميمة ، والكذب ، واسترقاق السمع • وغنى عن البيان أن جريمة النفس شملت الزنى ، والاغتصاب • وقد كان الجلد والتعذيب عقوبتين شائعتين فى تلك العصور الموزلة فى القدم التى تفنن فيها الحكام المصريون ، كاجلاس المجرمين على « الخازوق » حتى الموت ، أو تركهم للتماسيح فى نهر النيل تلتهمهم ، أو السماح لهم بالانتحار • كما كان من العقوبات الشائعة جدد الأنف ، وهلم الآن والنفى الى مستعمرات التعذيب على الحدود لأجل طويلة ، بقضيتها المجرم فى الأشغال الشاقة (١) •

وقد أوردنا تلك الحقائق عن الجريمة والعقاب عند قداماء المصريين ، لأن ثقافتهم بعناصرها غير المادية وعناصرها المادية تعد من أقدم الثقافات ، أن لم تكن أقدمها ، ولأن جرائمهم قد تأثرت بالبيئة الجغرافية المساندة والمميزة ، ككثرة المعابد وكثرة ما تحقوه من قرابين ، والزراعة ، وخزن القمح ، وظهور التماسيح بكثرة فى النيل • هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن هناك جرائم عقوبتها عالية ، كالقتل والشروع فيه ، والسرقه ، والسرقه بالاكراه ، وغير ذلك من الجرائم التى تعد من طبيعة المعاشرة الاجتماعية وما يترتب على ذلك من العلاقات الاجتماعية التى تتباين شدة وضعفا • وهناك من الحكماء ، وبخاصة من ارتقى منهم الى مرتبة الأنبياء الذين يحظون بثقة الناس فيهم ، بل تقديسهم إياهم واطاعتهم طاعة مطلقة ، يشرعون لهم ، فيحددون الأفعال المحرمة والمجربة وعقوباتها • وسنرى الى أى حد أنها لا تختلف كثيرا عما جاءت به الشرائع على وجه الإجمال •

وفيما يتعلق بجريمة الاغتصاب ، يقص علينا « سفر التكوين » فى العهد القديم قصة اغتصاب شكيم بن حمور الحوى ، رئيس الأرض ، دينة ابنة يعقوب عليه السلام وتنجيسها ، وغضبه وغضب اخوتها وغيظهم الشديد من هذا الفعل الذى دنس قومهم ، وأنه رغم طلب الجانى يدها بعد ذلك من أبيها واخوتها لتكون زوجة له ، فإن شمعون ولاوى أخوى دينة ، بعد أن أظهرهما مع

أبيهما وبقيّة اخوتهما القبول ، أتيا على مدينة شكيم وأخذوا أهلها على غرة وقتلا كل ذكر فيها واثقذا أختهما من بيت شكيم الذى قتلاه مع أبيه ، ثم عادا ليطلقا بنى يعقوب لنهب المدينة وسبى نساءها وأطفالها (١) . ولا بد هنا من الإشارة الى أن غضب يعقوب وبنيه وغيظهم الشديد ، كان أولا بسبب الفعل نفسه وهو الاغتصاب ، وفى ذلك أدلال لها ، ولأنه ثانيا فعل بها كما يفعل يزانية ، وفى ذلك اهانة لها ، ولأن شكيم نفسه لم يكن مختفيا قدنسها بدنسه ، وهذا سبب ثالث . أما السبب الرابع والشامل فى أهميته ، فهو أنه « صنع قباحة فى إسرائيل بمضاجعة ابنة يعقوب » وهكذا لا يصنع (٢) ولذلك كان العقاب على هذه الجريمة المتعددة الأركان ، ليس فقط على الفاعل نفسه ، وهو شكيم ، بل أيضا على أبيه وكل أفراد قبيلته . وهو انتقام جمعى يلجأ اليه بعض الناس لشفاء غليلهم وتهنئة غضبهم وتخفيف غيظهم من شعورهم بدفاحة الجرم ، وما يتألم بسببه من مرة ومهانة .

أما عقوبة الزنى فى تلك العهود فكانت حرق المرأة الزانية . فقد ورد فى سفر التكوين أن يهوذا بن يعقوب ، عندما أخبر بأن ثامار كنته قد زنت وأنها حبلى من الزنى ، قال : « أخرجوها فحرق » (٣) . أما الرجل الذى يتهم بمداعبة امرأة ليضطجع معها ، فكانت عقوبته السجن : كما حدث فى قصة يوسف عليه السلام ، الذى اتهم ظلما فسجن (٤) . هذا ويستدل من سفر التكوين على أن البغاء كان ظاهرة اجتماعية معترقا بها ، سواء كطقس مقدس متصل بالمعابد ، أو كخدمة عامة تقوم بها بعض النساء لاشباع حاجة الرجال فى أسفارهم بعيد عن زوجاتهم . وكان على البغى أن تستر نفسها

---

(١) انظر « سفر التكوين » ، اصحاح ٣٤ : ٢٥ - ٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، الاصحاح نفسه : ٧ .

(٣) المصدر نفسه ، اصحاح ٢٨ : ٢٤ .

(٤) انظر المصدر نفسه ، اصحاح ٣٩ : ١٢ - ٢٠ .

بأن تتحجب حتى لا تعرف ، فتغطى وجهها ببرقع وتتلف ، ثم تجلس على الطريق في أماكن ظاهرة كمدخل القرى (١) .

ويحتوى « سفر الخروج » ، ثانياً سفر فى العهد القديم من الكتاب المقدس ، فى اصحاحه العشرين ، على الوصايا العشر التى تكون الجانب الاجتماعى فى لوح وصية الله لموسى عليه السلام ليحكم بها بين شعبه . ومن بين هذه الوصايا النواهى الخمس الآتية : - ( ١ ) لا تقتل ، (ب) لا تزن ، ( ج ) لا تسرق ، ( د ) لا تشهد على قريبك شهادة زور ، ( هـ ) لا تشته بيت قريبك . ولا تشته امرأة قريبك ولا عبده ولا أمته ولا ثوره ولا حماره ولا شيئاً مما لقريبك (٢) . أما الأحكام التى يشتمل عليها لوح شريعة الله لموسى الخاصة بحقوق الخروج على النواهى الخمسة المذكورة ، وكذلك عقوبات أفعال أخرى ضارة بالمجتمع ، فهى :

( ١ ) القتل للقتل العمد ، والشروع فيه ، والضرب المفضى الى الموت ، وضرب أو شتم الأب أو الأم ، وللإهمال فيما لو ترك صاحب ثور نطاح ثوره دون ضبط فقتل رجلاً أو امرأة ولسارق الإنسان ، وللساحرة (٣) .

(ب) الانتقام للذى غير المقصود . نفساً بنفس ، وعينا بعين ، وسناً

---

(١) انظر المزمور نفسه ، اصحاح ٣٨ : ١٤ . وجاء فى حاشية الصفحة نفسها (رقم ٥٤) ، أن الزانية قتيمة أى امرأة فادرة نفسها لخدمة وثن بالزنا . كما جاء فى « سفر الخروج » ، عن وصايا الله الى موسى عليه السلام : « احتز من أن تقطع عهداً مع سكان الأرض . فيزنون وراء الهتهم . وتأخذ من بناتهم لبنيك . فتنزى بناتهم وراء الهتهم ويجعلن بنيك يزنون وراء الهتهم » . اصحاح ٢٤ : ١٥ ، ١٦ .

(٢) انظر « سفر الخروج » ، اصحاح ٢٠ : ١٢ - ٢٠ .

(٣) انظر المزمور نفسه ، اصحاح ٢١ : ١٢ ، ١٤ - ١٧ ، ٢٩ ، واصحاح

بسن ، ويدأ بيد ، ورجلا برجل ، وكيايكي ، وجرحا بجرح ورضا برض (١)

( ج ) التعميض فى الحالات الأخرى التى تحدث اذى أقسل ضررا ، كالضرب واللكم الذى يحدث عطلا ، والسرقه ، ورعى الماشية فى حقول الغير ، ومراودة العذراء غير المخطوبة ومواقعتها ، ثم رفض أبيها أن يزوجهما للفاعل (٢) .

ويشتمل « سفر اللاويين » على النواهي المتعلقة بالزواج ، وذلك بتحديد من يحرم الزواج منهن (٣) ، كما يشتمل على الاحكام ، أى العقوبات ، التى توقع فى حالات الزنى بالمحارم (٤) ، ومواقعة الذكور (٥) والبهائم (٦) ، والزنى بأمة مخطوبة ، والزنى بأبنة الكاهن ، ويحتوى « سفر التثنية » على الاحكام التى توقع فى حالات أخرى من الزنى . فليما عدا الزنى بالأمسة المخطوبة ، تكون العقوبة الموت قتلا دون تحديد طريقة القتل (٧) ، أو رجما فى حالة ثبوت زنى العروس بعدم وجود عذرتها عند دخول زوجها عليها (٨) . وفى حالة الفتاة العذراء المخطوبة التى يجدها رجل فى المدينة فيواقمها دون أن تصرخ أو تستغيث ، وفى هذه الحالة يرجم أيضا من زنى بها (٩) ، أو حرقا فى حالتى زنى رجل بامرأة وأمها وزنى أبنة الكاهن (١٠) . أما

---

(١) انظر المصدر نفسه ، اصحاح ٢١ : ٢٣ - ٢٥ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، الاصحاح نفسه : ١٨ ، اصحاح ٢٢ : ١ ، ٤ ، ٥ ، ١٦ . وقد ورد لكر « لوحى الحجارة : الشريعة واللوصية » فى اصحاح ٢٤ : ١٢ .

(٣) انظر « سفر اللاويين » ، اصحاح ١٨ : ٦ - ١٨ .

(٤) و (٥) و (٦) انظر المصدر نفسه : ٢٢ : ٢٣ .

(٧) انظر المصدر نفسه ، الاصحاح نفسه : ٢١ ، واصحاح ٢٠ : ١٠ - ١٣ .

١٥ ، ١٦ .

(٨) انظر « سفر التثنية » ، اصحاح ٢٢ : ٢٠ ، ٢١ .

(٩) انظر المصدر نفسه ، الاصحاح ٢٢ : ٢٤ .

(١٠) انظر « سفر اللاويين » ، اصحاح ٢٠ : ١٤ ، واصحاح ٢١ : ٩ .

فى حالة الزنى بأمة مخطوبة ، فان التأديب يكون عقسوية كل من المرأة والرجل (١) . وفى ذلك تفرقة بين زنى المرأة الحرة المتزوجة وعسويته القتل ، وزنى الأمة المخطوبة وعقوبته التأديب . أما فى حالة واقعة رجل فتاة عذراء مخطوبة يجدها فى الحقل ، أى بعيدا عن المدينة ، فانه يعاقب بالقتل ، أما الفتاة فلاتعاقب ، لأن صراخها واستغاثتها لا يسمعها أحد (٢) . وفى حالة واقعة فتاة عذراء غير مخطوبة ، يعرض أبوها ويرغم الفاعل على الزواج منها (٣) والقاعدة التى تنهى عليها أحكام الزنى عند اليهود ، هى : « لا تكن زانية من بنات اسرائيل ، ولا يكن مأبون من بنى اسرائيل » (٤) .

#### شريعة الغيرة :

هناك حكم اجرائى بالغ الأهمية ، ورد فى « سفر العدد » ، بخصوص الزوجة التى يتهمها زوجها بالخيانة الزوجية ، وذلك لوجود حكم اجرائى لهذه التهمة الخطيرة فى القرآن الكريم ، يتباين معه تماما ، كما سنوضح ذلك عندما نتناول الجريمة والعقوبة فى الشريعة الإسلامية . أما حكم القوراة الاجرائى فيسمى شريعة الغيرة ، وذلك أنه اذا غار زوج على زوجته لسلوكها ، فاتهمها بخيانته مع شخص آخر ، ولم يكن لديه دليل ، لانهما استطاعا ان يخفيا ذلك عنه ، واستطاعت هى أن تستتر ولم يكن هناك شهود ، فانه يأتى بها الى الكاهن ومعها قريانها « تقدمه غيرة تقديمية تذكر ذنبا » (٥) . فيقدمها الكاهن ويوقفها أمام مسكن الرب ، ويجرى طقسا معيناً يمكن ان نطلق عليه طقس لعنة الغيرة . فيأخذ ماء مقدسا هو ماء اللعنة المر ، ويكشف رأسها بينما فى يديها تقدمه الغيرة ، ثم يستحلف المرأة بحلف اللعنة قائلا

(١) انظر المصدر نفسه ، اصحاح ١٩ : ٢٠ .

(٢) انظر « سفر التثنية » ، اصحاح ٢٢ : ٢٥ - ٢٧ .

(٣) انظر المصدر نفسه ، الاصحاح نفسه : ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) انظر المصدر نفسه ، اصحاح ٢٣ : ١٧ .

(٥) « سفر العدد » ، اصحاح ٥ : ١٥ .

لها : « ان كان لم يضطجع معك وان كنت لم تزيفي الى نجاسة من تحت رجلك فكوني بريئة من ماء اللعنة هذا المر • ولكن ان كنت قد رغت من تحت رجلك وتنجست وجعل معك رجل غير رجلك مضجعة • يجعلك الرب لعنة وحلفا بين شعبك ، بأن يجعل الرب فخذك ساقطة وبطنك وارما • ويدخل ماء اللعنة هذا في أحشائك لورم البطن ولاسقاط الفخذ • فقول المرأة : آمين آمين » (١) • ويمسح الكاهن كلمات اللعنة ، التي يكون قد كتبها في ورقة ، في ماء اللعنة المر الموضوع في اناء من خزف ، ثم يسقيها اياه • فان كانت قد تنجست وخانت زوجها ، فان بطنها تتورم وتسقط فخذها ، فتصير لعنة وسط شعبها ، ويترك زوجها من ذنبها (٢) •

وما يستأهل لفت النظر اليه ، فيما يتعلق بالسلوك المحرم الذي كان يعد جريمة منكرة ، ويستحق لذلك الهى العقوبات ، المروق من سلطة الوالدين • فقد جاء في « سفر التثنية » ، « اذا كان لرجل ابن معاند ومارد لا يسمع لقول أبيه ولا لقول أمه ويؤيدانه فلا يسمع لهما ، يمسكه أبوه وأمه ويأتيان به الى شيوخ مدينته والى باب مكانه ، ويقولان لشيوخ مدينته : ابننا هذا معاند ومارد لا يسمع كلامنا وهو مسرف وسكير • فيرجمه جميع رجال مدينته بحجارة حتى يموت • فينتزع الشر من بينكم ، ويسمع كل اسرائيل ويخافون » (٣) •

وتعليقنا على هذه العقوبة القاسية للمروق من سلطة الوالدين ، هو أنها عقوبة تنسجم مع عقوبات المخالفات الأخرى للأوامر والنواهي التي تحتوى عليها الشريعة التي جاءت بها التوراة ، لتحقيق هدفين رئيسيين في ميدان الفروج على الأحكام التي وضعها الشارع ، يقصد تنظيم الحياة الاجتماعية بالحكمة والعدل والمصلحة العامة • هذان الهدفان هما القمع لنزع الشر من بين أفراد الشعب ، والردع بتخويفهم جميعا وتثنيهم عن ارتكاب

(١) المصدر نفسه ، الاصحاح نفسه : ١٩ - ٢٢ •

(٢) انظر المصدر نفسه ، الاصحاح نفسه : ٢٣ - ٣١ •

(٣) « سفر التثنية » ، اصحاح ٢١ : ١٨ - ٢١ •

المعاصي ، التي نزلت الاحكام لعقوبتها بقسوة والضرب بشدة بالغة على أيدي مرتكبيها ، لأن جميع هذه الخطايا ، كما ورد في التوراة ، قد ارتكبتها الشعوب في أرض فلسطين قبل مجيء شعب اسرائيل اليها وحلولهم فيها ، ففتجست وقذنتهم » ومن هنا كان تحذير الاسرائيليين من ارتكاب هذه الخطايا حتى لا ينجسوا الأرض فتقذفهم انتقاما كما فعلت بمن كان قبلهم . ولذلك كان التأكيد في التوراة على أنه : « كل من عمل شيئا من جميع هذه الرجسات تقلع الانفس التي تعملها من شعبها » (١) .

### الجريمة والعقوبة في اسفار العهد الجديد :

لما كان عيسى عليه السلام قد خرج من شعب اسرائيل ، رسولا من الله اليهم ، ليعلمهم ويطهرهم من الخطايا التي تدينست بها حياتهم ، فان رسالته قامت على افهامهم انهم تنكبوا الطريق المستقيم ، باتباع الناموس الذي جاء به التوراة اتباعا ماديا ظاهريا ، أي بدون تطهير نفوسهم وتنقية سرائرهم وتقوى الله في كل أعمالهم . وهذا ما تهدف اليه الوصايا التي احتوت عليها شريعة الناموس ، التي وضعت الأحكام عقوبات للعصاة الذين قمست قلوبهم وماتت ضمائرهم وقسمت أعمالهم . ولذلك حرص المسيح عليه السلام على أن يبين لليهود الحكمة الكامنة في شريعتهم ، ويؤول معانيها ليوضح لهم أن مقاصدها روحية باطنة لا مادية ظاهرة . ولكنه ، في الوقت نفسه ، أكد لهم بجلالة قائلا : « لا تغفلوا أني جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء » ما جئت لأنقض بل لأكمل » (٢) . فمن نقض إحدى هذه الوصايا الصغرى وعلم الناس هكذا يدعى أصغر في ملكوت السموات . وأما من عمل وعلم فهذا يدعى عظيما في ملكوت السموات » (٣) . وعلى ذلك نجد عجيب من سأل عما يعمل لتكون له الحياة الأبدية ، بقوله : « ان أردت أن تدخل الحيساة قاحظ

---

(١) سفر اللاويين » ، اصحاح ١٨ : ٢٩ .

(٢) انجيل متى » ، اصحاح ٥ : ١٧ .

(٣) المصدر نفسه ، الاصحاح نفسه : ١٩ .

الوصايا ٠٠٠ لا تقتل • لا تزن • لا تسرق • لا تشهد بالزور • أكرم أباء  
وامك وأحب قريبك كنفسك (١) •

ولكن عيسى عليه السلام كان مجدا ، وكان يعرف ذلك ، بدليل انه عندما  
سأله أحد حواريه عما يجنون من نبذهم كل نعيم الدنيا واتباعهم آياه ، أجاب  
قائلا : « الحق أقول لكم انكم انتم الذين تبغثوننى فى التجديد ، متى جلس  
ابن الانسان على كرسي مجده ( فى الآخرة - تجلسوا انتم أيضا على اثني  
عشر كرسيًا تدينون اسباط اسرائيل الاثني عشر » (٢) • أما التجديد الذى  
أدخله على شريعة اليهود التى لم ينقضيها ، فكان يهدف منه الى استئصال  
الشر من جذوره ، متبعا فى ذلك الحكمة الماثورة : « الوقاية خير من العلاج » •  
وهذا يفسر الاتجاه الجديد الذى أخذ يتجه فى وعظه فوق الجبل ، الذى  
جاء فيه قوله : « قد سمعتم انه قيل للمقدماء لا تقتل • ومن قتل يكون مستوجب  
الحكم • وأما أنا فاقول لكم : ان كل من يغضب على أخيه باطلا يكون  
مستوجب الحكم » (٣) • فالوقاية من القتل ، تلك الجريمة البشعة ، تكمن  
فى السيطرة على النفس وتعويدها على ألا تغضب فى أى ظرف من الظروف ؛  
لأن الغضب مفتاح باب الأفعال المنيفة التى تنتهى بالقتل • ولقهر الشر فى  
النفس والتعويد على عدم الغضب ، واتخاذ التسامح الشديد وسيلة لتحقيق  
ذلك ، يقول المسيح عليه السلام مستطردا فى وعظه : « سمعتم انه قيل عين  
بعين ومن يمين • وأما أنا فاقول لكم : لا تقاوموا الشر • بل من طمك على  
خدك الأيمن فحول له الآخر أيضا • ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاتركه  
له الرداء أيضا • ومن سخر لك ميلا واحدا فاذهب معه اثنين » (٤) • وفيما  
يتعلق بجريمة الزنى ، قال فى وعظه : « قد سمعتم انه قيل للمقدماء لا تزن •  
وأما أنا فاقول لكم : ان كل من ينظر الى امرأة ليشتتها فقد زنى بها فى

---

(١) المصدر نفسه ، اصحاح ١٩ : ١٧ - ١٩ •

(٢) المصدر نفسه ، الاصحاح نفسه : ٢٨ •

(٣) المصدر نفسه ، اصحاح ٥ : ٢١ ، ٢٢ •

(٤) المصدر نفسه ، الاصحاح نفسه : ٢٨ - ٤١ •



قلبه . فان كانت عينك اليمنى تعثر ك فاقلمها والقها عنك ، لانه خير لك ان يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسديك كله فى جهنم « (١) وكذلك فيما يتعلق بالسرقة قال : « وان كانت يدك اليمنى تعثر ك فاقطعها والقها عنك ، لانه خير لك ان سلك أحد أعضائك ولا يلقى جسديك كله فى جهنم » (٢) . بهذا الوعظ ينمى الجانب الروحى فى البشر ، ليجعله يتغلب على الجانب المادى ويقهره ، كمل المسيح عليه السلام الناموس اليهودى ، ما اضافه اليه من تجديد .

ولقد ظهر التطبيق العملى لاتجاهه الجديد فى تغيير السلوك البشرى ، عندما قبحوا اليه امرأة امسكت وهى تزنى ، ولما اوقفوها وسط الهيكل حيث جلس يعلم الشعب ، « قالوا له : يا معلم هذه المرأة امسكت وهى تزنى فى ذات الفعل . وموسى فى الناموس اوصانا ان مثل هذه ترحم » . فماذا تقول انت ؟ « (٣) حينئذ لم ينقض المسيح عليه السلام حكم الناموس برجمها ، ولكنه اجابهم قائلا : « من كان منكم بلا خطيئة فليبرمجها أولا فحجر » (٤) ولما كان كل البشر خطائين ، ولكنهم رغم ذلك يسارعون بادانة غيرهم ، ولما كانوا ينظرون القذى الذى فى عين الآخرين ، بينما لا يفتنون لما فى أعينهم من خشبات (٥) ، ولما كانت اجابة المسيح عن تساؤلهم قد اذهلتهم ورددت اليهم صوابهم واوقفتهم على طريق الحق ، « فلما سمعوا وكانت ضمائرهم تبتكهم ، خرجوا واحدا قواحدا مبتدئين من الشيوخ الى الآخرين . وبقى يسوع وحده والمرأة واقفة فى الوسط » . فلما انتصب يسوع ولم ينظر أحدا سوى المرأة ، قال لها : يا امرأة أين هم المشتكون عليك ؟ اما دانك أحد ؟ فقالت : لا أحد يا سيد . فقال لها يسوع ولا انا ابتئك . اذهبي ولا تخطئى ايضا « (٦) .

(١) المصدر نفسه ، الامحاح نفسه : ٢٧ - ٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، الامحاح نفسه : ٣٠ .

(٣) انجيل يوحنا . اصحاح ٨ : ٤ ، ٥ .

(٤) المصدر نفسه ، الامحاح نفسه : ٧ .

(٥) انظر انجيل متى ، اصحاح ٧ : ١ - ٥ .

(٦) انجيل يوحنا ، اصحاح ٨ : ٩ - ١١ .

والآن وقد عرضنا موقف الديانة اليهودية والديانة النصرانية ، من الجرائم الرئيسية الشائعة في مختلف المجتمعات ، منذ القدم ، وهي القتل والجرح والسرقة والزنى ، نتناول موقف الديانة الإسلامية منها أيضا • وليس هدفنا من ذلك التعرف على تفاصيل موقفها فحسب ، بل أيضا تبين المسار الفكري للمتشريعات الجنائية في الأديان السماوية الثلاثة ، من حيث تكييف كل من هذه الجرائم وعقوباتها •

### الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية :

لما كان الدين الإسلامي هو ثالث الأديان السماوية ، فإن الشريعة التي أقام عليها معاملات الناس بعضهم مع بعض في ميدان الجريمة ، قد اختلفت اختلافا بينا عنها في كل من الدين اليهودي والدين النصراني • ويؤكد القرآن الكريم ذلك في تلك الآية الحاسمة : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » (١) • وربما كان الاختلاف نتيجة الأخذ بأحسن ما جاء في كل من الديانتين السابقتين، من حيث الفطرة البشرية التي فطر الله الناس عليها ٢٠

فمن ذلك أن القرآن الكريم قد اتجه ، كما اتجهت التوراة المقسمة من قبله ، إلى تحديد عقوبات رادعة لمن ينتهكون حرمة المجتمع ، التي هي في الوقت ذاته حرمة الله ، وذلك لهداية البشر إلى الفضيلة المجردة والعدالة الحقيقية ، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ؛ إذ « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت » (٢) • والشريعة الإسلامية ، كالشريعة اليهودية والشريعة النصرانية ، تتفق في أحكامها مع القانون الأخلاقي اتفاقا لا ثغرة للاختلاف فيه • فالمعقاب لمن يخرج على الشريعة الإسلامية والقيم الأخلاقية التي تحض عليها ، والثواب لمن يتمسك بها وينفذها • فجرائم الاعتداء على النفس والأموال وقطع الطريق والسرقة والزنى وقذف المحصنات،

(١) « سورة المائدة » : آية ٤٨ •

(٢) « سورة البقرة » : آية ٢٨٦ •

جرائم يجرى عليها الاتيات ، ومن شأنها افساد الجماعات • ولذلك وضعت لها عقوبات زاجرة رادعة ، وهى عقوبات مقررة فى الاسلام ، يطبقها القضاة وينفذها الحكام •

ويتماثل الاسلام مع النصرانية فى ايقاظ الضمير الانسانى واخضاع البشر له ، فيحسون بأنهم فى رقابة من الخالق عز وجل ، وأنهم يحاسبون حتى ولو لم يطلع أحد من الناس على افعالهم ، لأنه سسبحانه مطلع على العباد ، « ويعلم ما تخفون وما تملنون » (١) • « يعلم غائنة الاعين وما تخفى الصدور » (٢) • ويعلم ما تفعلون » (٣) • وغنى عن البيان ان ايقاظ الضمير الانسانى بالهدى الدينى بالترغيب فى رضا الله والترهيب من عذابه ، يقى كثيرا من الناس من ارتكاب الجرائم ؛ بل انه يدفع نوى الحساسية الدينية المرهفة الى انبادة الى التطهر من اثمهم بالاستغفار والتقوية النصح ؛ وفى بعض الاحيان بالاعتراف لأولى الامر وطلب توقيع العقوبة عليهم ، حتى وان كانت ازهاق ارواحهم • وهذا ما فعله ما عزموا ففعله ايضا الغامضية ، وصارت قصة كل منهما معروفة ، ونقلها الصحابة الى التابعين ، ثم تنقلت من بعدهم ، ليعلم المسلمون حكم الرسول صلى الله عليه وسلم بالرجم فى حالة كل منهما بعد الاعتراف المتتابع المتكرر أربع مرات (٤) ،

ويلتقى مع ايقاظ الضمير الانسانى وارهاف الحساسية الدينية لدى المسلمين ، فتح باب التقوية على مصراعيه وشمول التائبين النادمين المستغفرين برحمة الله ومغفرته • « قل يا عبادى الذين اسرفوا على أنفسهم ، لا تقنطوا من رحمة الله ، ان الله يغفر الذنوب جميعا ، انه هو الغفور الرحيم • وأنبيوا الى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتىكم العذاب ثم لا تنصرون » (٥) • وقد

(١) « سورة النمل » : آية ٢٥ •

(٢) « مزة غافر » : آية ١٩ •

(٣) « سورة النمل » : آية ٢٥ •

(٤) انظر محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى ، العقوبة ،

ص ١١١ •

(٥) « سورة الزمر » : آية ٥٢ ، ٥٤ •

أمر الله المنتبين بالمصارعة الى طلب مغفرته ، حتى ينعموا بما أعد للمتقين من نعيم . ومن هؤلاء المتقين اتاس قال فى حقهم : « والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا انفسهم شكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ، ومن يفر الذنوب الا الله ، ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون » . اولئك لهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الأنهار خالدون فيها ، ونعم اجر العاملين » (١) . ولا شك فى أن هذه المعاملة السمع الرحيمة ، تلين قلوب العصاة ، وتهدى المضالين الى طريق الاستقامة ، الا من كان سادرا فى غيه ، ممعنا فى الفساد والافساد ، ضعيف الايمان أو ليس فى قلبه شيء منه .

وبينما تكون التوبة من الآثام فى الديانة اليهودية بتقديم كفارات يطلق عليها ذبائح خطايا أو ذبائح آثام الى الكاهن ، فيكفر عن الآثام فيصطح الرب عنه ، وتكون التوبة من الآثام فى الديانة النصرانية بالاعتراف لراعى الكنيسة ، فيكفر عن الآثام ويغفر له ، تكون التوبة من الآثام فى الديانة الاسلامية بين العبد وربه مباشرة ، أى بدون وسيط ، إذ ما على الآثم الا أن يستغفر الله فى نفسه مع الندم على ما اقترف . وفى اليهودية ، على سبيل المثال ، ورد فى « سفر اللاويين » ما نصه : « وكلم الرب موسى قائلا : اذا أخطأ أحد وخان خيانة بالرب وجدد صاحبه وبيعة أو أمانة أو مسلوبا ، أو اغتصب من صاحبه ، أو وجد لقطه وجدها وحلف كاذبا على شيء من كل ما يفعله الاتمان مخطئا به ، فاذا أخطأ واثنب يرد المسلوب الذى سلبه أو المقتصب الذى اغتصبه أو الوديعة التى أودعت عنده أو اللقطة التى وجدها ، أو كل ما حلف عليه كاذبا . يعوضه برأسه ويزيد عليه خمسة الى الذى هو له يدفعه يوم ذبيحة اثمة . ويأتى الى الرب بذبيحة لاثمه كبشاً صحيحاً من الغنم بقويمك ذبيحة اثم الى الكاهن . فيكفر عنه الكاهن أمام الرب ، فيصطح عنه

---

(١) « سورة آل عمران » : آية ١٣٥ .

فى الشئ من كل ما فعله مذنباً به « (١) • وجاء فى « انجيل لوقا » ان المسيح عليه السلام قال للكتبة والفريسيين الذين اعترضوا قى المر على غفرانه خطايا المرضى : « ••• لكى تعلموا ان لابن الانسان سلطانا على الارض ان يغفر الخطايا » (٢) • ويذكر القديس يوحنا فى انجيله ، ان المسيح ظهر لتلاميذه بعد وفاته وقال لهم : « من غفرتم خطاياهم تغفره له » (٣) • وورد فى رسالة بولس الرسول الاول الى تيموثاوس ، ابنه فى الايمان ، بخصوص خلاص جميع الناس من الخطايا بواسطة المسيح ، ما نصه : « لانه يوجد اله واحد ، ووسيط واحد بين الله والناس ، الانسان يسوع المسيح » (٤) • ويقول الله تعالى فى القرآن الكريم : « وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات » (٥) • ويقول ايضا : « وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى » (٦) • ويدل ذلك على ان الله يغفر الذنوب والاثام دون وساطة من أحد ، اذ يكفى ان ينسب المسلم الاثم ويتوب بصدق وجد ، فيتوب الله عليه ، « فمن تاب من بعد ظلمه واصبح فان الله يتوب عليه » (٧) • ومهما يكن من اختلاف طريقة التوبة تعقيدا ويسرا فى الابيان الثلاثة ، فان مبدأ التسوية والمفكرة ثابت مؤكد فيها ، ويؤدى وظيفة ردية ، من شأنها ان تكف الاثمين عن استمراء الاثم والاستمرار فى اقترافه • فتكون النتيجة النهائية وقاية المجتمع •

والذى يوقظ ضمير المسلمين ويجعل احساسهم الدينى فى معاشرتهم مرهفا ، تربيتهم على الحياء من اقتراف الذنوب وارتكاب الجرائم ؛ ولذلك

(١) « سفر الملوك » ، اصحاح ٦ : ١ - ٧ •

(٢) « انجيل لوقا » ، اصحاح ٥ : ٢٤ •

(٣) « انجيل يوحنا » ، اصحاح ٢٠ : ٢٣ •

(٤) « رسالة بولس الرسول الاول الى تيموثاوس » ، اصحاح ٢ : ٥ •

(٥) « سورة البقرة » : آية ٢٥ •

(٦) « سورة طه » : آية ٨٢ •

(٧) « سورة المائدة » : آية ٣٩ •

قيل الحياء من الايمان . ومن اقوال الرسول صلى الله عليه وسلم : « لكل دين خلق ، وخلق الاسلام الحياء » (١) . وجاء في منثور الحكم : « اذا لم تستح فاصنع ما شئت » . والذين يريون منذ نعومة اظفارهم على الحياء ، يكفون انفسهم عن الخروج على تعاليم الدين . واذا تعذر عليهم ذلك في بعض الاحيان تحت ضغط ظروف صعبة ، فان حياءهم يابى عليهم الا التستر ، كما يفرض عليهم الكتمان التام وعدم الجهر بسوء ما فعلوا . ولذلك فان الاسلام يعد الجريمة المعلنة جريمتين : جريمة الفعل ، وجريمة الاعلان عنه . « ولذلك كانت عقوبة بعض الجرائم على اعلانها » . فقد قال صلى الله عليه وسلم : « أيها الناس من ارتكب شيئا من هذه القاذورات فاستتر فهو في ستر الله ، ومن أبدى صفحته اقمنا عليه الحد » (٢) . ويروى أيضا قوله في هذا الصدد : « ان من أبعد الناس منازل عن الله يوم القيامة المجاهرين ، قيل : ومن هم يا رسول الله ؟ قال ذلك الذي يعمل عملا بالليل ، وقد ستره الله عليه ، فيصبح يقول : فعلت كذا وكذا ، يكشف ستر الله تعالى » (٣) . وقال أيضا : « من ستر على مسلم ستره الله تعالى في الدنيا والآخرة » (٤) .

فستر الجرائم وعدم الاعلان عنها باى شكل من الاشكال ، يحافظ على استقرار المجتمع ويجعل الجو الخلقى فيه نقيًا ، فيحتم ذلك على المجرم أن ينزوى فلا يظهر ، وأن يطوى جرمه في ثنايا ضميره يحجبه الحياء والخشية من الله والخوف من الناس . وهكذا لا تشيع الفاحشة بين الناس ، ولا توقظ الفتنة ، فينعم المجتمع بالاستقرار ويعم فيه الهدوء . ولذلك كان من أبشع الجرائم قذف النساء واتهامهن باقتراف الزنى ، والتحدث بذلك سرا وعلانية ، وهن غافلات لا يعلمن مما يقال في حقهن شيئا . وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى : « أن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب

(١) و (٢) و (٣) نقلًا عن محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي : الجريمة ، ص ١٦ .

(٤) نقلًا عن المصدر نفسه ، ص ٨٣ .

اليم في الدنيا والآخرة « (١) . ولذلك كان حد القذف قريباً من حد الزنى ، بل إن الجانى يفقد حقاً من حقوقه الشرعية ، إذ يقول الله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون » (٢) .

وتمشياً مع هذا الاتجاه فى المحافظة على استقرار المجتمع ، وعدم شيوع الفاحشة فيه ، يرى الاسلام تضييق دائرة العقاب ، عن طريق درء الحدود بالمشبهات ، كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « أدرأوا الحدود بالمشبهات ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الامام ان يخطئه فى العقو خير من أن يخطئه فى العقوبة » (٣) . ويقول محمد أبو زهرة تعقياً على ذلك : « وإن هذا بلا ريب تضييق للعقاب ، وجعله رمزا مانعاً ، بدل أن يكون عاماً جامعاً . وحسب المؤمنين أن تكون هناك يد مقطوعة كل عام ، ليكون ذلك مانعاً زاجراً ، يجعل كل سارق يتربص مثل ما نزل بفيره ، فيكون الامتناع عن السرقة » (٤) . والشبهة التى تدرا الحد هى « التى يكون عليها المرتكب ، أو تكون بموضوع الارتكاب ، ويكون معها المرتكب معذوراً فى ارتكابها ، أو يعد معذوراً عذراً يسقط الحد ، ويستبدل به عقاب دونه ، على حسب ما يرى الحاكم . ويقول الفقهاء فى تعريفها : أنها ما يشبه الثابت وليس بثابت ، أو هى وجود صورة الثابت » (٥) . ولئن دل ذلك على شيء ، فإنما يدل على أن التضييق فى تطبيق الحدود أمر مستحسن فى الاسلام . ويمكن تقسيم المشبهات التى تدرا الحدود ، أو تؤثر فى ضرورة توقيع العقوبات المقدرة سواء أكانت قصاصاً أم حداً ، الى أربعة أقسام : أولها ما يتعلق بركن الجريمة ، وثانيها ما يرتبط بالجهل النافى للقصد الجنائى فى الارتكاب، وثالثها ما يتعلق بالاثبات ، ورابعها ما يتصل بتطبيق النصوص على

(١) « سورة النور » : آية ١٩ .

(٢) « المسورة نساء » : آية ٤ .

(٣) نقلاً عن محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى : العقوبة ،

ص ٢٢٢ .

(٤) و (٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

• الجزئيات والخفاء فى التطبيق فى بعضها (١) •

يتضح مما تقدم أن الشريعة الإسلامية تأخذ بالاتجاه المسيحي فى الوقاية ؛ بل إنها لتتوسع فى ذلك ، ليس فقط لمصلحة الجاني بإعطائه فرصة للندم والاستغفار والتوبة والعزم على عدم العود الى فعل ما فعل ، بل أيضا لمصلحة المجنى عليه لكيلا يفتضح الأمر ويصبح الضرر بليغا ، ثم هو من ناحية ثالثة لمصلحة المجتمع حتى لا يعدم استقراره وتشيع الرذيلة فيه ، فيؤدى ذلك الى ظهور موجة من الاستهتار بالقيم وعدم التمسك بالمبادئ الدينية والخلقية ، فالشريعة الإسلامية ، اذن ، ذات وظيفة نفعية عامة ، فهى تحافظ على المصالح الانسانية التى تقتضيها الضرورة الاجتماعية حقا وعدلا ، وهكذا تشيع الاستقرار والطمأنينة فى المجتمع •

وليس هناك اختلاف فى أن الجريمة فعل يستوجب عقابا ويستحق زجرا • وكلمة جريمة مشتقة من الفعل جرم بمعنى كسب وقطع • وقد خصصت منذ عهد قديم للكسب غير المشروع وغير المستحسن • ولذلك يدل معنى كلمة جرم على الحمل على إثيان فعل حملا اثما • ومن هنا كان اطلاق كلمة جريمة اصطلاحا على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والاستقامة اطلاقا صائبا • فالجريمة فعل ما نهت عنه الشريعة الإسلامية ومعصية ما أمرت به • ولما كانت الشريعة منزلة من عند الله ، فإن الجريمة معصية ما أمر الله به وعدم الانتهاء عما نهى عنه ، وذلك باتيان فعل محرم معاقب على فعله ، أو ترك فعل واجب معاقب على تركه • ولكن لما كان الفقهاء ينظرون الى المعاصى التى يرتكبها بعض الأفراد من ناحية سلطان القضاء عليها ، وما تقرر لها من عقوبات دنيوية ، فإنهم يطلقون اصطلاح الجريمة على المعاصى التى لها عقوبة ينفذها القضاء ، باعتبار « أنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد (٢) • أو تعزير »

---

(١) انظر المختصر نفسه ، ص ٢٢٣ •

(٢) من تعريف أبو الحسن على الماوردى فى الاحكام السلطانية نقلا عن محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى : الجريمة ، ص ٢٤ •



وتتكرر في القرآن الكريم والسنة النبوية كلمات الخطيئة ، والاثم والمعصية ، والفعل اجرم وبعض مشتقاته (١) . وتتلاقى هذه الكلمات في معناها مع تعريف الجريمة بمعناها العام ، من حيث انه يراد بها كل امر يخالف اوامر الله ونواهيه . ومع ذلك فانه يلاحظ في الجريمة ما يكسبه المجرم من كسب خبيث مستهجن في العقول ، كما يلاحظ في الاثم انه يعيق من الوصول الى المعاني الانسانية السامية ، لان الاثم اسم للأفعال المبطنة (٢) . ويلاحظ كذلك في الخطيئة أن الشر يملأ النفس ويسيطر عليها ، حتى يصير صادرا عنها تلقائيا ، اى من غير قصد اليه ، وذلك نتيجة تعده مرارا الى أن يصير عبادة . وكل ذلك معصية ، اى خروج من الطاعة ومخالفة الاوامر (٣) . ومعصية الله جريمة من وجهة النظر الدينية ، لانها مخالفة اوامر ونواهى شريعته التى جعلها رحمة بالبشر ، لانها تجعلهم يعيشون فى مأمن من الشرور والآثام ومن يفى بعضهم على بعض وظلمهم بعضهم بعضا . ولا فرق في الشريعة الاسلامية بين الجريمة والجناية . فالجناية هى ما يحصله الفرد او يكسبه من ثمرة خبيثة لا يقبلها العقل ولا يستسيغها الضمير الاخلاقى ولا ترضى عنها الجماعة ، لانها توجد النفور والعداوة والبغضاء والحقد وتزكى الرغبة فى الانتقام بين افرادها فتسوء احوالها ويسوء مصيرها . هذا بالاضافة الى أن مرتكب الجناية خارج عن طاعة الله ، بمعصيان اوامره وعدم الانتهاء على نواهيه ، وهكذا يبوء بغضب الله ثم لعنته وعذابه بالخلود

---

(١) من هذه الكلمات : اجرموا واجرامى والمجرم ومجرما ومجرمون . انظر محمد قواد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، مادة ج ر م .

(٢) انظر محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى : الجريمة ، ص ٢٥ .

(٣) انظر المعجم الوسيط ، مواد : ٦ ث م ، و ج ر م ، و خ ط يه ، ج ا ، و ع ص و ، ج ٢ .

فى جهنم ، كما فى جناية القتل العمد (١) . ويلعنته ، أى طرده من رحمته ، كما فى خيانة القذف (٢) .

وكما فى الناموس الذى أنزل على موسى عليه السلام ، نجد فى القرآن الكريم أن كل جناية من الجنايات مقرونة بعقوبتها . ولذلك كان من معانى العقوبة أنها فعل من صاحب الأمر يقع عقب ارتكاب الجناية بفترة وجيزة . ولذلك مغزى عميق ، إذ أن للسرعة فى توقيع العقوبة أثرا رادعا للجانى ، فى حالة عدم قتله ، كما أن لها كذلك أثرا قمعيا ، إذ فيه عبرة لمن يعتبر ، إذا كانت نفسه تحدثه بارتكاب الجناية نفسها . والجنايات المقرونة بعقوباتها فى كتاب الله تصنف صنفين : ( ١ ) جنايات عقوبتها القصاص ، وهى القتل والجرح ، أى الجنايات على الأنفس أو أعضاء البدن ، (ب) جنايات عقوبتها الحد ، وهى : ١ - الزنى ، أى الجنايات على الأعراض ، ٢ - والقذف ، أى الجنايات على شرف النساء بسبهن ، ٣ - والسرقة والحراية ، أى الجنايات على الأموال خفية ، أو علنا يقطع الطريق والسلب . ويضاف الى ذلك جناية رابعة ذكرها القرآن دون إيراد حد لها ، وهى شرب الخمر . وقد سن الرسول صلى الله عليه وسلم عقوبتها . وهناك اجراء شرعى يتخذ فى حالة اتهام الزوج زوجته بالزنى ، وهو اللعان . وهو يختلف فى الاسلام اختلافا بينا عنه فى ناموس اليهود . وفيما يلى بيان ذلك بايجاز يقتضيه انسجام فصول الكتاب بقدر الامكان . ومن اراد التعمق والتفصيل فيمكنه أن يطلع على كتب الفقه التى تتناول الجنايات والعقوبات (٣) .

---

(١) « سورة النساء » : آية ٩٢ ، ونصها : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما » . ويلاحظ أن لعنة الله درجة أشد بكثير من مجرد غضبه الذى يمكن أن يهدأ ، وقد ينقلب الى مسامحة ورضا . (٢) « سورة القور » : آية ٢٣ ، ونصها : « أن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا فى الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم » .

(٣) من أحسن ما كتب حديثا فى الفقه الجنائى فى الاسلام :  
كتابا أحمد فتحى بهنى ، الجرائم فى الفقه الإسلامى : دراسة فقهية مقارنة ،  
والعقوبة فى الفقه الإسلامى : دراسة فقهية متحررة . وكتابا محمد أبو زهرة المشار  
اليهما فيما سبق .

( ١ ) جنائيات القتل والجرح : وعقوبتها القصاص على غرار ما جاء فى التوراة المقدسة مع فوارق معينة . ويشير القرآن الكريم الى ما ورد فيها بهذا الخصوص فى النص : « وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص » فمن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون « (١) أما شريعة القرآن فى هذه الجنائيات فنصها : « يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى ، فمن عفى له من أخيه شيء ، فاتبع بالمعروف وأداء اليه باحسان ، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم . وكلم فى القصاص حياة يا أولى الألباب » (٢) .

وتنقسم جنائيات القتل والجرح من حيث نوع عقوبتها ثلاثة أقسام : جنائيات عمد عن قصد ، وجنائيات عمد شبه الخطأ ، وجنائيات خطأ . وفى حالات القتل والجرح العمد التى يتوافر فيها ركن العمد الناتج من صدق النية والعزم على ارتكابها ، تكون العقوبة القصاص ، أى العقوبة بالمثل ، أى القتل بالطريقة نفسها التى حدث بها القتل ، وفقء العين ، وقطع الأنف ، وصلم الأذن وكسر السن بالطريقة نفسها التى حدثت بها الجناية . وفى حالة القتل العمد شبه الخطأ ، كأن يضرب شخص آخر بقصد تأديبه فيفنى الضرب إلى موته ، وفى حالة القتل الخطأ ، أى قضاء وقدرًا ، تكون العقوبة الدية ، أى التعويض . وحكمة القصاص تكمن فى أنها ترضى غيظ أهل المقتول، أو المجنى عليه نفسه فى حالة الجرح ، ذلك الغيظ الذى تؤججه آلام الجناية فى حد ذاتها ، ثم الآلام المترتبة عليها بعد ذلك ، فتتنزع النفس البشرية الى الانتقام والأخذ بالثأر . وقد يحدث فى حالات نادرة أن يعفو أهل المقتول عن قاتله ، فيجلده ولى الأمر مائة جلده ويسجنه . وإذا عفا المجنى عليه

---

(١) « سورة المائدة » : آية ٤٥ . والقصاص الماثلة بين الجناية وعقوبتها

وقص الشعر أى سوى بين كل شعرة واختها .

(٢) « سورة البقرة » : آية ١٧٨ وآية ١٧٩ .

عن حرمه عضوا من أعضائه ، فعلى ولى الأمر تأديبه (١) . هذا فضلا عن  
تفريمه التعويض المناسب والمتعارف عليه .

٢٠٠ - **جنايات الزنى والقذف والسرقة وقطع الطريق** : وعقوباتها الحدود  
المقدرة فى الشريعة ، ولا يجوز فيها عفو ولا تقبل فيها شفاعة ، كما لا يجوز  
زيادتها أو انقاصها . وهذه الجنايات يرتكبها الأفراد ، وإذا ما تقشّرت تخل بالنظام  
العام فى المجتمع ، ولذلك يجب أن يتدخل ولى الأمر لعقاب الجناة . وفيما  
يلى بيان بهذه الجنايات نوره فى إيجاز ، كما فعلنا فى تناول جنائيات القصاص  
فيما قبل .

١ - **جناية الزنى** : وهى موافقة الأنثى وضبط ذلك بواسطة أربعة شهود  
عزل ، أى لا يشك فى نيتهم وفزاحتهم . وفى هذه الحالة يعاقب كل من  
الزانية والزانى بالجلد مائة جلدة أمام مجموعة من المؤمنين ، أى المسلمين  
الذين يؤمنون بالله ورسوله وبالكتاب الذى أنزل عليه . وذلك وفقا للآية الكريمة  
التي وردت فى سورة النور ، السورة الوحيدة فى القرآن الكريم التي كان  
استهلالها بالآية الكريمة : « سورة أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آيات  
بينات لعلكم تتذكرون » (٢) . وبعد هذه الآية التنبيهية المؤكدة لفرضها ، تأتي  
مباشرة أول آية من آياتها البينات ، وهى آية حد الزنا : « الزانية والزانى  
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ، إن  
كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » (٣) .  
ومن التبيان فى هذه الآية ، النص على جلد كل واحد من الزانية والزانى ؛  
أذ أنه لو كان : فاجلدوهما ، لحدث التباس فى عدد ضربات كل واحد منهما ،  
أىكون خمسين أو مائة ؟ ويرى بعض الفقهاء أن هذا الحد يشمل كل من زنى

---

(١) انظر أحمد فتوى بهنسى ، العقوبة فى الفقه الإسلامى : دراسة فقهية مختصرة ،  
ص ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) « سورة النور » : آية ١ .

(٣) « سورة النور » : آية ٢ .

من المسلمين ذكرا كان أو أنثى ، ومحصنا ، أى متزوجا كان أم غير محصن .  
ويستدلون على ذلك بما ورد فى آية أخرى عن زنى الاماء المحصنات من  
عقوبة مقبرة : « فاذا أحصن فان اثنتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات  
من العذاب » (١) وهذا رأى الخوارج وبعض الشيعة وبعض المعتزلة (٢) .

ويكاد يجمع الفقهاء على أن حد الزنى ، فى حالة ما اذا كان كل من  
الزانى والزانية محصنا ، أى متزوجا ، الرجم ، وذلك استنادا الى فصل  
الرسول صلى الله عليه وسلم وقوله ، أى سنته ؛ اذ أنه امر برجم من اعترفوا  
له بالزنى وكرهوا له اعترافهم أربع مرات ، وكانوا ممن سبق لهم الزواج (٣)  
ولكن هناك من الفقهاء من يرون أن الرجم فى هذه الحالات ، كان عقوبة  
مغلظة نتيجة الاعتراف والاصرار عليه ، على الرغم من مراجعة الرسول  
صلى الله عليه وسلم كلا منهم فى المرات الثلاث الاولى . ويقول فى تغليظ  
العقوبة نتيجة الاعتراف ، محمد أبو زهرة ما نصه : « وكان لابد من التشدد  
عند الاعتراف ، لأن الجريمة لا تبلغ أقصى شناعتها الا عندما تكون علنية .  
والاقرار وتكراره اعلان للجريمة وكشف لها ، وفى ذلك افساد للجو الخلقى  
العام ، فكان لابد من الردع ولابد من العقاب الصارم » (٤) . ثم يستطرد  
فى فقرة تالية قائلا : « وكون الجريمة يراها أربعة رأى العين ، أو ينطق بها  
صاحبها أربع مرات فى مجلس القضاء ، معناه أن ما كان مستورا خفيا  
صار ظاهرا مكشوفاً ، فحق عليه أقصى العقوبات لينتشر الجو الخلقى من

---

(١) « سورة النساء » : آية ٢٥ .

(٢) انظر : محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى : العقوبة ،  
ص ١١٢ ، ١١٤ .

(٣) انظر أحمد فتحى بهنسى ، العقوبة فى الفقه الإسلامى : دراسة فقهية متحررة ،  
ص ٨٥ - ٨٨ .

(٤) محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى : العقوبة ، ص ٢٤٧ .

جرائم الشر واشاعة الفاحشة ٠٠٠ » (١) وعند تناول أحمد فتحي بهنسى ما اطلق عليه : « مشكلة عقوبة الرجم » ، كتب مؤكدا : « لا جدال فى أن فقهاء المسلمين عندما يتكلمون عن الرجم ويناقشونه يقبلونه على أنه من السنة ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم عمل به هو ومن بعده من الخلفاء ومع ذلك فهم يحاولون الدليل على شرعية ثبوته ويجهدون أنفسهم فى ذلك » (٢) . ويقصد بشرعية ثبوته أن الرجم فى الاسلام حد ، أى عقوبة قدرها الله تعالى . والقصد من الحد منع الناس من ارتكاب أسباب الجنايات ، لأن الحد يعنى الحاجز بين شيئين (٣) ، لمنع العدوان على الحقوق ، فهو يمنع الجاني ، اذا لم تكن عقوبته الموت ، من العود الى ارتكاب الجناية ، كما يمنع ايضا من يشاهد تنفيذ العقوبة ، إذ أنه يقتنع بأن العقوبة ذاتها ستوقع عليه ، اذا ارتكب الجناية نفسها .

وتجدر الإشارة ختاماً للحديث عن عقوبة جناية الزنى ، الى أنه ، وفق ما أتيت لنا الاطلاع عليه من كتب الفقه ، لم يحدث مطلقاً فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم أو فى عصور صحابته أو التابعين ، أن اتهم حد الزنى على الزانى والزانية نتيجة شهادة أربعة شهود ، يشهد كل منهم على حدة بأنه رآها بعينيه رؤية بينة لا شبهة فيها ، يقومان بعملية مضاجعة فعلية لا شبهة فيها ، وإنما كان يقام الحد نتيجة الاعتراف والمراجعة أربع مرات ، كما سبق أن ذكرنا . ولذلك كانت الحالات التى نفذ فيها حد الجلد وعقوبة الرجم ، الواردة فى كتب الفقه ، قليلة جداً ، ان لم تكن نادرة . ومما يجعل الشهادة على جناية الزنى غير مجرؤ عليها ، أنه اذا اختلفت رواية واحد من الشهود الأربعة اختلافاً يثير الشبهة ، فإن الثلاثة الآخرين يحدون حد القذف ، كما فعل عمر ابن الخطاب مع الثلاثة الذين شهدوا بالزنى على المغيرة بن شعبه ، عندما شهد رابعهم ، زياد بن أبيه ، ولم يصرح بما يجب التصريح به فى وصف

(١) محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى : الجريمة ، ص ٧٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) المعجم الوسيط ، ج١ ، مادة ح د د .

عملية المضاجعة ، موضوع المشاهدة وأساس التهمة (١) ولذلك عدها محمد أبو زهرة ، عند تقسيمه جنایات الحدود الى علنية وسرية ، إحدى جنایتین تقعان فی سر وليس فی علن . ويوضح ذلك بقوله : « فالسرقة لا تقع الا فی الخفاء ، والزنى لا يكون الا فی كن من الظلام ، وان ضبط المرتکبین لهذا النوع من الجرائم ليس أمرا هينا لینا ، بل انها ليس من السهل كشفها ومعرفتها ، وان جرائم السرقات التي لا تكشف لا تعد شيئا مذكورا بجوار الجرائم التي تقع ، ومثل ذلك الزنى ، فان ما يعرف منه بالاقرار أو البينة لا يعد الا قليلا ضئيلا جدا بالنسبة لما يرتكب منه ، وراء الأستار وفي الظلمات » (٢) .

ويستطرد بعد ذلك ، فيقول : « ومن المقرر نفسيا واجتماعيا بالامتنع والمعتق ان الجرائم التي تخفى اذا ظهرت وجب تشديد العقاب لها ، لأن الذي يضبط فيها يكون قد ارتكب الكثير منها ، فيكون العقاب كفاء لما ارتكب فی الظلام ، وليس كفاء لما ضبط به ، لأن ما ضبط به قليل بالنسبة لما ارتكب . وتصوروا ان زانيا يزنى ، فیراء أربعة عيانا ، أليس هذا دليلا على انه أكثر من الارتكاب ، حتى وصل الى التبجح والانتقال به من طبيعته السرية الى حيث الكشف والاعلان . وبذلك يكون العقاب على الاستمرار على غيه ، وعبه فسادا ، وأن الذي ارتكبه كثير بالنسبة لما ينزل به من عقاب » (٣) .

٢ - جنایة القذف : وهي رمى المرأة أو الرجل بالزنى من غير دليل لا شبهة فيه ، أى كذبا واقترام . وهي جنایة تقع فی علن ، لأن السب لا يكون الا أمام مجموعة من الناس اقلهم اثنان ليكونا شاهدين اذا شكك المقتوف القائف ، ونص حد هذه الجنایة فی الآية : « والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك

---

(١) انظر محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة فی الفقه الإسلامی : العقوبة ،

ص ٢٤٧ .

(٢) و (٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

هم الفاسقون « (١) . ويرجع تغليب العقوبة لهذه الجناية الى ما تجسره على المجتمع من مفساد ، أولها شيوع الفاحشة ، لقرامى الناس بها بغير حق وذئوع القول فيها من غير تبين ، فتكون النتيجة اعتياد سماعها ، فيهون ارتكاب الزنى ، وثانيها خدش الحياء العام ، الذى يوجب على المؤمن الا يقلظ بفاحش القول والا يستمع اليه فيشجع بذلك على الاسترسال فيه ، وثالثها « القاسى بالقوم فيما ياتونه من طاعة لذاتهم » على حد قول عبد الرحمن بن خلدون ، عند بيان الأسباب المقتضية للكذب فى الخبر والرواية (٢) . فقتل ذوى المكانة والسمعة الطيبة فى المجتمع ، يؤدى الى زوال الثقة بهم ، وييسر لذوى النفوس النزاعة الى الخروج عما أمر الله به او نهى عنه التامى بهم واتخاذهم ذريعة لارتكاب تلك الجناية التى تدفع الى ارتكابها شهوة عارمة كامنة تتربث للفكاك من الضوابط الشرعية والاجتماعية التى تقيدها .

وقتل المؤمنين بهذه الجناية التى من طبيعتها الخفاء ظلم عظيم ، وبخاصة أن جنابة القذف ذاتها ، وإن كانت تحدث فى العلن ، فهى ترتكب من وراء ظهور المعتدى عليهم ، أى فى غفلة منهم . وهكذا يكون الظلم عدوانا مضاعفا؛ لأن القذف عندما يترامى الى أسماعهم ، يكون قد ذاع بين الخاصة والعامة ، ويصبح من الصعب ان لم يكن من المستحيل عليهم الوقوف فى وجه هذا الاتهام الجارف . ولما كانت النساء أكثر تعرضا لهذه التهمة من الرجال ، ركز القرآن عليهن فى الحكم الخاص بجنابة القذف فى الآية التى أوردناها آنفا ، وكذلك فى الآية : « أن الذين يرمون المصنعات الغافلات المؤمنات ، لعنوا فى الدنيا والآخرة ولهم عذاب » (٣) . ويقسر ذلك جعل حد جنابة القذف مشتتلا على عقوبتين ، أحدهما أصلية بدنية بضرب الجانى ثمانى جلدة ، والأخرى تبعية أنبية بتفسيقه ، فلا تقبل شهادته بعد ذلك ، دون اعتبار شخصه لأنه لا يستحق المراعاة والرفاة . فتكون هذه العقوبة

(١) «سورة النور» ، آية ٤ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ، ص ٢٠ .

(٣) «سورة النور» ، آية ٢٣ .



بتكذيبه ردا رادعا على رعيه غيره بالزنى زورا وبهتانا ، بينما لا سبيل  
للناس الى العلم بكنبه • ولا شك فى ان المصلحة العامة تقتضى ذلك •

### اللعان :

اللعان حكم قرأى ينفذه كل من الزوجين ، اذا قذف الزوج زوجته ،  
أى رماها بالزنى ، دون أن يكون له أربعة شهود على ذلك ، فقد قال الله تعالى :  
« والذين يرمون أزواجهم ، ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم ، فشهادة أحدهم  
أربع شهادات بالله انه لمن الصائقين والخامسة إن لعنة الله عليه ان كان من  
الكاذبين • ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين  
والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصائقين » (١) • ويستخلص من  
هذه الآيات ، أن رمى الزوج زوجته بالزنى لا يوجب الحد ، لأن ليس لديه  
أربعة شهود ، وانه يفرق بينهما بعد اللعان •

واذا ما قورن حكم اللعان فى الشريعة الاسلامية بحكم شريعة الفيرة  
فى اليهودية ، يتبين بوضوح القسوة الفظيعة فى الحكم اليهودى ، والمعاملة  
الانسانية فى الشرع الاسلامى ، تلك المعاملة التى تحفظ الكرامة ، وتتيح  
للمذنب الندم وعدم العودة الى اقتراف ما سبق أن اقترف من ذنب • هذا  
بالاضافة الى أن شريعة الفيرة طقس معقد غير منطقي ، بينما اللعان اجراء  
ميسر ومقول •

٢ - جناية السرقة : وهى اخذ المال فى خفية ، ولذلك كانت جنسية  
تقترف فى السر ، أى غير معلنة • وفى هذه الحالة يكون كل من السارق  
والشئ المسروق مختفيا اثناء ارتكابها • وهكذا تفترق السرقة عن الاختلاس  
الذى يكون فيه المختلس ظاهرا ، لكنه يتغفل غيره ، فيأخذ ما يريد من غير  
ممانعة • ويعد الأخذ على وجه الاستخفاء اول ركن من أركان السرقة الخمسة •

أما الركن الثانى فهو أن يكون الشيء المسروق محرزا ، أى أخذ من حرز بعد فضه بالحيلة أو العنف ، أى يكسر قفله أو ثقب جدرانها أو كسره هو ذاته إذا كان صندوقا مثلا . وأما الركن الثالث فهو أن يكون الشيء المسروق مالا أو يقدر بمال ، أى أن تكون له قيمة . فإذا كان مما تعدده الجماعة شيئا نافعها هدم الركن . وأما الركن الرابع فهو أن يكون المال أو الشيء المسروق لا تقل قيمته عن ربع دينار ، وهذا رأى أغلب العلماء . وأما الركن الخامس فهو أن يكون المال أو الشيء المسروق مملوكا ملكية خاصة كاملة . فإذا كان مباحا لم يتم أحراره ، أو كان ملكية عامة كمالية الدولة ( بيت مال المسلمين ) هدم الركن .

وإذا ما اكتملت هذه الأركان الخمسة ، وقعت عقوبة السرقة المقررة ، أى حدها وهو القطع ، تنفيذا لحكم الله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » (١) . ولما كانت العقوبة قاسية ، فإن العلماء احتاطوا احتياطا شديدا فى توقيعها . ويظهر ذلك ليس فى تحديد أركان السرقة فحسب ، بل أيضا فى اشتراط شروط معينة بخصوص الشيء المسروق ، ألا يكون مما يتسارع إليه الفساد كاللحم والفاكهة الرطبة والحليب ، وبخصوص السرقة نفسها ، ضيقوا معناها بسبب الحرز ، فمنعوا قطع يد الضيف إذا سرق من مضيفه ، وبخصوص الأموال المسروقة ، ألا تكون مباحة الأصل كالطيور والسك والكلأ والأحراز وحده هو الذى يثبت حيازتها بعد صيدها والامتلاء عليها بالفعل ، فسرقته ممن صاها لا يوجب القطع ، لأنها مباحة الأصل لكل صائد يستطيع صيدها وحيازتها لا امتلاكها . فإذا ما اشتراها منه شخص ، فإنه يصبح مالكاً لها بماله . فإذا ما سرقته منه سرقة كاملة الأركان وجب قطع يد سارقها (٢) .

---

(١) « سورة المائدة » . آية ٣٨ .

(٢) انظر محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى : الطوقية ، ص ١٢٨ - ١٥٣ .

من ذلك نرى أن الفقهاء قد ضيقوا دائرة المرققات التي تستوجب القطع . وذلك صيانة لأعضاء الانسان التي لكل منها وظيفة لا غنى عنها . هذا فضلا عن اختلافهم حول كثير من أركانها وشروط كل منها ، الأمر الذي ينتهى بوجوب القطع فى الحالات التي أجمع الفقهاء على القطع فيها فقط . أما فى الحالات التي توجد اختلافات بينهم فى وجوب القطع فيها ، فلا يؤخذ فيها الا يحكم من يمنع القطع ، لأن موطن الخلاف يبعث على المشبهة (١) ، والشبهات تدرأ الحدود كما سبق أن بينا . ونخلص من ذلك الى أن الحالات التي تقطع فيها الأيدي نادرة ، ولكنها لمقاطعة العقوبة تؤدي الى منع ارتكاب جنابة السرقة ، بما تشيعه من أفزاع السارقين وترويعهم ودفعهم طول حياتهم . ولذلك كان من الشائع الى عهد قريب ، كما نسمع من المسنين ، أن عسامة الناس كانوا يعمرون السارق بقولهم : « يا حرامى يا مقطوع اليد » ، وذلك على الرغم من عدم تطبيق حد القطع عليه .

والذى لا شك فيه هو أنه لم يقض على ما كان متفضيا فى الأراضى المقدسة من سرقة وقطع طرق ، غير تطبيق التشريع الجنائى الاسلامى بعد توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز الذى ضرب على ايدي الجناة ونفذ فيهم أحكام الله بدون هوادة . وهذا ما أكتبه نتائج البحث الذى أجراه الدكتور حسن الساعاتى بتكليف من وزارة الداخلية السعودية ، لتتقدم به فى الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائى الاسلامى وأثره فى مكافحة الجريمة فى السعودية ، التى عقدت فى مدينة الرياض فى المدة من ٩ الى ١٢ اكتوبر ١٩٧٦ . وقد جاء فى تقرير هذا البحث ما نصه : « أما السرقة فكانت شائعة بشكل لافت ، بسبب الفقر الذى كان سائدا وبخاصة فى البداية ، ويذكر المطوف السالف الذكر أن السرقات لم يكن لها حدود ليلا ونهارا وعشية وابكارا ، ولا سيما من حجاج بيت الله الحرام ٠٠٠ ولقد كان هناك اختلاف كبير فى عقوبة السارق . ويذكر رئيس قضاة من الأحساء أن السارق اذا ضبط كان يسجن ويعلم صنعه فى السجن ، حتى اذا ما أفرج

---

(١) انظر المصدر نفسه ، المكان نفسه

عنه استطاع أن يعول نفسه وأهله وعياله ، وفى جهة القصيم كان السارق العائد الذى تتكرر سرقاته تقطع يده • أما فى قرى وادى الدواسر فكان القطع عقاب من يسرق لأول مرة • وفى رواية المزارع من مدينة بدر • لا يهرب السارق لأن قبيلته تدفع مالا لصاحب الحق ، عوضا عما سرق منه ، وقد تطلب منه السماح فى الشيء المسروق كله أو بعضه ويتصالحون على ذلك ••• ويذكر مدير سابق لشنون البادية فى المدينة المنورة أن السارق كان يبحث عن شخص قوى يستطيع حمايته نظير أن يعطيه نصف ما سرق ••• « (١) »

والذى أجمعت عليه روايات نوى الخبرة الذين تم استبصارهم بعمق فى هذا البحث ، هو « أن التطبيق المنظم الشامل الواعى للتشريع الجنائى الإسلامى فى كل الجرائم ، وسرعة المآكلمات أمام قضاة مدربين غيورين على الدين ، والاسراع فى تنفيذ أحكام الله تعالى فى الجناة علنا أمام الملا ، كان له أثر أعظم فى ردع من تسول له نفسه الخروج على كتاب الله وسنة رسوله الكريم • الأمر الذى يؤثر تأثيرا بالغا فى مكافحة الجريمة • ولقد كان ذلك موضع ارتياح بل اعتزاز لدى نوى الخبرة ، الذين أجمعوا على أنه لا يحفظ الأمن ويجعله مستتباً فى كل مكان ، ويجعل الأحوال مستقرة فى كل أرجاء المملكة سوى العمل بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام » (٢) • ويؤكد الواقع صدق ذلك ، إذ أن أى شخص يستطيع السفر الى أى مكان فى المملكة والمسير فى أى شعب من شعابها ، دون أن يتعرض له أحد بسوء • ويمكن أى انسان أن يعمل من المال ما شاء ، دون خوف من قطع طريقه أو سرقته • وإذا حدث أن فقد منه أى شيء ، فإنه يثق تماما من أنه سيجده فى المكان الذى فقد أو ترك فيه أو فى مخفر الشرطة • والحجاج والمقيمون يشهدون بذلك ويؤكدونه (٣) •

---

(١) « تقرير الدراسة الميدانية » ، الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائى الإسلامى وأثره فى مكافحة الجريمة فى المملكة العربية السعودية ( الرياض ١٦ - ٢١ شوال عام ١٣٩٦ هـ ) ص ١٢٩ •  
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ •  
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٣٤ •

ويزيد جنائية السرقة خطورة أمران لا يقل أحدهما عن الآخر . أما الأمر الأول فينتج عن ارتكابها في خفاء ، إذ يترتب على ذلك حدوث صدمة لصاحب الشيء المسروق عند اكتشافه السرقة ، فضلا عن جعله نهبا للشك عندما يبدأ في التفكير في من يبدو له مظنة اتهام . فتكون النتيجة اتهام الأبرياء والشك في الأصدقاء والأقارب ، ويؤدي ذلك إلى إشاعة القطيعة والبغضاء بين الناس . وأما الأمر الثاني فهو أن جنائية السرقة كثيرا ما تؤدي إلى القتل ، عندما يجد السارق أن أمره قد كشف . وكثيرا ما يكون المجنى عليه نفسه ، أي المسروق منه ، هو الضحية . ولذلك كان حد السرقة مروعا ، لأن جنائية السرقة نفسها مروعة . وقطع يد سارق واحد ترزع من تستهويهم السرقة فتجعلهم يترددون عند اقدام عليها . ويروي لنا التاريخ « أن هشام بن عبد الملك عطل حد السرقة سنة ، فتضاعفت حواشيها وصار الناس غير آمنين على أنفسهم ولا أموالهم من الغصب والنهب ، وظهر الشذاب والسطار في البوادي والحواسر . فلما تفاقم الأمر واضطربت الأحوال ، أعاد العقوبة كما شرعها الله تعالى ، فكان الإعلام بالاعادة وحده كافيا لصون الحقوق ووحفظ الأموال والنفوس » (١) .

٤ - جنائية الحراية : وهي قطع الطريق على المارة لأخذ أموالهم أو متاعهم بالغصب وتحت التهديد بقوة السلاح أو غيره ، ويقع ذلك عادة في أماكن لا يوجد فيها من يغيثهم إذا استغاثوا ، وأن كان قطاع الطرق في أزمنة كثيرة كما في زماننا هذا ، لا يلحقون لهذا الأمر بالآ ، حيث أن اخافة المارة تقع في أي مكان ، حتى وإن كان في حراسة مشددة . وهذه الجنائية ترتكب علنا ، ولذلك كان العدوان فيها متبجحا مستهينا بكل القيم والضوابط . وكان حدهم ، أي عقوبتهم من أقسى ما يمكن ، إذ يقع الحد على اليد التي امتدت والرجل التي سعت في الفساد ، وذلك في قول الله تعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فسادا ، أن يقتلوا أو يصلبوا ،

---

(١) نقلا عن محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي : العقوبة ،

أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض • ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ، فاعلموا أن الله غفور رحيم » (١) • ويتبين من هذه الآية أن اسم الجناية نفسها ، وهو الحرابة ، من تعبير الله تعالى فيها ، فإن هذا العمل حرب ضد أمن المسلمين ، والقائمون به إنما يحاربون الله ورسوله ، إذ أنهم يحاربون نظام المجتمع الإسلامي بالخروج على الشريعة التي نزلها على رسوله لتكون أساساً لهذا النظام • ويرى الإمامان أبو حنيفة والشافعي وجماعة من العلماء أن الحرابة مرتب على الجنایات المعلوم من الشرع ترتيبيها عليه ، فيقتل من قطاع الطرق من قتل ، ويقطع من أخذ المال ، وينفى من أخاف الناس ولم يقتل ولم يأخذ المال (٢) •

والقطع من خلاف معنى قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ، وقد فسر الحنفية النفي من الأرض تفسيراً بعيداً عن فكرة الطرد إلى بلد آخر مع تحديد الإقامة ، كما يرى المالكية ، أو بدون تحديد لها كما يرى الشافعية والشافعية • ذلك أنهم فسروه بالسجن في البلد التي تقع فيه الجناية ، وذلك على أساس أن النفي من الأرض بعمامة مستحيل ، ولذلك لا بد من تفسيرها تفسيراً مجازياً يتفق مع أرادة العقاب ، وهذا يتحقق بالسجن (٣) • ويبدو لنا أن النفي من الأرض في هذه الحالة يعني الإبعاد عن الأرض التي يباح للمواطن التنقل فيها كيفما شاء ، وذلك بوضع الجاني في السجن لحرماته من هذا الحق • والتوبة في رأينا ، بعد استقصاء أئوال الفقهاء المختلفة ، إنما تكون في حالة الحرابة التي لا يحدث فيها قتل أو جرح أو اغتصاب ، وذلك بأن يؤمن الجاني أو الجناة الناس فعلاً ، ويلقوا أسلحتهم ، ويعلموا الطاعة لولي الأمر ، ويتعهدوا بعدم العودة إلى الجناية (٤) •

---

(١) « سورة المائدة » ، آية ٣٣ •

(٢) انظر أحمد فتحي بهنسي ، العقوبة في الفقه الإسلامي ، ص ١٢٠ •

(٣) و (٤) انظر محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي : العقوبة ،

ص ١٧٥ - ١٨٠ •

(ج) : جثلية شرب الخمر : الخمر لغة « ما أسكر من عصير العنب ، لأنها تغطي العقل » (١) . وتطلق أيضا على كل مشروب مسكر متخذ من النباتات ، سواء جذوره أو سيقانه أو ثماره أو عصاراته ، يجري تخميره بتركه ليجود ، أو بمعالجته بطبخه (٢) . ولما كان شربها يستر العقل ويعطل وظيفته ، فيصير الإنسان تحت تأثيرها مشوه الإدراك ، أو معذوم ، ومسلوب الإرادة ، أمر الله تعالى باجتنابها ، أي جعلها محرمة من كل وجه من وجوهها التي تشمل شربها وبمجالسة شاربيها واقتناءها وإهداءها وحملها والتداوى بها . ومن تحجب الخمر عقله وتعطل وظائفه ، فإنه يتقوه بأقوال ويقوم بأفعال مشيئة خضاعة به وبالأخرين . كما أنه يصبح عرضة للاستغلال الضار من قبلهم . حتى إذا ما أفاق من سكره وعرضه ما حدث منه وله ، أبغض من أساء إليه وعلاه ، وتعرض لبغض من أساء إليهم ومعاداتهم . وقد يقول الأمر إلى القضاء . هذا قتلنا عن أن للسكر يصرف عن ذكر الله الذي يطمئن به القلوب ، وعن الصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر . وقد أجمل ذلك كله قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصنكم عن ذكر الله وعن الصلاة . فهل أنتم منتهون » (٣) .

ولما كان الاسكار ، أي تغطية العقل وتعطيل وظيفته ، هو حلة تحريم الخمر تحريما قاطعا شاملا ، فإن كل حادة مسكرة ، سائلة كانت أو مطبوخة أو جامدة ، تعد خمرا ، ويسرى عليها حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمرة ، وكل خمرة حرام » (٤) . ولا عبرة في تحريم المواد المسكرة بطريقة تعاطيها ، سواء أكانت شرابا بعد تدويرها في الشاي أو القهوة ، كما يفعل في الحشيش والافيون ، أم أكلا ، كما هي الحال في هاتين المادتين

(١) و (٢) المعجم الوسيط ، مادة خ م ر ، ج ١ .

(٣) سورة المائدة ، الآيتان ٩٠ ، ٩١ .

(٤) انقلا عن أحمد فتحي بهنسى ، العقوبة في الفقه الإسلامي ، ص ١١٢ .

أيضا ، أم بعد طيخ كل منهما في شكل معجون أو ما يسمونه المنزول ، أم بلعا كما في الحبوب المخدرة ، أم حقنا كما في المورفين والهيروين المشتقين من الأفيون ، أم تدخين كما في الحشيش عادة والأفيون نادرا . فالمعبرة بما تحدثه من آثار ضارة بالعلاقات الاجتماعية وصارده عن ذكر الله وعن الصلاة ، كما سبق أن بينا . ولا عيرة أيضا في تحريم المسكرات بالمقدار الذي يشرب أو يؤكل أو يحقن أو يدخن منها ، فقد سن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك حكما عاما ، وهو : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » (١) .

وليس في القرآن الكريم حد ، أي عقوبة مقدرة ، لجناية شرب الخمر ، ولذلك فصلناها عن الجنايات الأخرى ذات الحدود التي تتولناها آنفا ، وهي جنایات الزنى ، والقذف ، والمرقة ، والحرابة ، وليس في السنة رأى قاطع بعقوبة محددة قدرها الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولكن الثابت أنه أوجب عقوبة من يشرب الخمر ، وأنه ضرب شارب الخمر بالنعال نحوًا من أربعين (٢) . وثبت كذلك أن عمر بن الخطاب جلد مرتكب جناية شرب الخمر ثمانين جلده ، بعد أن استشار في ذلك ، فكان جواب عبد الرحمن بن عوف : « أقل العسود ثمانون » (٣) ، وجواب الإمام على بن أبي طالب : « نرى أن جلده ثمانين جلده ، فإنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى » (٤) .

والذى نود أن نقوله في جناية شرب الخمر ، أنها ما دامت في خفاء ولم يرتكب مقترفها أى عمل ضار في العلن ، كالسير مقترعا في الطرقات ، الأمر الذى يجعله موضع سخرية من جهة ، وينشر مظاهر الرجس في

(١) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٢) انظر محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامى : العقوبة ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٥ .

(٤) نقلا عن أحمد لطفى بهنسى ، العقوبة في الفقه الإسلامى ، ص ١١٨ ، حاشية ١ . وقد أريد بالافتراء القذف ، وحده ثمانون جلده وفق النص القرآنى .



المجتمع ، أو كقيادة السيارة تحت تأثير الخمر ، سواء ارتكب حادثاً أم لم يرتكب ، أو كإفلاق الراحة والتقوى بالبذئء والفاحش من القول ، أو كأحداث الشغب مع الناس ، أو كارتكاب جنائية أخرى من الجنايات التى تناولناها آنفاً ، فإنه لا يكون عرضة للعقاب . أما إذا فعل شيئاً مما ذكرناه من اثر السكر ، فإنه يعاقب على ذلك عقاباً يتناسب مع ما فعل ، فيضرب أريعين إذا كان الضرر غير جسيم ، أما إذا كان جنابة مما تناولنا ، فيقام عليه حدها ؛ وأما إذا كان كقيادة السيارة تحت تأثير الخمر ، فإن للحاكم أن يوقع عليه ، فضلاً عن الضرب للسكر ، عقوبة التعزير التى يراها وفق اعتبارات عليه أن يراعياها ، كأن يقود بسرعة جنونية ، أو يتلفظ بفاحش القول فى مكان تغشاه الاناث ، أو بسبب أولى الأمر . وفى هذه الأحوال ، تعد أى عقوبة يفرضها الحاكم بحسب مقتضيات ظروف البيئة الاجتماعية لجزر الجانى عقوبة تعزير ، كما سنبين فيما بعد .

## ٢ - التعزير على ارتكاب المعاصي :

التعزير لغة المنع والرد والتأديب والعقاب دون الحدود الشرعية ، وكذلك التعظيم والتوقير ، والعون والتقوية والنصرة (١) . وهذه المعانى كلها متصل بعضها ببعض ، إذ التعزير عقوبات غير القصاص والحدود ، توقع على العصاة الذين لا يطيعون ما أمر الله به ولا ينتهون عما نهى عنه ، فيما أنزله من شريعة للتعامل بين البشر ، يجب أن تحظى بالتعظيم والتوقير ، لأنها من الله تعالى لصالحهم وراحة بالهم . وفى التعزير بهذه المعنى ، ما يعين المتقين منهم ويوقئهم وينصرهم على شهواتهم ، وما يرد من تسول لهم أنفسهم ارتكاب المعاصي ، وهكذا يؤدى التعزير الى منعم عن ارتكابها وردعهم عنها ، بما يوقعه الحاكم القوي العزيز الجانب من عقوبات ، يرى فيها قمع المعصية ومنعها ومنعها من أن تنتشر .

---

(١) انظر المعجم الوسيط ، مادة ع ز ر ، ج ٢ .

والتعزير مجموعة عقوبات تندرج من مجرد التوبيخ أو الزجر الى الضرب والجلد والنفي ، فضلا عن التعويض المضاعف والغرامة الكبيرة . وعلى الممزر ، قاضيا كان أو حاكما ، أن يراعى مكانة المعاصي وظروفه وما إذا كان عصيانه أول مرة أو أنه قد تكرر ، فيوقع العقوبة العادلة ، التي يكون عدلها لا في مراعاة المساواة من حيث الشكل بل من حيث الواقع والأثر . فقد يكون تقريع شخص من صفوة القوم مساويا في أيلامه النفسي لصلع شخص آخر ارتكب المعصية ذاتها ، لكنه ممين لا ينفع معه التقريع . فيكون إيلام التقريع في الحالة الأولى مساويا لإيلام الصفع . وذلك وفق التوجيه النبوي : « أقللوا ذوى الهيئات عثراتهم » (١) .

ومن المعاصي التي تكون عقوبتها التعزير ، ترويج الإشاعات المكنوية والمحطة بالكرامة ، وتحريض النساء والغلمان على الفسق ، واقتناء الخمر والمخدرات أو الاتجار فيها ، أو اغراء الناس على تعاطيها بشتى الوسائل ، وفش الصلح والموازين والمكايل ، وتزوير العملة المعدنية والورقية ، والاتجار في السلع الفاسدة ، واخفاء السلع بقصد رفع أسعارها ، واحتكار بيعها والتحكم في بيعها وأسعارها ، واغتصاب أموال الناس نصبا ، وأخذ الرشوة ، وشهادة الزور ، وإشاعة الفساد بين الناس ، وعقد العقود المصروفة ، واللواط (٢) والسحاق ووطه البهائم ، والمعاذلة في سداد الدين ، والتدعي

---

(١) انظر أحمد فتحي بهنسي ، العقوبة في الفقه الإسلامي ، ص ١٤٠ .

(٢) انظر محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي : العقوبة ، ص ٢١١ - ٢١٢ . وقد أورد بخصوص اللواط رأي الحنفية فقال : « وقال أبو حنيفة لا حد فيه ، وإن كان محرما ، ولم تصح لديه الأخبار التي أثبتت للعقوبة ، وهي متعارضة » وإذا صحت ، في بعضها من قبيل التشبيه ، وبعضها أخبار آحاد لا يزلها على القرآن الكريم ، ولأن حقيقته ليست كحقيقة الزنى ، بل هو نوع من الفاحشة غير الزنى ، والحدود لا تثبت بالقياس . وإذا كان معصية ولم يثبت نص يقدر العقاب ، فتكون العقوبة غير مقننة ، ويكون التعزير بالقصاص . وقد يكون بالقتل إذا لم يكن دفع الفساد إلا بالقتل ، كرجل شاذ دأب على إفساد الغلمان ، فيكون دفع فسادهم بقتله . »

بالضرب ، والقيدة الخاطئة للسيارات التي تخالف قانون المرور ، وحمل أو اقتناء أسلحة بدون ترخيص • ولكثرة المعاصي وتنوعها ، يمكن تجميعها ووضع العقوبة المناسبة لها . وسط الأحوال السائدة في المكان والزمان • وقد يكون من المصلحة العامة ما يستوجب « أن يعمن ولى الأمر ، بعد أن تقاصرت الهمم في الاجتهاد ، قانوناً تعزيراً لحماية الأموال والأخلاق والنظام ، ويرتب فيه العقوبات على حسب مقدار الاعتداء على المصلح المعبرة في الإسلام » (١) ويذكر أن الخليفة عمر بن عبد العزيز هم بأن يفعل ذلك ، وتكون له مجموعة قانونية من الأحكام التعزيرية التي ألقى بها قضاء المدينة ومجتهديها من الصحابة والتابعين ، فينشرها على أنها قانون متبع في شكل سوابق قضى بها ، وعلى القضاء الأخذ بها ، ولكن المنية عاجلته وحللت بينه وبين تحقيق ما أراد • وحاول المحاولة نفسها من بعده الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور ، فطلب من الامام مالك أن يجمع السنن لتكون قانوناً ، ففعل الامام تنفيذاً لطلبه ، ولكنه نهاه هو ومن تولى بعده عن اتخاذها قانوناً ، « لأن أهل كل إقليم قد سبقت إليهم سنن من الصحابة والتابعين ، والفوا السير على منهاجها والخضوع لأحكامها » (٢) • وفي تسبب هذا النهي اعتراف صريح ، ولا شك ، بأهمية الثقافة الفرعية السائدة في كل من المجتمعات المحلية •

والحق أن عقوبة التعزير التي صارت ، منذ القرن السابع الميلادي ، نوعاً ثالثاً من أنواع العقوبة في الفقه الاسلامي قد توافرت فيها مميزات العقوبة في العصر الحديث ، من حيث مرونتها وتخفها في الاعتبار ظروف المجرم الاجتماعية ، وظروفه الشخصية وقت ارتكاب الجريمة ، ومراعاتها للعوامل التي تتطلب تخفيف العقوبة في بعض الأحوال وتدعو الى تشديدها في أحوال أخرى ، مع وضع مصلحة المجتمع والخير العام فيه وتجنبه المفسد موضع الاعتبار • ولذلك يمكن النظر الى كثير من القوانين العقوبات

(١) المصدر نفسه . ص ٨٤ ، ٨٥ •

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٥ •

الحديثة من مواد تتناول العقوبة على كثير من الجرائم ، على أنها عقوبات تعزيرية ، الأمر الذى يمهّد الطريق الى فرض التشريع الجنائى فى جنايات القصاص والحدود ، فى ضوء التفسير السليم ، الذى يراه صفوة المجتهدين ، لنصوص القرآن الكريم والصحيح من السنة النبوية ، وبالإستهداء بما تركه كبار الأئمة من نظرات وآراء ، اغنت التراث الإسلامى فى الشريعة والفقه ، على الرغم مما فيها من اختلاف ، أن دل على شيء فإنما يدل على ثراء الفكر الإسلامى وحرية التفكير إبتغاء التوصل الى الحق والصواب . وفى ذلك يقول صبحى محمصانى ، القانون اللبنانى المعروف ، « ولا ريب فى التعزير كان وسيلة مرنة للعمل ، وفاقا لمبادئ العدل والمصلحة الاجتماعية العامة . ومن ثم كان أداة لتطوير الأحكام الاجتهادية وتعديلها ، وفق الحاجات والأحوال ، بطريق الاستحسان والمصالح المرسله » (١) . ...

ومما هو جدير بالذكر أن وضع ظروف الجانى الكلية ، الجسمية والنفسية والاجتماعية ، كما هى الحال فى التعزير ، فى موضع الاعتبار عند تقدير العقوبة التى توقع عليه ، على أساس من الردع لمنزعاته الشريرة والشحن لضميره الأخلاقى والقمع للأجرام فى المجتمع ، محور من محاور فلسفة الدفاع الاجتماعى ، التى كان لها ولا يزال تأثير قوى فى فلسفة العقاب، فى العصور القديمة والوسطى والحديثة ، التى كان لبعض فلاسفة اليونان كآرسطو وأفلاطون وسقراط ، كما كان لكل من « فولتير » و « منتسكيير » الفرنسين و « جن هود » الانجليزى و « بكاريا » الايطالى ، تنظيرات فريدة فيها وإن كانت غير متفقة . ويمثل المصامى الايطالى « فيليپو جراماتكا » (Filippo Gramatica) الجناح المتطرف للدفاع الاجتماعى فى العصر الحاضر ، إذ نادى بالمعناية بشخص الجانى ، من وجهة نظر قانون العقوبات ، لتقويمه وتأهيله للتكيف مع الحياة الاجتماعية ، وذلك على أساس التقدير الشخصى والنفسى والاجتماعى لحالته ، الأمر الذى يوجب تغيير التدابير

---

(١) صبحى محمصانى ، الدعائم الخلقية للقوانين الفرعية ، ص ٤٤٤ .

المقابلية تغييرا كبيرا ، وفق ظروف كل فاعل فعل يعد خارجا على القانون  
الوضعي (١) .

وفي ضوء ما تقدم ، نرى أنه من الممكن الربط بين الأحوال الاجتماعية  
في الإطار الثقافي وبين الأحكام الشرعية الجنائية في اليهودية والنصرانية  
والاسلام ، في محاولة لتفسيرية اجتماعية جنائية . فالمعروف أن اليهود كانوا  
بدوا يعضون حياتهم في جماعات قبلية بين حل وأرتحال . ونزلت أحكام  
التوراة لهم وهم ينتقلون في برية سيناء ، لتتنظم علاقاتهم في مجموعات  
اسرهم الممتدة الكثيرة الأفراد ، المترابطة والمتعاونة في رعاية أب اكبر ،  
ولتنظم علاقات الاسر بعضها ببعض في دائرة القبيلة ، ثم لتحديد علاقات  
القبائل بعضها ببعض ، في أزمنة ساد فيها النزاع بين الاسرة في القبيلة  
الواحدة ، ان لم يكن بين الأخ وأخيه ، كما حدث بين يعقوب ويعيسو (٢) ،  
وبين أبناء يعقوب أنفسهم (٣) ، وكثرت فيها الغارات الخاطفة والحروب بين  
القبائل اليهودية والكنعانية . في هذا الإطار البدوي ، يجب تدبر وضع كل  
من المرأة والرجل والأطفال ، ومدى حماية المجموعة والجماعة لكل منهم في  
وقت الرخاء والشدة ، وأنواع الجرائم التي يكثر ارتكابها ، وخطورة كل نوع  
منها ، ودور العرف البدوي في مكافئتها ، ثم وظيفة الشريعة التي جلت محل  
العرف ، وتأثيرها في قمع الجريمة وردع ذوي النفوس الشريرة .

• وعندما أخذ اليهود يستقرون بعد غربة في أرض فلسطين (٤) مع أهلها  
لكنعانيين ، ويتعلمون منهم زراعة الخضر والفاكهة ، ويحصلون ثروات كبيرة  
من الجمع بين حياة البداية الرعوية المتنقلة وبين حياتها الزراعية المستقرة ،  
شر قيهم الرسول عيسى عليه السلام بالنصرانية ، التي كانت أحكامها تخفيفا

(١) انظر رءوف عبيد ، المصدر السابق ، ص ٨٢ - ٨٥ .

(٢) انظر « سفر التكوين » ، اصحاح ٢٧ .

(٣) انظر المصدر نفسه ، اصحاح ٣٧ .

(٤) « سفر الخروج » ، اصحاح ١٠ .

لأحكام التوراة وتكميلا وتبiana لنا كانوا قد استقبلوا فيه (١) . وفي هذا الإطار من الحياة المتغيرة التي أثرت في أخلاق بني إسرائيل ومعاملاتهم ، تحولت أوضاع النساء والرجال والأطفال ، وتغيرت القيم والعادات والتقليد ، الأمر الذي انعكس على النظم الاجتماعية ، وعرضها لألوان من الاختلال ظهر في انحرافات سلوكية ، أي جرائم تطلبت ، في الإطار الاجتماعي الاستقرار الزراعي الجديد ، معالجة تناسبها . وهذا ما تكفلت به شريعة الانجيل .

أما شريعة الاسلام فدعا بها محمد عليه الصلاة والسلام ، في إطار حضري ، في مكة أم القرى (٢) ، البلد الأمين الذي كان أهله يعيشون على البرعى واستقبال حجاج البيت الحرام وعلى التجارة والرحلة لها ، صيفا شمالا إلى الشام وشتاء جنوبا إلى اليمن ، وحول مكة أعراب البادية من كل جانب . في هذا الإطار الاجتماعي المركب ذي الثقافتين ، البدوية والتجارية، وتحت وطأة اتصالاته الخارجية مع اقوام أخرى ذات ثقافات مختلفة ، وما نجم عن ذلك من احتكاك ثقافي وعلاقات متعددة الأبعاد ، نزلت الشريعة الاسلامية لتغير من أوضاع الرجال والنساء والأطفال ، وتواجه الزنا راسخة من القيم والعادات والتقليد ، فتبدلها وتضع للمجتمع نظاما جديدة ، تضبط سلوك الناس وتقوم انحرافاتهما وتقبح جنائياتهم ، بمعقوبات محددة قصاصا وحدودا ومكيفة تعزيرا ، وفق ما تتطلبه الأحوال المتطورة في مكة والمدينة والبلاد العربية الأخرى .

---

(١) « ما جئت لأتقص بل لأكمل » . الانجيل متى « ، اصحاح ٥ : ١٧ وكذلك جاء في القرآن الكريم : « ولما جاء عيسى بالبينات قال قد جئتكم بالحكمة ولأبين لكم بعض الذي تختلفون فيه » . سورة الزخرف ، آية ٦٤ .

(٢) « القرية : الحضر الجامع . والقرية بلدة مومن المدينة ... المعجم الوسيط ، مادة ق ر ي .

## **الفصل الثالث**

### **الجريمة والعلم**

**البحث في اسباب الخروج على القانون**





### تمهيد :

الاجرام أو الخروج على القانون الوضعي وما يشبهه من أعراف سابقة عليه وممهدة له أمر شائع منذ القدم . وكأية ظاهرة اجتماعية تضر بالمجتمع ومصالح أفرادها ، شغلت مشكلة الاجرام بال مفكرين الذين يحصرون مهمهم ، منذ عهود سحيقة ، في معرفة أسبابها . ولكنهم ، حتى العصر الحديث ، اتخذوا نهجين في التفكير في هذه المشكلة : أحدهما ديني والآخر غيبي . فمنهم من رأى أنها من إرادة الآلهة أو من فعل إلهة الشر ، أو الشيطان الذي يسعى دائماً في تغيير الطبيعة البشرية ، لتعصى أوامر الله وتنتهك محرماته . ومنهم من عزا الخروج على القانون الى عوامل غيبية لا كيانية ولا عيانية كالضلال ، أو التواء الطبيعة البشرية ، أو فساد الأمزجة النفسية (١) .

وتجدر الإشارة ، هنا ، الى تلك الفكرة القديمة ، التي تنطوي على فلسفة جنائية مبدعة ذات مغزى عميق ، كان لها أثرها على الفكر الجنائي والعقابي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . فقد تصور الأخلاقي الانجليزى « سامويل بطلر » في كتابه « ايرون » ، الذى نشر سنة ١٨٧٢ ، مدينة خيالية في مجتمع دولة متخيلة ، وهى « ايرون » ، وذلك كهيئة لنقد المدينة البريطانية في النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فقائس الجريمة بالمرض ، واعتبر المجرم مريضاً يجب علاجه ، والمريض مجرماً يجب عقابه .

فاذا زور شخص صكاً ، أو أضرم النام في بيته ، أو سلب شخصاً بعنف ، أو فعل أى شيء من تلك الأفعال التي تعد جرائم في البلاد الأخرى ، ففي هذه الحال يؤخذ الى المستشفى حيث ينفق عليه من مال الدولة ، اذا كان فقيراً ، ومن حاله هو ، اذا كان مقتدراً . وعليه أن يعلن بين كل أصدقائه وأقاربه ، أنه يعاني من نوبة حادة من سوء الخلق ، تماماً كما يفعل كل مريض .

(١) انظر :

J.P. Shalloo, "The Emergence of Criminology," in  
Clyde B. Vedder et al. (eds.), *Criminology; A book of readings*, pp. 2, 3.

فيأتون لزيارته وتتبع أخباره باهتمام ، ويسألونه عما حدث منه نتيجة أضيائه بهذه النوبة ، وعن كيفية حدوث ذلك له ، وعما إذا كانت الأغراض لا تزال في بدايتها ، أم إن الداء قد استفحل . وعليه أن يجيب عن هذه الأسئلة بصراحة ويدون أي تحفظ . فسوء الخلق ، في « أيرون » يعد نتيجة سوء حظ خلقى يولد الفرد به ، أو يعتبر مكتسباً بعد الولادة ، أي من البيئة . ومع ذلك فلا يمكن الدفاع عن المصائب بسوء الخلق على أساس أنه سيء العظ بالولادة أو بالتنشئة الاجتماعية .

ويسمى الطبيب المعالج ، في هذه الحال ، المقوم ، ويبدأ العلاج يسؤال المريض عن أسلافه وعن صحتهم الخلقية ، ثم يكتب له العلاج الذي يكون ، في حالة الاختلاس مثلاً ، غرامة تعادل ضعف المال المختلس تدفع لخزانة الدولة ، والاقتصار في الغذاء على الخبز والحليب مدة ستة أشهر ، والجلد القاسى مرة كل شهر مدة اثني عشر شهراً . ومما يثير الدهشة ، أن المرأة التمسعة التي اختلس مالها ، في هذه الحالة ، لم تصدر شيئاً مما دفعه المختلس من غرامة . ولولا وفاتها بالصدمة النفسية نتيجة اكتشافها مصيبتها المالية ، لكانت ستحاكم أمام محكمة سوء وضع الثقة .

أما المرض فيعدونه في « أيرون » مهما كان نوعه ودرجته ، غاية في الاجرام وسوء الخلق . فإذا مرض أحد أفرادها ، أو ضعفت صحته وتدهورت حالته قبل السبعين من عمره ، فإنه يحاكم أمام محلفين من بني وطنه . وفي حال أدانته بسوء الصحة ، مرضاً أو ضعفاً ، يصبح سخرية الجميع ويحكم عليه بقسوة تبما لحالته . وعندهم تصنيف للأمراض الى جنس وجنابات ، كما هي الحال في المجتمعات الأخرى . فالمرضى يعاقب بصرامة ، إذا كان مرضه خطيراً يعد جنابة ، وغرامة ، إذا كان مرضه خفيفاً ، أو إذا ضعف بصره أو سمعه بعد بلوغه الخامسة والستين ، وثبت أنه كان في صحة جيدة قبل ذلك . وإذا لم يدفع الغرامة يسجن (١) .

(١) انظر :

ومما لا شك فيه ، أن فكرة « بطور » المبتكرة عن الجريمة والمرض في قصة « إيرون » قد أثرت في مجتمعه في ميداني الفقه والفلسفة ، وتركت أصداءها في ميدان الجريمة والعقوبة في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين .

ولكن النهج العلمي في الكشف عن أسباب الخروج على القانون ، وبخاصة في أشكاله المعنة في العنف ، لم يطرق إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، على أيدي باحثين إيطاليين ، كان رأسهم « سيزاري لمبروزو (Cesare Lombroso) » الذي مكنته عمله الإضافي كطبيب في الجيش الإيطالي وفي عدة مستشفيات للأمراض العقلية ، فضلا عن استانيته ككريم الطب الشرعي ، ثم للطب العقلي بجامعة « بافيا » (Pavia) من التفكير الوضعي ، القائم على البحث الاختباري (empirical) لكشف أسباب الأجرام . ومنذ أن بدأ هذه المسيرة العلمية في بداية السبعينيات من القرن الماضي ، والبحث العلمي في هذا الميدان الوعر يسير قديما ، وإن تعددت دروبه وتعددت مسائله ، كما سنرى في هذا الفصل ، ذلك أن الباحثين عن أسباب الخروج على القانون في شتى صوره ، قد اتجهوا اتجاهات فكرية مختلفة ، وصاروا فرقا متعددة ، وتكون لكل فرقة منهم مدرسة فكرية متميزة . فمنهم من يحصر أسباب الخروج على القانون في عوامل بيولوجية تظهر آثارها على أجسام الخارجيين على القانون ، يمكن قياسها وتمييز صفاتها . ومنهم من يمزوها أساسا إلى عوامل عقلية يمكن اختبارها ، أو عوامل نفسية من استطاع تشخيصها ، وهناك فريق ثالث يرجعها على الإطلاق إلى آثار البيئة والحياة الاجتماعية والثقافية . أما الفئة الرابعة فتتبع نهجا علميا تكامليا ، يتلخص في أن أسباب الخروج على القانون متنوعة وعواملها متداخلة متشابكة . وفيما يلي تلخيص لأهم بحوث هذه المدارس الجنائية .

ويلاحظ القارئ أننا ، من بداية هذا الفصل ، قد استخدمنا عبارة الخروج على القانون ، كلما أمكن ، بدلا من اصطلاح الجريمة والأجرام . وذلك لأننا نرى ، بأدنى تدبّر ، أن هذين الاصطلاحين دافغان ، كما

انهما من ناحية ثانية ، غير ثابتى المفهوم . فقد رأينا ، فى الفصل السابق ، ان القانون الجنائى ، بوصفه من عمل البشر ، لا يثبت على صورة واحدة . فالجرائم التى يكافحها تتغير بتغير مفهوم المصلحة العامة فى الأمكنة المختلفة والأزمنة المتتامة . هذا فضلا عن أن بعض القوانين ، كقانون الأحسداث المشردين ، لا تتحدث عن جرائم ومجرمين ، وإنما تنص على حالات محددة يوجد الحدث عليها . وهذه الحالات تعد خروجاً على القانون الذى يتناولها . وهكذا يتضح أن عبارة الخروج على القانون أعم وأشمل من كل من الاصطلاحين : الجريمة والاجرام ، وبالتالي المجرم ، أى الخارج على القانون .

#### المدرسة البيولوجية :

رائد المدرسة البيولوجية ، كما ذكرنا آنفاً ، هو « سيزارى ليروزو » ، الباحث الايطالى ، الذى كان عمله الإضافى فى الجيش الايطالى فرصة اتاحت له ملاحظة الجنود عن كثب . وقد لفت نظره أن الجنود المشاكسين ينفردون بخصائص لم تكن متوافرة فى الجنود الوديعين الطيعين . فالمشاكسون اعتادوا وشم أجزاء من أجسامهم بصورة فاحشة وكتابات ماجنة . وكان عند تشريح جثث المجرمين الذين يتوفون منهم ، يجد عيوباً ملحوظة فى تكوينهم الجثمانى ، وبخاصة فى جماجمهم التى كان بها شقوق فى حجم الجبهة وشكلها الخارجى وكذلك فى الأسنان .

وقد كان تركيزه على بحث جثث الموتى وبخاصة عظام هياكلهم ، وجماجمهم وأوزان أدمغتهم ، فى الجيش الايطالى وكذلك فى عدة مستشفيات للأمراض العقلية كان يشرف عليها ، نقطة تحول فى أفكاره التى كونها عن الخارجيين على القانون بارتكاب جرائم القتل وسفك الدماء . فعلى أساس النتائج التى توصل اليها من تسجيل مقاييس جماجم المجرمين السفاكين ، بخاصة ، وأذانهم وجياهم وشكل الفك الأسفل ، والأنف والأسنان وتناسق

تقاطع الوجه ، استطاع ، كما تراءى له ، أن يكشف عن العلاقة الإيجابية بين هذه الصفات العضوية المحدودة وارتكاب الجرائم الفظيعة . ثم خطا خطوة كبيرة في أبحاثه واستقراءاته ، إذ استنتج أخيرا أن شذوذ أعضاء الجسم ينبىء عن طبيعة إجرامية خطيرة ، يولد المجرمون بها نتيجة خطأ فى سلسلة تطورهم من الاتصان الهمجى ، أى أنه كان من الواجب أن يولدوا بحالهم هذه فى عصر الانسان الأول ، فشنوذهم العضوى وما يصاحبه من خروج على القانون ما هو الا ارتداد الى الانسان الأول هذا .

فالمولود وسمات الاجرام ظاهرة فى جسده ، يكسر القانون فجأة وبدون سبب واضح ، أو ينحرف سلوكه تحت تأثير ظروف قاسية كالمرض أو حرارة الطقس أو الامتثارة الجنسية أو بتأثير من الدماء . وقد يحدث النكوص الى فظاظة الانسان الأول البدائى ووحشيته ، نتيجة عوامل طارئة ، كاصابة الرأس بجروح أو الاصابة بالالتهاب السحائى أو ايمان السكر ، أو نتيجة حالات فسيولوجية كالشيخوخة والحمل فيسهل ارتكاب الجرائم البشعة .

وقد فسر « لبروزو » فى كتابه : الانسان الجانح (L'Uomo delinquente) المنشور عام ١٨ أسباب السلوك الاجرامى على أساس الحتمية البيولوجية . كما أنه حصر السبب الاساسى المباشر للمفعل الجنائى فيما اسماه بالانفقاخ الخلقى (congenital impulsiveness) الذى يولد المجرمون وهو متأصل فى تكوينهم (١) . ولذلك فهم يستعمصون على التغير عن ما هم عليه ، مهما كانت الظروف البيئية التى تحيط بهم . انه قدرهم الذى ليس لهم منه خلاص . ويرى « لبروزو » أن مرادف الجانح بين الرجال ، البنى بين النساء ، وقد ألف عنها

---

(١) انظر :

Cesare Lombroso, "The criminal — A born type," in

Clyde B. Vedder et al. (eds.), *Ibid.*, pp. 139-147.

كتايا بالاشفرالك مع زوج ابنته « فريرو » (١) .

لقد كان « لبروزو » مثال الباحث المثابر علما والمرن فكرا . ذلك انه لم يقنع بما انتهى اليه من تنظيم ، وانما كان دائم الملاحظة والتسجيل لما يصادفه من حالات استرعت انتباهه ، وجعلته يجهد نفسه في مزيد من التفسير . في التعرف على اسباب الخروج على القانون يارتكاب جرائم قتل تصنف بالعنف . ومن الحالات التي شدد انتباهه ، حالة جندي مسالم كانت تتناهب تشنجات صرعية من حين الى آخر . وفي احد هذه التشنجات ، صار بالغ العنف وخرج تماما عن وعيه ، وقتل بضعة ضباط وجنود ، ثم استسلم لنوم عميق ساعات طويلة ، افاق بعدها خالي الذهن مما حدث . هذه الحادثة وغيرها جعلت « لبروزو » يدخل في اعتباره ، فضلا عن العيوب الخلقية الظاهرة للعيان ، اختلال وظائف اعضاء المتصرفين الداخلية ، او سوء حالتهم النفسية . ولم يقف عند هذا الحد فحسب ، بل انه خفف من حدة تنظيراته ، بان ادخل العامل الاجتماعي في حسابيه . وذلك بان جعل بيئة المتصرف وظروفه ، عوامل محركة لنزعاته الاجرامية المترسبة في داخله واليادية على مظهره ، او مهيئة لجهازه العضوي الداخلي المفضل الوظائف ، او مثيرة لحاله النفسية السيئة . وقد جعلته هذه الملاحظات والافكار الجديدة ، يضيف الى طراز المجرم بالخلق ، او الارتدائي الذي كان قد عدده وركز عليه ، طرزا آخرى ، وهي المجرم المجنون ، والمجرم الصرعي ، والمجرم مدمن الخمر ، والمجرم الهستيرى ، والمجرم المعتاد ، والمجرم الانفعالي ، والمجرم بالناسية . ولقد استحق في النهاية ان يعين سنة ١٩٠٦ ، اي قبل وفاته بثلاث سنوات ، استاذالانثروپولوجيا الجنائية (٢) .

(١)

Cesare Lombroso and Guglielmo Ferrero, *La donna delinquente : la prostituta e la donna normale*. Partly translated as *The Female Offender*.

(٢) انظر :

Cesare Lombroso, *Crime : its causes and remedies*.

وعلى الرغم من أن « لبروزو » ضمن هذه الملاحظات والإضافات الطبقات الأربع المتقحة والمزيدة التي ظهرت تباعاً لكتابه : الإنسان الجانح ، فإن ذلك لم يغير من رأى الباحثين اللجنائيين ، الذين ظلوا يربطون اسمه بنظريته عن المجرم الازدادي بالخلقة الذى تحتم عليه عيوبه التكوينية العضوية الخروج على القانون . وذلك أملاً لأنهم لم يطلعوا على هذه الطبقات الجديدة المتلاحقة ، أو لأن الجو العلمى الغربى فى تلك الحقبة كان مشحوناً بالنظرية التى صاغها العالم الانجليزى « تشارلز داروين » (Charles Darwin) عن أصل الأنواع ، التى تتلخص فى أن كلا من الإنسان والقرد ينحدرون من جد واحد ، أو لحقيقة نفسية قاتلة بأن الأثر الأول أكثر ثباتاً فى الأذهان وأشد استعصاء على التغيير أو الزوال . والحق أن « لبروزو » نفسه كان فى نظريته التى عرف بها متأثراً بالتطورية الانجليزية والوضعية الفرنسية والمادية الألمانية .

وقد تمكن النقاد من توجيه ملاحظات منهجية الى نظرية « لبروزو » التى عدوها نظرية جنائية اثروبولوجية ، تفقر الى الأدلة الملموسة التى يمكن أن تثبت نظريته ، القائمة على أن شذوذ المجرم العضوى ، وما يصاحبه من خروج على القانون ، ما هو الا ارتداد الى الإنسان الأول ، الذى كان يفعل ، كنشاط عادى فى حياته ، ما يفعله الخارج على القانون والشاذ عضوياً من أفعال تعد ، فى عصور سيادة القانون ، جرائم يعاقب عليها . وهذا تصور عقلى لا يمكن اثباته من جهة ، كما أنه لا يمكن التحقق من أن الإنسان الأول كان يعيش على سفك دماء أخيه . فهذه أفكار غيبية ما وراثية بعيدة عن النهج العلمى الاختبارى ( الامبيريقى ) . وأضاف النقاد الى ذلك ، أنه قصر بحوثه على الخارجيين على القانون وحدهم ، فلم يقارن مجموعة مختارة منهم بمجموعة أخرى ممثلة لأناس لم يخرجوا على القانون ، فتكون هذه المجموعة ضابطة لما يمكن أن يستنتج من البحث ومأمنة من التعميم القائم على استقراء ناقص ، أى لا يستند الى حالات متكررة بنسبة عالية فى المجموعة التجريبية الخارجة على القانون ، ولكنها عكس ذلك فى المجموعة الضابطة . وربما كان عذره أنه لم يكن خبيراً فى العمليات الاحصائية ، كما أنه لم يستعن

بخبراء فيها ، كما فعل أبرز نقاده « تشارلز جورنج (Charles Goring) » فيه بعد . ولكن ليس معنى ذلك أن بحوثه لم تكن علمية ، فانه قد اعتمد علم طريقة الملاحظة بقياس موضوعاتها وتسجيل أوصاف أعضاء الجسم الخارجية كما استخدم ، في نطاق محدود ، طريقة دراسة الحالة لمتدعه بشيء من خلفيه الحياة الاجتماعية ، التي عاش فيها الخارجون على القانون . ولا يركز انكار أنه قام بملاحظات مقارنة بين الخارجين على القانون بعنف وضراوة وغيرهم ، سواء كانوا خارجين أو غير خارجين عليه . ومن هذه النواحي العلمية ، يعد « لبروزو » رائد البحث العلمي في أسباب الخروج على القانون ، وأول من لفت انتظار الباحثين الجنائيين الى بحث الخارجين على القانون أنفسهم وتقصي أحوالهم ، بدلا من فض النظر عنهم بالكلية ، والتركيز على الجرائم التي ارتكبوها وكيفية ارتكابها ومدى فظاعتها وما استخدم فيها من أدوات ، والاهتمام بالمجنى عليهم ونوعهم وأعمارهم وأحوالهم المدنية ، بقصد تقليظ عقاب الجريمة (١) .

أما « تشارلز جورنج » فقد تحدث « لبروزو » وخطأ نظريته ، في بحث نشر له سنة ١٩١٢ بعنوان المحكوم عليه الانجليزي ، ويعني نزيل السجن ، ونقض فيه آراءه من أساسها . أجرى « جورنج » بحثا ميدانيا على مجموعتين جد متباينتين : أحدهما تجريبية مكونة من ٢٠٠٠ سجين في عدة سجون انجليزية ، والأخرى ضابطة مكونة من فئات مختلفة من غير المجرمين ، من بينهم ١٠٠ طالب من جامعة « كيمبردج » و ٩٥٩ طالبا من جامعتي « أكسفورد » و « إيردين » و ١١٨ من أساتذة الجامعات ورجال الجيش . وبمقارنة كل من المجموعتين بالأخرى من حيث مقاييس أعضاء أقرادها فيما يتعلق بصفات جسمية بلغت ٢٧ صفة ، اتضح له بما لم يقبل الشك أن ليس هناك فروق بارزة بينهما . وقد امتاز هذا البحث بضبط الاجراء ، ودقة عملياته .

(١) انظر :

Marshall B. Clinard, "Criminology as a field in American sociology," in Clyde B. Vedder et al. (eds.), *op. cit.* p. 16.



الإحصائية التي كان يشرف عليها ، بدءا باختيار العينة ثم تحويل البيانات إلى أرقام وملء الجداول المعدة بها وإجراء العمليات الحسابية اللازمة ، استاذ البحث العلمي الشهير في تلك الحقبة « كارل بيرسن » (Karl Pearson) ولم تلق نتائج بحث « جورنج » الشامل عند هذا الحد ، بل انها تعدت إلى اثبات أن المجرمين أدنى مرتبة من غير المجرمين من حيث البناء الجسمي والذكاء ، وهما صفتان وراثيتان لم يحظ منهما المجرمون إلا بنصيب جسد محدود (١) .

وعلى الرغم من ذلك ، فما زال هناك من يعتقد بصحة نظرية « لبروزو » حتى عهد ليس ببعيد . فقد صرح « إيرنست هوتن » (Ernest Hooton) استاذ الأنثروبولوجيا في جامعة « هارفرد » (Harvard) في اجتماع الجمعية الفلسفية الأمريكية ، في أواسط الثلاثينيات من هذا القرن ، بأن المجرمين ذوو صفات جسمية مميزة ، تختلف عنها في بقية السكان من غير المجرمين ، وأن نوع هذه الصفات الجسمية يحدد نوع الجريمة التي يرتكبها المجرم ، وأن هناك علاقة وثيقة بين الأجناس البشرية ومدى انتشار الجريمة (٢) .

وعلى الرغم من أن الباحث الإيطالي « رافاييلي جاروفالو » (Raffaele Garofalo) من رجال القانون ، فضلا عن عمله الأكاديمي استاذًا للقانون الجنائي في جامعة نابولي ، لم يتأثر كغيره بدراساته القانونية في تقصى أسباب الاجرام . فانه تأثر بأراء زميله « لبروزو » البيولوجية المعدلة ، ولذلك اعتبر الاجرام ظاهرة اجتماعية شاذة لأناس شاذين خلقة يقومون بتنشئة اجتماعية شاذة تؤدي إلى تكوين نفوس شاذة تفكر إلى الورع ، فلا ترتدع عن سفك الدماء ، أو تنقصها الأمانة فترتكب جرائم

(١) انظر :

Charles Goring, "The English Convict".

(٢) انظر :

Frank Tannenbaum, Crime and the Community.

متعلقة بالمال . ولذلك أكد ضرورة الاهتمام بالمجرم ببحث حالته بحثا علميا يساعد على علاجه بدلا من انزال العقاب التقليدي به . وفيما يتعلق بالعقاب ذاته ، رأى أن يكون هدفه ردع المجرم نفسه بما سماه المنع الخاص ، وليس تخويف جميع أفراد المجتمع بما أطلق عليه المنع العام . وبناء على ذلك يكون للعقاب حدود مناسبة للخارج على القانون ، أى يكون غير متناه فى القسوة ، ما دام هدفه الردع لا القمع . وقد ألف كتابا ضمنه هذه الآراء الجيدة ، وجعل عنوانه علم الاجرام (Criminologia) ، وهو علم جديد وضعه لدراسة أسباب السلوك الاجرامى ووسائل علاجه . وقد صار هذا الاسم اصطلاحا جديدا شائع الاستعمال ، بعد نشر كتابه سنة ١٨٨٥ . ولما كان « جاروفالو » يجمع فى نظريته بين العوامل العضوية الخلقية المتوارثة والعوامل الاجتماعية الطبيعية المكتسبة ، فإنه يعد من أتباع مدرسة « لبروزو » العضوية . ويعرف « جاروفالو » بتصنيفه المجرمين تصنيفا ظهر فيه العامل العضوى ، الذى ميز تصنيف « لبروزو » ، فقسمهم ثلاث فئات ، وهى : مفاكون ، ومجرمو عنف ، ولصوص .

ويمعد « انريكو فرى » (Enrico Ferri) ثالث العلماء البارزين فى المدرسة البيولوجية ، درس القانون وتخصص فى القانون الجنائى وعلم الاجرام ، وله مؤلفات كثيرة فى علم الجريمة وعلم العقاب . وقد كان زميلا شابا فى التدريس الجامعى للعالم « لبروزو » ، الذى قرّبه منه وشجعه كأحد أتباع مدرسته الفكرية ، وكان يطيع له مناقشة آرائه فى حضوره ، كما أنه أفاد منه ، ذلك ان « فرى » هو الذى أوحى اليه باصطلاح المجرم المطبوع ، أى الذى يولد مجرما ، بمعنى أنه يخلق فى هذه الحياة ونزعة الاجرام متأصلة فيه . وتظل كامنة حتى تظهر العوامل الاجتماعية فتوقظها وتدفعها الى الفعل . ولكن « فرى » طور عمل زميله الجامعى الأكبر ، فأبرز أهمية دور كل من البيئة الاجتماعية والطبيعية فى كتابه الشهير علم الإجتماع الجنائى (la sociologia criminele) الذى شرح فيه أفكاره وتنظيره الجديد فى إطار المدرسة العضوية نفسها . ولذلك يعمد هو و « لبروزو » ،

و « جاروفالو » أصحاب المذهب الوضعي لعلم الجوية ، الذى وجه التشريع العقابى الى الاخذ فى الاعتبار بنتائج كل من العلوم البيولوجية والعلوم الاجتماعية . وقد اكد العلماء الثلاثة ، كل بدوره ، دراسة الانسان الذى يرتكب الجريمة أولا وكذلك الوسط الذى يرتكبها فيه ، ثم بعد ذلك فقط يدرس جرمه من الناحية القضائية . وقد انفرد « فرى » بعد تحوله الى الاشتراكية ، بان جعل للعوامل الاقتصادية دورا حاسما فى خلق الجريمة بطريقة مباشرة ، او غير مباشرة عن طريق الوراثة . هذا فضلا عن اهتمامه بضرورة أن تفسح وجهة النظر « الداروينية » التى تنادى بالبقاء للأصلح وبالتخلص من المظالم ، والتى برر بها « لبروزو » و « جاروفالو » عقوبة الاعدام ، المجال لوجهة النظر اللاماركسية » التى تؤكد امكان إعادة تكيف الخارج على القانون مع البيئة ، وجهد الاجراءات الاصلاحية لتغيير سلوكه . ولذلك روج مذهب البدائل العقابية التى يجب على المشرع ، وفقا لهذه البدائل ، أن يلحق الردع بمحاولات القمع . وقد صنف فرى « الخارجيين على القانون الى : المجرم الملبوس بالفريضة ، والمجرم الجنون ، والمجرم الانفعالى ، والمجرم بالناسبة . والمجرم المعتاد (١) . والملاحظ ان تصنيفه يشبه كثيرا تصنيف « لبروزو » السالف الذكر .

ومما تقدم من آراء أصحاب المدرسة البيولوجية ، يتبين انهم وضعيون بنوا تفسيرهم اسباب الخروج على القانون على أساس بحث الواقع من وجوه مختلفة ثم استقراء الدوافع والاسباب . وبناء على ذلك ، وجهوا اهتمامهم الى المجرم نفسه ، أولا وقبل كل شيء ، واخذوا بمبدأ الحتمية التى تجعل الخارج على القانون يرتكب الجرم مجبرا منساقا تحت تأثير دوافع شتى ، يسيطر عليها اندفاع خلقى يولد المجرم مزودا به . ولقد تركت هذه الأفكار الوضعية بصماتها فى التشريعات العقابية ، التى اتجهت الى الملاممة بين العقوبة وبين ظروف كل جريمة وحالة مرتكبها ، وانتهت الى تفريد العقوبة فى القانون وفى المحاكمة وفى التنفيذ .

(١) انظر : C. Bernaldo de Quiros, "Enrico Ferri," *Encyclopaedia of the Social Sciences*, vol. v-v1, p. 188.

### المدرسة النفسية :

تتضمن المدرسة النفسية عدة اتجاهات ، كل اتجاه منها يعزو الاجرام الى عامل نفسى رئيسى ، يجعله مسئولا عن ظاهرة الاجرام التى تشيع فى المجتمع . ومعنى كون العامل نفسيا ، هو أن يكون من فعل النفس التى تختل أو تتأثر بذاتها من ذاتها ، وليس باختلال وظائف بعض أعضاء الجسم ، كالخ أو الغدد الصماء ، أو بعاهات يولد بعض الناس بها أو تكون مكتسبة نتيجة حوادث تترك آثارها فيها . والمعروف أن النفس وإن كانت مفهوما غامضا ، ذات مظاهر تتبدى فى عمليات شعورية يمكن ملاحظتها أو التعرف عليها بوسائل سهلة معينة ، وعمليات لا شعورية يمكن الكشف عنها بطرق معقدة محدودة . وهذا ما سنوضحه فى الفقرات التالية .

#### أولا - الاجرام نتيجة المحاكاة :

يعد « جبرائيل تارد » (Gabriel Tarde) ، الفقيه الفرنسى رائد الاتجاه النفسى الاجتماعى لتفسير الاجرام . لقد عاصر « لبروزو » وعارض آراءه أشد معارضة . وكان يعتقد أن الاجرام ظاهرة اجتماعية نفسية ، ويعزو السلوك الخارج على القانون الى عامل نفسى اجتماعى رئيسى هو المحاكاة . وأكد ذلك فى كتابه الفلسفة العقابية (la philosophie pénale) الذى شرح فيه نظريته التى حاول بها تفسير أسباب الاجرام . والاجرام ، من وجهة نظره ، مهنة يتعلمها الطفل من البيئة التى تحيط به ، وذلك عن طريق محاكاة المجرمين من أهله وعشيرته أو أقرانه وأصدقائه . وهكذا يؤكد فكرته بأن السلوك الاجرامى خلق يتطبع الفرد عليه اجتماعيا منذ الصغر . ويسرى هذا الخلق بين بعض أفراد المجتمع ، متبعيا قانون المحاكاة نفسه الذى سبق أن استقرأه من بحوثه ، وأنهى الى أنه يقوم عليه انتشار البدع فى المجتمع . فالجريمة ، فى رأى « تارد » ، كاية حقيقة اجتماعية أخرى ، نشاط اجتماعى ينتقل كالبدعة من فئة قليلة عليا الى فئات كبيرة كثيرة دونها . فمن المجرمين من الطبقة الارستقراطية ، يسرى الاجرام الى الطبقة الدنيا بين أفراد أكثر

عدا ، ومنهم ينتقل الى الطبقة الدنيا حيث ينتشر بين عدد اكبر بكثير بين  
افرادها .

والعيب الواضح فى هذه النظرية أن « تارد » قنع بقانون المحاكاة هذا ،  
وجعله المفتاح الرئيسى الذى يفسر به كل ظاهرة اجتماعية ، ولم يتقدم فى بحثه  
بعد ذلك خطوة ، حتى يكشف عن الدوافع التى تدفع الناس الى المحاكاة  
نفسها . كذلك لم يذكر ما اذا كانت المحاكاة شعورية او لا شعورية ، او بمعنى  
آخر ارادية او غير ارادية ، وما اذا كان من الممكن مقاومتها والكف عنها ،  
او انها ذات سلطان قاهر على الناس لا يستطيعون التخلص من اثار قانونها  
والاملات من قهرها . لقد كان الأحرى به ، وهو فقيه يهتم بالمسئولية الجنائية  
ومداهها ، أن يهتم بهذه المسائل ويبحثها بدقة وافاضة . ولكن يجب ، فى هذا  
الصدد ، عدم اغفال أمر بالغ الأهمية تفلن اليه « تارد » ، وأن لم يتعمقه  
كما ينبغى . ذلك أنه تساءل قائلا : « الا يمكن القول بأن روحنا جزء ضئيل  
من المجتمع متجسد ( فينا ) ، عائش فى المجتمع ؟ ولما كانت ( روحنا ) وليدة  
المجتمع ، فانها تعيش بواسطته . . . » (١) وعلى الرغم من عدم توسعه فى هذه  
الفكرة اللامحة ، فانه قد استنتج منها بطريقة غير واضحة ، أن الفرد مسئول  
جنائيا ، كما أنه مسئول مدنيا . وفى رأينا ، أن « تارد » لو كان متخصصا  
فى علم النفس الاجتماعى الى جانب تخصصه فى القانون ، لخرج بحصيلة  
تنظيرية عن الاجرام اوفى من ذلك وأعق ، ولاستطاع أن يجيب عن تساؤله  
بالفكر من صنف الافكار التى ذكرها « اميل دوركايم » ، عن التصورات  
المشتركة التى تنعكس من المجتمع فى اذهان افراده ، فتجعل بينهم ما يبدو من  
تشابه ثقافى .

---

(١) انظر :

## ثانياً - الاجرام نتيجة الصراع النفسى والصراع العاطفى :

لعل اعظم الاتجاهات النفسية اثراً واوسعها انتشاراً واشدها وقعا فى النفوس ، ذلك الاتجاه القائم على التحليل النفسى الذى يعزو الاجرام الى الصراع الذى ينشعب بين مكونات الشخصية ويؤدى الى إختلالها . ذلك ان الشخصية ، من وجهة نظر « سيجموند فرويد » (Sigmund Freud) ، بناء نفسى يتكون من ثلاثة اقسام :

١ - « الهو » (Id) اللاشعورى الذى يحوى الحيوية المتدفقة ، « الليبيدو » (libido) ، من نزعات فطرية ورغبات مكتوبة وشهوات محظورة ، فمبدؤه اللذة التى لا تمى شيئاً عن الواقع ، ولا تتقيد بقوانين بادية للنزاع العامة ، ولا تخضع لقيود الزمان والمكان .

٢ - « الانا » (Ego) ، الشعورى الذى يغلف « الهو » ويتعدل بتأثير الخبرة التى يكتسبها شعورياً عن طريق الحس ، فيصبح واعياً بالواقع ومكوناته ، متقيداً بالقوانين البيديهية ، خاضعاً لقيوسه العصر وضوابط المجتمع ، فيجعل هذا الوعى المكتسب ، مسئولاً عن صد « الهو » ، ويكبح جماحه وكفه عن التنفيس عن مكبوتاته ، كما يمكنه من ضبط حركة الفود الارادية وحفظ ذاته . ومن طولى اياهما بطريق رد الفعل اللاوعى .

٣ - « الانا الأعلى » (Super-ego) اللاشعورى الى درجة بعيدة ، الذى يتكون من اكتساب الطفل تدريجياً مثل الكبار الذين يقومون بتنشئته كوالديه او من يقوم مقامهما ، ومن يتعهدونه بالتعليم فى المدرسة ، ومن يقفون منه « من الكبار » موقف المربين . هؤلاء جميعاً يكسبونهم القيم والمعتقدات والمثل العليا . وهكذا يصبح

الأنثى الأعلى » ، منذ بداية تكونه ، ضميرا ينمو مع نمو الفرد ، يقبض  
لللهو ، بالمرصاد حتى لا يتمكن من الاقلاق ، كما يعارض « الأنثى »  
حيثما يميل الى الانصياع « لللهو » .

وقد استنتج « فرويد » من خبرته فى علاج المرضى العصبيين ، وجود  
مستويين من النشاط العقلى : أحدهما شعورى ، والآخر لا شعورى . أما  
الشعورى من النشاط العقلى فهو معرفة النفس ما تخبره فى أية لحظة ،  
ويربطه بواسطة عملية عقلية خاطفة ، بما سبق لها أن خبرته وحفظته فى  
الذاكرة . وهذا ما يميز حياة الفرد الشعورية ، التى يمكن تصورها على أنها  
مجموعة الاجراءات العقلية التى يمس بها وقت حسودتها ويدرك مايعتينا  
وكيفيتها وقد يعرف سببها ، كمالات التفكير والتصور والفهم ، وانفعالات  
السود والغضب والمذلة والألم ، والاحساس بالرغبة والصدر والحواس ،  
ويعاطفتى للمحب والكراهة ، الى اخر ما فى الحياة الشعورية من خبرات . وأما  
المستوى اللاشعورى من النشاط العقلى فحفى لا يظن الى وجوده عادة ، وإن  
كان يشغله ويؤثر فيه تأثيرا يظهر فى ألوان من السلوك والمظاهر ، يستغنى  
فهمها على حقيقتها بدون الاستعانة بمنلية نفسية جد تخصصية ، هى التحليل  
النفسى . فهذه الألوان من السلوك والمظاهر ، كالنصبيان والتذكر التلقائى  
وهفوات اللسلن وزلات القلم والأحلام والأعراض النفسية والمعاد والصنوان  
والاجرام ، كل ذلك من وجهة نظر التحليل النفسى ، يدل على وجود خبرات فى  
حياة الأفراد اللاشعورية ، أو فى جانب من الذهن يسمى اصطلاحا العقل  
الباطن ، الذى لا يكف عن النشاط لا فى اليقظة ولا فى النوم ، بل يتحين الفرص  
باستمرار لمفاغلة الضمير ، الرقيب الكابت لكل الأفكار والمشاعر والرغبات  
والنزعات ، لأن ظهورها فى الحياة الشعورية يؤدى الى صراعات مؤلمة .

فى اطار هذا التنظير النفسى الفرويدى ، يعزو الباحثون - المقتنعون به  
والمعتقون لمبادئه ، ظاهرة الاجرام الى الصراع الذى يستمر فى نفوس بعض  
الأشخاص ، ويمجنون عن اتخاذ موقف لحسمه يكون مرضيا للنظام العام

فى المجتمع . ويعد « وليم هيلى » (William Healy) العالم الأمريكى ، رائد

مؤلاء الباحثين الذين اتجهوا هذا الاتجاه . فقد قام ببحوث متنوعة فى ميدان جناح الأحداث ، ألقته هو وأتباعه بأن الدوافع الأساسية الى الاجرام مستترة ومدفونة فى اللاشعور ، ولا يمكن الكشف عنها الا بالتحليل النفسى (١) . فالطفل فى نظرهم « يمر فى مراحل يتقمص خلالها عناصر العالم الخارجى فى شخصه أو جسمه ، ويسقط رغبات ملحة داخلية غير مرغوب فيها على العالم الخارجى . وفى هذه المراحل يتصور ويفكر وفق رغباته هو ، وليس وفق الحقائق الموضوعية » (٢) . ويبيننا تقرر ذلك « انا » (Anna) ابنة العالم « فرويد » ، فى بحثها ظاهرة سوء التوافق الاجتماعى ، ويؤكد الباحث « اوجيست ايخورن » (August Aichorn) فى مقدمة كتابه : الشباب الجامح ، الدلالة المرضية لعدم التوافق الاجتماعى لنمو « الانا » و « الانا الأعلى » . وهو يرى أن العوامل الذاتية والخارجية التى تمنع النمو السوى لوظائف « الانا » المختلفة ، تلعب دورها كمائق للتوافق الأولى مع الواقع ، ذلك التوافق الذى يعده أساسا لا غنى عنه للتوافق الاجتماعى . فالمسوامل الداخلية والخارجية التى تعيق ، من وجهة نظره ، نمو الطفل وجدانيا وتمنعه من أن يربط مشاعره بموضوعات حب دائمة ، كالوالدين أو من يحل محلها ، تمنع الخطوة التالية للنمو الاجتماعى ، أى التوافق مع المستويات الثقافية للمجموعات التى ينشأ الطفل عضوا من أعضائها . وحيثما فقدت الروابط العاطفية السوية ، فإن الطفل يخفق فى تشكيل نفسه على نمط البالغين الذين يتعاملون معه ويطلبونه اجتماعيا ، كما أنه لا ينجح فى تكوين مختلف

---

(١) انظر :

William Healy and Augusta F. Bronner, *New light on Delinquency and Its Treatment*.

(٢) انظر :

Anna Freud, "Certain Types and Stages of Social Maladjustment," in K.R. Eissler et al. (eds.), *Searchlights on Delinquency*, p. 195.



التقصّات التي تصبح ليا « لأنا أعلى » قوى وكفه ، يستطيع أن يقف حائلا ضد القوى الغريزية ، ويجعل سلوك الفرد متوافقا مع الثقافة التي يعيش فيها (١) .

ومن أنصار الاتجاه القسائل بأن الاجرام نتيجة الصراع النفسى والاضطرابات العاطفية ، الدكتور « كيت فريدلاندر » (Kate Friedlander) ذات الخبرة الطويلة فى التحليل النفسى للصغار . فهي لا تعتقد فحسب بأن الاضطرابات النفسية أساس الاجرام بين الأحداث ، بل انها ايضا تؤمن بإمكان علاجهم بالتحليل النفسى (٢) . ويتبنى هذا الاتجاه فى مصر ، الذى تعد من دول العالم الثالث ، اخصائيو التحليل النفسى ، وعلى رأسهم الدكتور مصطفى زيور أستاذ الامراض النفسية بكلية إداداب ، جامعة عين شمس بالقاهرة ، وابنته الدكتورة نيفين مدرسة التحليل النفسى بالكلية نفسها . كما اشتهرت فى هذا المجال ايضا ، وبخاصة فى علاج الصغار بالتحليل النفسى ، الأستاذة فائزة على كامل . ونمنى بالإشارة الى العالم الثالث ، التأكيد على أنه ، على عكس ما يظن بعض الباحثين من أن الحياة فى بلاد هذا العالم مبسطة لا تتطلب العلاج النفسى ، قد أصبحت فى حاجة ماسة إليه ، بسبب تنميتها المريعة .

#### ثالثا - الاجرام نتيجة طاقة غريزية زائدة عن الحد :

يتناول « سيريل بيرت » (Cyril Burt) النفسانى الانجليزى المعروف مشكلة الاجرام وأمبابها ، معتمدا فى ذلك على نظريات « وليم مكديوجل »

---

(١) انظر « اوجيست ايخورن » ، اللباب الجامع ، ترجمه عن الانجليزية سيد محمد غنيم ، « الفصل الاول : المقدمة » .

(٢) انظر :

Kate Friedlander, *The Psycho-Analytical Approach to Juvenile Delinquency*.

(William Mc Dougall) ، وليس على نظرية « فرويد » ، فى التحليل النفسى ؛  
فيرى « بيرت » أن السلوك الاجرامى ناجم عن المظاهر الطبيعية غير المقيدة  
للدوافع الغريزية ، أى الدوافع القطرية العامة ، وفق التعبير الأكثر شيوعا  
منذ وقت ليس بعيد . ومن وجهة نظره ، تعد الأشكال المختلفة للجناح ،  
كالسرقة ، والاعتداء بالضرب أو الجرح والجرائم الجنسية ، تعبيرات عن  
غرائز ، أى دوافع فطرية عامة ، معينة ، قوية فى طاقتها ، شديدة فيما تحدث  
من انفعالات ، إلى درجة زائدة عن المعتاد (١) .

ويمكن الاضافة الى هذا الرأى بالقول بأن السلوك الاجرامى ، او بمعنى  
آخر الخروج على القانون ، هو فى حقيقته ، رد فعل انفعالى من الفرد كنتيجة  
للدوافع فطرية عامة ورغبات عنيفة خاصة تحتاج الى الاشباع ، بل انها تلج  
عليه الحاحا يجعل الأفراد الواقعين تحت وطأتها الشديدة ، فى حالة من  
التوتر المشوب بالقلق الناجم من الضغط الحادث من التوتر ذاته ، والخوف من  
الاحقاق فى اشباعه ، ومن الآثار المجهولة التى سوف يحدثها الاشباع فى  
حالة تحقيقه . ويتضمن ذلك مواجهة موقف تتكامل فيه عناصر ثلاثة : الدافع  
ومدى قوته ، والوسائل الميسرة لاشباعه سواء كانت عابية او شاذة ، والحالة  
الانفعالية ومدى شدتها . ففوة الدافع والحاحه ، أى تقارب الفترات التى  
يطلب فيها الاشباع ، تزيد من فرص الخروج على القانون . وأوضح مثال  
لذلك الدافع الجنى الذى يكون قويا شديدا للاحاح فى الشباب ، الذى ترتفع  
فيه نسبة الاغتصاب ، وبخاصة فى سن الثالثة والعشرين (٢) . هذا فضلا  
عن أن قوة الدافع تنكثر بمدى الاشباع السابق عليه . فطول فترة الحرمان  
تزيد قوة الدافع ، لأن الحاجة الى الاشباع تخزن فتولد توترا وقلقا يزيدان

(١) انظر :

J.C. Flugel, *Man, Morals and Society*, pp. 233, 234.

(٢) انظر :

Roland Grassberger, "Towards a Synthesis of the  
Causes of Crimes". *The National Review of Criminal Science*, No. 1  
(March 1958), p. 14.

من قوة الدافع . ولذلك يلاحظ أن المراهقين عادة أضعف مقاومة لموضوعات الاغراء ووسائله ، بسبب قوة الدوافع المعتملة في انفسهم . وقد يحدث كثيرا أن يتوافر للسلوك الاجرامي ، كالاغتصاب مثلا : دافعان : الجنس ، والسيطرة .

وينسجم مع هذا الاتجاه للنفس ، القول بوجود استعداد سابق للجرام ، كامن في التكوين النفسي لبعض الأفراد ، يؤثر في ارادتهم فيجعلها اجرامية النزوع . وقد يتضافر الاستعداد للجرام مع عوامل خارجية شديدة الأثر ، كالاغراء الجنسية المستمر ، أو مع عوامل داخلية قوية الوطأة ، كزيادة الطاقة الجنسية وشدة وطاقتها على الفرد ، فتكون النتيجة في الحالين سلب ارادته . وهذا اعتبار ، حتى الآن ، يركز الدفاع عليه في كثير من الدعاوى التي تنظر في المحاكم ، بأمل كبير في تخفيف الأحكام .

وسما يدعم هذا الاتجاه النفسي ، أن الأشخاص الذين ليس لديهم استعداد نفسي للجرام ، لا تحدث فيهم العوامل الخارجية التي لوربنا مثالا لها ، ولا العوامل الداخلية التي سقنا مثالا منها الأثر نفسه الذي تحدثه في نفوس ذوي الاستعداد للجرام . فكل النوعين من العوامل يعدان بمثابة مثيرات إختبارية تكشف عن استعدادهم الاجرامي . ويزيد الدكتور « بينودي توليو » (Benigno di Tullio) أستاذ الاجرام في جامعة روما ، على التنظير الخاص بالاستعداد السليق للمجرم ، أن هذا الاستعداد الخلقى يرتبط لديهم بتكوين جسمي ونفسى خاص ، يميزه عن أى شخص عادى .

والشئ اللافت للنظر في تفكير العلماء الإيطاليين ، الرواد منهم ومن أتى بعدهم ، أنهم يعتقدون أن الخارج على القانون ، يولد وعوامل الاجرام متصلة في نفسه وذات منمات على جسمه أو في تكوينه ، سواء أكانت هذه العوامل ارتدادا أم استعدادا أم ارادة . وأن ذلك يجعل الباحث يتساءل عما إذا كانت هذه الحتمية في تفسير اسباب الاجرام ناتجة عن الآثار القوية للاشعاع الدينى المنبعث من معقل الكاثوليكية في روما .

### رابعاً - الاجرام نتيجة السيكوباتية :

هناك من يختصر البحث في امباب الاجرام ، فيعزوه اساسا الى السيكوباتية ، أو يقرر أن الجريمة ، في حقيقتها ، سلوك سيكوباتي (١) . والطريف في هذا الاتجاه النفسى المرضى ، أن السيكوباتية نفسها تحتاج الى ايضاح وتفسير ، وأنها بدورها نتيجة عوامل ما زالت قيد البحث . فالنفسانيون في نقاش حاد مستمر مع الأطباء العقلين ، فيما يتعلق بماهية السلوك السيكوباتي ، وأعراضه ، وأسبابه (٢) . فمنهم من يرى أنه مرض عقلي عضال ميئوس الشفاء . ومنهم من يرى أنه ، على العكس من ذلك ، طبع للعلاج . ذلك أنه من الممكن تحويل السيكوباتي الى عصابي ، ثم اتمام علاج من بعد ذلك ، بالتحليل النفسى .

ولما كان السيكوباتيون عادة يندفعون ، منذ طفولتهم ، نحو العدوان ، ويظهرون ميلا الى الاضرار بزملائهم ويمن يتعاملون معهم ممن يرهونهم أو يقومون بمصلحتهم ، بل حتى بما يقتتونه من حيوان اليف ، ولما كان هذا الاندفاع وذلك الميل يكادان يكونان قسريين ، وكأنا مصدر التذاد لدى السيكوباتيين ، فقد رجح ذلك وجهة النظر التي تنج الى عزو السيكوباتية ، أو السلوك الاجرامى ، الى اندفاع خلقى يولدون مزودين به ، ثم تنمية الظروف الاجتماعية من الاهمال والجرمان من الحنان الوالدى ، وفضلا عن ذلك ، تتيح له الفرص لممارسته والتعود عليه . ولذلك ، كثيرا ما يعتمد عليه الدفاع امام المحاكم ، لاثبات أن المجرم ، وقت ارتكاب جريمته ، كان غير مميز وغير قاصد ، وهذا من المسئولية الجنائية (٣) .

(١) انظر :

Benjamin Karpman, "The nature of psychopathy", in Clyde B. Vedder et al. (eds.), *op. cit.*, pp. 166-177.

(٢) انظر صبرى جرجس ، مشكلة السلوك السيكوباتي .

(٣) انظر المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

### خامسا - الاجرام نتيجة الذهان :

يرى بعض الأطباء العقليين أن الاجرام مرتبط ارتباطا وثيقا بانسجام متنوعة من الذهان (psychoses) . وقد أجريت بحوث شتى على أيدي نفسانيين ، وأطباء عقليين ، واجتماعيين ، للتأكد من مدى صحة هذا الرأي . وفي ضوء نتائج بعض هذه البحوث ، أمكن استخلاص قاعدة عامة ، وهي أن الذهان هو السبب الأساسي لأنواع كثيرة من الجرائم ، وبخاصة تلك للجرائم البشعة التي ترتكب ضد الأشخاص . لكن هناك بحوثا أخرى لم تستطع التوصل الى هذه النتيجة نفسها . ويرى كثير من الباحثين أن المرض العقلي المعروف بالفصام (schizophrenia) الذي سمي فيما سبق بانقسام الشخصية ، أخطر الأمراض العقلية وأشدّها نفعا الى الاجرام ، وبخاصة ضد الأشخاص (١) . ولكن الفصام نفسه ، كالميكوباثية ، له بدوره عوامله المنبئية لظهوره . ومعنى ذلك أن العوامل المؤدية الى الفصام تصبح هي ذاتها العوامل التي تدفع الى الاجرام . وأن كان ذلك بطريقة غير مباشرة . ولما ينبغي أن نوضح أننا نرجعنا الأمراض العقلية تحت الدراسة النفسية ، لأظ مظاهرها نفسية .

ومن البحوث ذات الأهمية في دعم الاتجاه الذي يرجع الاجرام الى الأمراض العقلية ، البحثان اللذان قام بإجرائهما «رابينوفتش» (Rabinowicz) الذي كشف له البحث الأول ، الذي أجراه على ١٠٠٠ نزيل لاختصارهم عشوائيا من سجن « فورست » (Forest) في بلجيكا ، أن ٥٢٪ منهم يقاسون أمراضا عقلية مختلفة . أما البحث الثاني الذي أجراه على المسجونين الخطرين في سجن مدينة « لوفان » (Louvain) المركزي ، فقد

(١) انظر :

Warren Dunham, "The schizophrenic and criminal behavior," in Clyde B. Veldner et al. (eds.), op. cit., pp. 201-212.

L. Rabinowicz, *La lutte moderne contre le Crime*, pp. 153, 214. (٢)

بين أن ٨٣٪ منهم مرضى عقليا كذلك (٢) . ويشرح الدكتور « جليسي » Gillespie بوضوح العلاقة بين الامراض العقلية المختلفة والاجرام ، ويرى أنها أقوى العوامل التي تدفع اليه (١) .

والذي يضم النظر فيما سبق من اتجاهات مختلفة في إطار المدرسة النفسية يجد أن العوامل النفسية التي تركز عليها ، يوصفها أسايا أساسية في الخروج على القانون ، لا تنشط بمفردها لكي تحدث النتائج الاجرامية ، وإنما لابد لها من أن تتفاعل مع عوامل أخرى مصدرها الحياة الاجتماعية ، وحينئذ تكون العملية النشطة من هذا التفاعل ، الذي يأخذ مجراه في ظروف معينة ، هي المسئولة عن السلوك الاجرامي . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه قد وجد أن الذهان يمكن علاجه ، أو على الأقل منع أعراضه من الظهور ، بواسطة عقاقير طبية تؤثر في عملية الأيض (metabolism) وما يترتب عليها من تغيرات في الدم والنخاع الشوكي ، يمكن بالاختبار التحقق من حدوثها وقياسها . ولكن بل ذلك على شيء ، فإنما يدل على أن بعض أعضاء الجسم مسئولة ، بشكل ما ، عن السلوك الاجرامي ، وأن كان ذلك بطريق غير مباشر . وهذا يجعلنا نفرّد مبحثاً على حدة لما يمكن تسميته بالمدرسة العضوية .

#### المدرسة العضوية :

يقصد بالمدرسة العضوية في البحث عن أسباب الخروج على القانون ذلك التفكير الذي يعزو ظاهرة الاجرام الى ضعف أو خلل أو شذوذ أو إصابة في بعض أعضاء الجسم الباطنة أو الظاهرة . وقد يكون ذلك بطريق يكون التأثير فيها مباشراً ، أو بطريق مخالفة يكون التأثير فيها غير مباشر . وبناء على ذلك ، تتضمن المدرسة الفكرية العضوية اتجاهات متنوعة .

(١) انظر :

### أولا - الاجرام نتيجة الضعف العقلي :

لقد ظهر من البحوث التي تناولت الأسرة المنحلة اخلاقيا ، أن الضعف العقلي ظاهرة شائعة بين أفرادها • وقد أدى هذا الكشف الى ربط الاجرام بهذه الظاهرة ربطا سببيا (١) • والمعروف أن الضعف العقلي إما أن يكون وراثيا ، أى صفة تحملها البويضة ، أو الحيوان المنوى الذى يخصبها ، أو كلاهما ، أو مكتسبا بعد إخصاب البويضة ، فى مختلف البيئات التى يعيش فيها الطفل ، حتى وهو ما يزال جنينا فى رحم أمه ، ثم بعد ذلك فى عملية الوضع ذاتها ، فى حالات نادرة ، إذا كان الوضع صرا ، وجذب الطفل الى خارج الرحم بأداة معدنية ؛ ثم بعد مولده نتيجة أمراض أو إصابة فى المخ ، أو تشنجات سريعة متكررة فى فترات متقاربة ، أو نقص فى التغذية ، أو خلل فى الغدد الصماء •

والغريب فى الأمر أنه ، ان صح القول بأن الاجرام ينجم عن الضعف العقلي ، لكان كل من فى المؤسسات العقابية متخلفين عقليا ، أى يتدنى ذكاءهم عن ٧٥ درجة من ٢٠٠ درجة • ولكن الواقع أنها تحتوى على خليط من نزلاء ينتمون الى مستويات عقلية تتدرج من الضعف العقلي الى الذكاء المفرط (٢) • ولقد لفتت هذه الحقيقة الأنظار الى وجود علاقة قوية بين نوع الجريمة وطريقة ارتكابها وبين درجة الذكاء •

وهناك حقيقة اجتماعية بخصوص ضعاف العقول يجب ألا تغفل • ذلك أن الأطفال المتخلفين عقليا ، فى الغالب ، يحصلون على رعاية خاصة من ذويهم

---

(١) انظر :

Kimball Young. *Personality and Problems of Adjustment*, pp. 630, 631.

(٢) انظر :

Leslie D. Zeleny, "Feeble-mindedness and Criminal conduct," *American Journal of Sociology*, (Jan. 1933' pp. 564-578.

ومن جماعة الجيران ، ثم فى المعاهد الخاصة التى يلحقون بها ، تجعلهم ، الى درجة كبيرة ، فى حماية من ارتكاب الجرائم . وهنا يكون الضعف العقلى كأنما يؤدى وظيفتين : احدهما الاندفاع التلقائى الى ارتكاب الجريمة ، والاخرى استنهاض الهيئات الاجتماعية للكف عنها بما تؤديه من رعاية وحماية . ولا يخص ذلك الصغار فحسب ، بل يخص ضعاف العقول من الكبار ، لأن اعمارهم العقلية تكون مساوية لأعمار الأطفال . وهكذا يكونون ، على الرغم من كبر سنهم ، كالأطفال فى حاجة الى الرعاية والحماية .

ويعد الدكتور « جودارد » (Goddard) رائد الاتجاه الذى اهتم ببحث المجرمين من حيث نرجة ذكائهم ، ومقارنتهم ، فى بعض البحوث ، بشير المجرمين . فقد قاس ذكاء ٢٣٦ حدثا ، حوكموا امام محكمة مدينة فاوهايو ، بالولايات المتحدة الأمريكية ، فوجد أن ٢٣٪ منهم ضعاف العقل (١) . وكان قد صرح فى بحث سابق اجراه سنة ١٩١٤ ، على نزلاء السجون والمدارس الإصلاحية ، بأن ٥٠٪ منهم كانوا ضعاف العقل كذلك (٢) .

ويمكن أن نستخلص من الأبحاث التى تمزو الاجرام الى نقص الذكاء الخلقى ، أنه لا فرق أساسا بين آراء من أجروها ، وما نادى به اصحاب المدرسة البيولوجية . فهم جميعا يتفقون فى أن المجرمين يولدون بصفات دافئة ، كالتقائص الجسمية والضعف العقلى ، تدل على أن قدرهم يحتم عليهم الاجرام . كما سبق نقد المدرسة البيولوجية ، فكذلك يظهر من يجعلون نقص الذكاء السبب الأساسى فى الاجرام ، كما ذكرنا آنفا .

---

(١) انظر :

H.H. Goddard, *Juvenile Delinquency*, pp. 53, 54.

(٢) انظر :

H.H. Goddard, *Feeble-mindedness: its cause and consequences*, p. 7.



## ثانيا - الاجرام نتيجة اختلال الغدد الصماء :

يعتقد الكثيرون ممن تستهويهم وتقنعهم الكشوف الحديثة في ميدان الغدد الصماء ، ان الاجرام ناجم عن اختلال في وظائف غدة او اكثر منها . وهذا الاختلال يؤدي الى ارتباك في نشاطها ، الذي يؤثر زيادة او نقصا في افرازاتها ، ويترقب على انواع من هذا الارتباك في النشاط انحرافات في السلوك (١) . وانه لمن الثابت منذ امد ليس ببعيد ، ان الغدد الصماء هي المستولة عن النمو الهيكلي لجسم الانسان ، وتأكيد صفات الذكورة او الانوثة وابعازها فيه ، وتحديد نشاطه بالزيادة والنقصان تبعاً للمواقف التي يواجهها ، فضلا عن وظائف اخرى كثيرة لا مجال لذكرها هنا . وينبني على ذلك ان ارتباك نشاط الغدد الصماء يؤدي الى نتائج تظهر في اعضاء جسم الانسان تضخما او ضمورا ، وذكورة او انوثة ، ونشاطا او خمولا ، وتوقدا في الذهن او خيرا ، وهدوءا واستقرارا او هيجانا وقلقا . ومما لا شك فيه ، انه في بعض الاحوال وفي ظروف ذات مضمونات مهيئة ، يرتكب ذوو الغدد المريضة جرائم شتى .

والامر الذي يجب لفت النظر اليه وتاكيده ، هو ان ما استطاع علماء الغدد الصماء التوصل اليه من نتائج ، لا يمكنهم مطلقا من الجزم بان اختلال غدة معينة منها يدفع الى ارتكاب جريمة معينة ، كالقتل ، او السرقة ، او الخطف ، او الاغتصاب ، او غير ذلك من الجرائم . ولكن لابد هنا من ذكر استخدام هرمونات الجنس لزيادة القدرة الجنسية في حالة انخفاضها او ايجادها في حالة زوالها . وفي مثل هذه الحالة ، قد يؤدي زيادة نشاط غدد الجنس عند أشخاص معينين الى زيادة الرغبة الجنسية ، وارتكاب جريمة الاغتصاب اذا تكاملت مكونات ظرفها .

---

(١) وقد توصل الى هذه النتيجة بعد فحص عشرين الف سجين ، تبين ان اكثر من ثلثهم يعانون من عدم اتزان في غدهم .  
Max G. Schlapp and Edward H. Smith, The New Criminology.

### المدرسة الاجتماعية :

تشتمل المدرسة الاجتماعية فى تفسير الاجرام على اتجاهات كثيرة ومتنوعة ، دونها الاتجاهات المختلفة التى أمكن ادراجها تحت المدارس الفكرية الثلاثة التى سبق عرضها وتحليلها وتفسيرها ومناقشتها . ولا غرابة فى ذلك ، فالاجرام سلوك اجتماعى من جهة ، والخارجون بعض أفراد المجتمع من جهة أخرى ، والقانون الذى يخرجون عليه فيصرون مجرمين من وضع مشرعيه ، والبيئات التى يتطبعون فيها اجتماعية ، سواء أكانت هذه البيئات الأحوال الاجتماعية العامة التى تهيم عليهم ، أم الأوضاع الاجتماعية الخاصة المباشرة التى تشملهم والأفراد الذين يتعاملون معهم فى أطوارها . وقد تتشابه الأحوال الاجتماعية العامة والأوضاع الاجتماعية الخاصة المباشرة فى حالات بعض المجرمين الى درجة كبيرة ، ولكن لكل مجرم موقفه الكلى المعين الخاص به وحده ، موقف ينشط فيه ويستجيب بطريقته الخاصة . وقد ظهرت فى كل ميدان من هذه الميادين آراء مختلفة لتفسير أسباب الاجرام . وسنتناول أهمها فى الفقرات التالية .

#### أولاً - الاجرام نتيجة الأحوال الاجتماعية العامة :

يعد « وليم بنجر » (William Bonger) ، العالم الجنائى الهولندى ، فى طبيعة الجنائيين الذين يعزون الاجرام الى الأحوال الاجتماعية العامة . ويرى هو نفسه أنها تنتج عن الأحوال الاقتصادية السيئة ، التى تنجم بدورها عن مفاسد النظام الرأسمالى الذى كثيراً ما يدفع الأفراد ، وبخاصة من الطبقة الفقيرة ، الى الجناح والاجرام . فالرأسماليون ، فى نظره ، هدفهم الربح من أى طريق وبأية وسيلة ، وليس كفالة الحاجات البشرية كما يفعل أفراد الطبقة الكادحة ، الذين يبتاعون منهم قوتهم الجسدية ، أى العمل الرتيب الممل والمرهق ، بلجور متبذرة لا تكفى الا بالكاد لاعالتهم هم وأفراد أسرهم الذين عليهم أعالتهم . هذه الطبقة الرأسمالية التى تعيش على استغلال العمال ، وفقاً لمرايه ، لا تتورع عن التحكم فى الانتاج بانقاصه أو إيقافه ،

إذا كان أحد هذين الاجرائين يحقق لها الربح المنشود ، يفضى النظر عما إذا كان هذا العمل اللاأخلاقي يضر بالطبقة الكادحة ويشعرها بمرارة الظلم الواقع عليها ، ذلك الظلم الذى يتمثل فى تعطيلهم عن العمل من ناحية ، وارتفاع أسعار السلع الضرورية للحياة من جهة أخرى . وهكذا حاول « بنجر » أن يثبت أن النظام الرأسمالى القائم على المنافسة الحرة والصراع من أجل الثراء ، هو المسئول عن جرائم الاختلاس والتزوير والنصب وخيانة الأمانة ، وجرائم أخرى مرتبطة بها ، بما يشيعه فى المجتمع من فساد خلقى محوره الأنانية والحب الزائد للذات ، بصرف النظر عما لذلك من آثار ضارة تظهر نتائجها فى صفوف الطبقة الكادحة . وامتداداً لهذه الآراء الاشتراكية ، فإن « بنجر » ينادى بوضع مصادر الثروة ، أى المشروعات الصناعية الكبرى، تحت سيطرة الدولة ، وإلغاء مبدأ الربح ، وذلك بهدف الحد من انتشار الجريمة . فالناتمى ، من وجهة نظره ، يمكن العاملين من الحصول على حقوقهم ، ويحفزهم الى العمل لمصلحة المجتمع العامة ، وليس لمصلحتهم الخاصة . فيتربط على ذلك زوال الفقر وما يصاحبه من اعتلال الصحة وسوء الخلق والخروج على القانون .

ومن أهم ما لفت « بنجر » النظر اليه ونبه الى خطورته ، فى كتاباته فى مطلع القرن الحالى ، أى قبل الحرب العالمية الأولى ، أثر الصحافة السوء فى نشر جرائم جديدة ، عن طريق تضليل الرأى العام من جهة ، واستثارة ما أطلق عليه « غريزة المحاكاة » عند الانسان من جهة أخرى ، وذلك بنشر تفاصيل الجرائم الكبرى ، وصور المجنى عليهم ، بقصد اشباع حب الاستطلاع المرضى عند العامة . أما اصحاب الصحف ، وكلهم رأسماليون ، فلا يهمهم الا الثراء بأية وسيلة ، حتى ولو كانت استغلال القراء وتسميم أفكارهم (١) . ويشبه رأى « بنجر » هذا ، الرأى الذى أخذ يزداد فى العصر الحاضر ،

(١) انظر :

William Bonger, "The criminal — A product of the capitalistic system," in Clyde B. Vedder et al. eds.), *op. cit.*, pp. 158-165.

القائل بأن الاجرام ناتج عن وسائل الترفيه التجارى ، التى يقصد منها الربح  
بأية وسيلة . ويركز اصحاب هذا الرأى تقديمهم على الأعلام التى تصدر  
الجرائم ، والمجنى عليهم ، والمجرمين وحياتهم وحيلهم فى تضليل من  
يطاردونهم من رجال الأمن .

ولا شك فى أن الآراء التى تتجه هذا الاتجاه ، تعتقد أن الثورة على  
النظام الرأسمالى والطبقة التى تتحكم فى وسائل الانتاج ، واحلال النظام  
الاشتراكى ، يقضى على الاجرام . وهذا اعتقاد لا اساس له من الصحة ،  
حيث ان الاجرام لا يزال موجود فى الدول الاشتراكية ، والسجون تستقبل  
كل يوم الخارجين على القانون يشقى الصور . وذلك على الرغم من اختلاف  
القيم فى هذه الدول عنها فى الدول الرأسمالية . فالقتل والسرقة والاعتداء  
والرشوة والاختلاس من الجرائم الشائعة ، وان كان بعضها يعد رسميا  
جرائم ضد النظام الاشتراكى، أى جرائم سياسية . ومن الثابت أن تطبيق النظام  
الاشتراكى فى روسيا ، كان يهدف الى الغاء نظام الزواج وبالتالى نظام  
الأسرة . فحرق الأول وعمل على تفكك الثانى وأضعافه . وكانت النتيجة انتشار  
حوادث الاغتصاب والزنا ، وزيادة نسبة اللطاء زيادة هائلة ، والاستغفاف  
بالنساء الى درجة مقلقة ، وقد هال ما وصلت اليه الأحوال فى المجتمع  
الروسى ، وبخاصة فى المدن ، القائمين بتطبيق النظام الجديد ودفعم ، فى  
سنة ١٩٣٥ ، الى تدارك الأمر بمن قانون جديد للأسرة والأحوال الشخصية ،  
عللوا فيه عن فلسفتهم المادية الجديدة ، وأصابتوا للزواج جديدته وللأسرة  
مسئولياتها التى يتحملها كل من الزوجين .

ولقد بدأت الصحف السوفييتية ، منذ سنوات قليلة ، تشير الى تزايد  
معدل الجريمة فى الاتحاد السوفييتى . وقد اشارت التقارير التى اذيعت  
مؤخرا الى أن الشباب السوفييتى يعانى شعورا بالتمعاسية بسبب تطلعاته  
ورغبته فى تحسين مستوى معيشته ، بينما يردد من تركوا سن الشباب ليبدؤوا  
مرحلة الكهولة ومن هم فيها بالفعل ، الشكوى المريعة من تصرفات الأجيال  
الجديدة التى يصفونها بالإنانية ، والقصور فى تفهم ما حدث فى ماضى

الثورة البلشفية من انجازات يجنون ثمراتها في الوقت الحاضر ، بدون ان يعانوا ما سبق لهم معاناته في شبابهم من تقشف شديد وحرمان اليم . وبعد ان كان من النادر ان تنشر الصحف السوفييتية اخبارا عن الجرائم ، وبخاصة جرائم العنف ، أصبحت تولى اهتماما خاصا بها ، وتقمع لها مساحات كبيرة في صفحاتها (١) . ولم تكتف بذلك ، بل أخذت تنشر الاخبار عن جرائم مالية كالرشوة واستغلال السلطة . ففي نيسان ( ابريل ) ١٩٨٢ ، « أعلنت صحيفة « برافدا » انه تم تنفيذ حكم الاعدام رميا بالرصاص في « فلاديمير رايتوف ، النائب السابق لوزير مصايد الأسماك في الحكومة السوفييتية ، وذلك بعد ان تمت ادانته من قبل المحكمة العليا بالفساد وقبول الرشاوى في القضية الخاصة بفضيحة « الكافيار » ونكرت « برافدا » في المقال الذي كتبه المدعى العام للجمهوريات السوفييتية « الكساندر ريكتكوف » ان التحقيقات ما زالت تجرى وعلى نطاق واسع مع العديد من كبار المسئولين في الوزارة ضمن ما يزيد على مائتى شخص من الذين تملقاء القبض عليهم في ابريل ١٩٨٠ بشأن هذه الفضيحة » (٢) . وفي الشهر التالي « نكر مصدر سوفييتى مطلع ان وزير المالية السوفييتى السابق في حكومة جمهورية جورجيا السوفييتية واثنين من كبار المسئولين في الجمهورية ، صدر ضدهم حكم بالسجن لمدة ١٣ عاما ، وذلك لتورطهم في فضيحة تهريب الماس ، والسيارات المملوكة للدولة » (٣) .

هذا وقد اكتشفت السلطات الصينية عمليات اختلاس واحتيال في

---

(١) انظر « جرائم الشباب في الاتحاد السوفييتى تحولت الى ظاهرة عامة خلال السبعينات » . الاهرام ، الاثنين ٥ نيسان ( ابريل ) ١٩٨١ ، نقلا عن « الجاردين » البريطانية .

(٢) « اعدام وزير سوفييتى سابق بعد ادانته بالفساد » ، الاهرام . الاربعاء ، ٢٨ نيسان ( ابريل ) ١٩٨١ .

(٣) « المسجن لوزير سوفييتى سابق ومسئولين اخرين لتورطهم في فضيحة الماس ، الاهرام ، الاثنين ، ١٠ ايار ( مايو ) ١٩٨١ .

شرق البلاد تعتبر الأولى من نوعها منذ ١٩٤٩ ، إذ أن الأموال المختلسة قدرت بـ ١١ مليون يوان ( ٦٢ ملايين دولار ) . وأفادت وكالة « الصين الجديدة » أن عمليات اختلاس اكتشفت العام الماضي في بلدة ونزهو ( جنوب مقاطعة زهيجيانغ ) وأن مسؤولين كبارا اتهموا بالتورط فيها . وأوضحت أن هذه العمليات تتناول بيع أنوية مغشوشة ، وسكاكين مزيفة دمقت باسم ماركة شهيرة ، وكتب ومجلات مدرسية مليئة بالأخطاء . وكشفت الوكالة أن ٧ أشخاص أوقفوا و ١٥ موقوفوا حزيبا عوقبوا ، وأن عددا من كبار الموظفين اعترفوا بعلاقتهم بالعمليات غير المشروعة ، (١) .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي ، يرى عامة الشعب . . . أنه من الأفضل عدم التوسع في نشر أخبار الجريمة . فقد تلقت إحدى الجرائد المحلية الآلاف من الرسائل تطالبها بالتزام الصمت تجاه الجريمة ، بينما طالب عدد آخر بمعالجة المشاكل الاجتماعية التي تؤدي إلى وقوع الجرائم . وتحدث معظم الصحف المحلية الإقليمية في الاتحاد السوفييتي عن جرائم الشباب على أنها أصبحت ظاهرة لا بد من دراسة أسبابها والبحث عن علاج لها ، (٢) .

ويكتب « بول هولاندر » (Paul Hollander) عن حيرة علم الاجتماع السوفييتي ، فيقول : يوجد بالكاد في الاتحاد السوفييتي علم اجتماع الجريمة . ومع ذلك ، هناك مناقشات عديدة للمشكلة - قانونية ، عقائدية وصحفية - أن لم تكن دراسات ذات نسق ، فهناك ، على الأقل ، نظريات وتفسيرات مقدمة للجريمة في مجتمع اشتراكي .

« أنها لأحدى الأوجه اللا معقولة في المجتمع السوفييتي ، والتي مع

---

(١) « بكين : مسئولون حكوميون وحزبيون متورطون في عمليات احتيال واختلاس » ، الفهار ، الأحد كانون ثان ( يناير ) ١٩٨٢ .

(٢) « جرائم الشباب في الاتحاد السوفييتي تحولت إلى ظاهرة عامة خلال السبعينات » ، المصور السابق .

ذلك يمكن تفسيرها عقائدياً ، أن اعتبارات الكفاءة المجتمعية والرغبة في مكافحة مشكلة كبرى لم تؤدي حتى الآن إلى دراسة اجتماعية جديّة للجريمة في الاتحاد السوفييتي . وهذا أمر أكثر إثارة للدهشة ما دلم وجود الجريمة في المجتمع السوفييتي مسلماً به ، كما قدّم لاستمرار وجوده تفسيرات رسمية . ومع ذلك ، فإن جوهر هذه التفسيرات المشكوك فيه ، ليقاس بحقيقة أنها تكاد لا تكون قد ألهمت بأي دراسات آنية أو « تحقيقات ملموسة » ، بينما من ناحية أخرى ندر أن يدعى العلماء الاجتماعيون لأداء خدماتهم لحل مشكلة الجريمة . وعادة ما تنحصر التوصيات العملية بخصوص الجريمة في مناقشة الحزب ، والهيئة التشريعية ، والجمعية التعاونية ، ومنظمات عامة أخرى ، والجماعات المحلية ، والآباء ، والمدرسين ، والسلطات القضائية للقيام بنصيب أكثر فاعلية في مواجهة التحدي .

« أي نوع من التفسيرات الاجتماعية النظرية ، تقدم ، إذن ، لاستمرار وجود الجريمة في المجتمع السوفييتي ؟ بتلخيص مختصر ، تتبلور الافتراضات الكبرى الآتية :

١ - الجريمة سببها « بدياً » أو آثار قيم ومواقف قبيسة - سوفييتية لا يمكن اجتثاثها بسرعة ، لأن الوعي الاجتماعي يتخلف عن الوجود الاجتماعي .

٢ - تسهم التأثيرات الرأسمالية الخارجية في السلوك المعادي لمصلحة المجتمع بين المواطنين السوفييت عن طريق الحرب العقائدية ، والدعاية ، والأمثلة الفاسدة .

٣ - أحياناً ما يخفق الآباء ، والمدرسون ، والمنظمات المشتركة في حرس الاتجاهات السليمة في الناشئة ورعاية المترددين .

٤ - الحرب العالمية الثانية مسئولة عن بعض السلوك الاجرامى ،  
ويخاصة بين فئات السن التى تأثرت بها مباشرة .

٥ - الاصراف فى شرب المسكرات سبب آخر للجريمة ( ولكن على الرغم  
من الارتباط الملحوظ بين الشرب وبين السلوك المعادى لمصلحة المجتمع ، لم  
يقدم تفسير لتفشى الشرب المفرط فى الاتحاد السوفييتى » (١) .

ويضيف « هولاندر » فى حاشية ملحقة : « على نحو مميز ، لم تجر  
الدراسات القليلة نسبيا للجريمة فى الاتحاد السوفييتى بواسطة علماء  
اجتماع ، ولم تنشر النتائج فى مجالات العلوم الاجتماعية » (٢) . وفى خاتمة  
كتابه عن تاريخ البغاء ، أقدم مهنة ، يبين « باسمرمن » (Bassermann)  
تحت عنوان « التجربة المشكوك فيها » أن البغاء ، على الرغم من الجهود  
التي بذلت ولا تزال تبذل فى القضاء عليه ، لا يزال موجودا يؤدى وظيفته فى  
المدن السوفييتية ، ويخاصة للكبرى منها (٣) .

وبخلاصة ما تقدم هو أن هناك من الظواهر الاجتماعية مالا يقاثر كثيرا  
بالبناء الاجتماعى ولا بالنظم السياسية ، ما دامت طبيعة البشر لا تتغير .  
فهم خلق لا تكتب لهم الحياة الا بالضروريات الامامية من طعام وشراب  
ومسكن وكساء ولا يمكن حفظ نوعهم بدون التنفيس عن الرغبة الجنسية  
بالتزاوج والتوالد والتكاثر ، ولا يمكن توفير ذلك لهم فى أمن واستقرار الا

---

Pall Hollander, "The dilemmas of Soviet Sociology" in Alex (١)  
Simmirenko (edr.), *Soviet Sociology: Historical Antecedents and Current  
Appraisals*, pp. 321-322.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) انظر :

Lujo Bassermann, *The Oldest Profession : A History of  
Prostitution*. translated from the German by James Cleugh, pp. 273-288.



بسلطة قوية تحكمهم وترعى مصالحهم وترد عدوان بعضهم على بعض وترفع ظلم بعضهم عن بعض ، بضبط اجتماعى متعدد الأدوات من أعراف وتقاليد ، الى شرائع دينية ، الى قوانين وضعية . ولما كانت الحياة الاجتماعية وما تشتمل عليه من علاقات اجتماعية تستهدف لتغيرات متفاوتة السرعة ، تؤدي الى تغير القيم الاجتماعية وتبدل السلوك الاجتماعى ، فان الوانا من الانحراف الاجتماعى تظهر فى المجتمع ، لتبقى ما دامت العوامل التى أدت الى ظهورها باقية . فالسرقة نشاط انانى غير مسئول ولا منضبط للحصول على الاشياء سواء اكانت ضرورية أم حاجية وبسيطة أم ترفية وكمالية ، والعلاقات الجنسية غير المشروعة نشاط شهوانى غير محدود ولا منضبط ، ولما كان كل نشاط غير مسئول أو محدود أو منضبط الا بقيم انانية يصطدم بأدوات الضبط الاجتماعى ، فانه يحرم أو يجرم رعاية للمصلحة العامة وحفظا للحياة الاجتماعية وإبقاء على المجتمع . وما دام النشاط الانانى والشهوانى موجودين ، فان الخطيئة والجريمة باقيتان تبعا ، بغض النظر عن التغير الاجتماعى الحادث فى بناء المجتمعات ونظمها .

وهناك من يربط بين الاجرام والدورة الاقتصادية ، سواء فى ذلك فترة الرخاء التى تشجع على ارتكاب جرائم الاغتصاب والقتل واهمال الأطفال وتشردهم ، بسبب انكباب الآباء على جمع المال وانفاقه فى المذات ، أو فترة الكساد التى تنتشر فيها البطالة وتكثر جرائم السرقة والسطو والاعتداء والنصب (١) .

وكذلك هناك من يرى يعزو الاجرام الى النمو العمرانى المضرب ، الذى يمتاز بالتغير الثقافى السريع ، وازدياد نسبة المهاجرين من الريف الى المدن ، واختلاف الثقافات الفرعية ، بل تناقضها مع الثقافة الكلية من وجوه كثيرة ،

(١) انظر :

Martin H. Neumeier, *Juvenile Delinquency in Modern Society*, Chapter 111.

وانتشار العلاقات العابرة غير الوثيقة التي لا تشعر الأفراد بالطمأنينة وراحة الليل ، وسيادة المعايير الخلقية المتضاربة ، الأمر الذى يؤدى الى وجود حالة من الفوضى التى تسمى باللامعيارية (anomie) (١) . وتفسر كثرة انتشار الجرائم فى الولايات المتحدة فى العصر الحديث ، بأنها ظاهرة لازمت نمو المدن وما صاحب ذلك من انحلال وتغيير للأوضاع القديمة التقليدية التى كانت تعمل على ضبط سلوك الأفراد (٢) . على أنه بما لا جدال فيه أن نسبة ارتكاب الجرائم ، أى الاجرامية ، فى المدن أعلى بكثير منها فى القرى ، كما أن الجرائم أكثر تنوعا فى الحضر منها فى الريف (٣) .

#### ثانيا - الاجرام نتيجة الأوضاع الاجتماعية الخاصة المباشرة :

يقصد بالأوضاع الاجتماعية الخاصة المباشرة ، البيئة المحصورة النطاق التى تضم أهم المجموعات ذات الأثر الفعال فى تطبيع الفرد ، وهى الأسرة ، وشبكة الأصدقاء ، وعصابة الأقران . وقد ساد اعتقاد بأن الأسرة المنفصلة العزى بالطلاق أو الهجرة أو الوفاة ، من أهم العوامل الأساسية فى جناح الأحداث . ولكن الأبحاث الحديثة أثبتت أن الأسرة ليست الا عاملا مساعدا فحسب ، وذلك فى حالات المروق والهروب من البيت أو من المدرسة . وهى حالات أكثر انتشارا بين البنات منها بين الأولاد .

وقد تكون الأسرة مفككة بالشقاق الذى يدب بين الوالدين ، فتعكس

---

Marshall Clinard, "The Process of Urbanization and Criminal Behavior," *Am. J. Soc.*, vol. XLVIII, No. 2 (Sep. 1942), pp. 202-213. (١)

Frank Tannenbaum, "Social forces in the development of crime," in Clyde B. Vedder et al. (eds.), *op. cit.*, pp. 220-222. (٢) انظر :

Herbert C. Quay, *op. cit.*, p. 64. (٣) انظر :

مشاكلها على نفوس أطفالها ، فيحسون بعدم استقرار وجداني ناجم عن عدم شعورهم بالأمان في علاقاتهم بالديهم ، وحيرتهم الوجدانية بينهما ، وبخاصة عندما ينقسم الأطفال قسمين : أحدهما مع الأب والآخر مع الأم . ويزيد هذا التمزج سوءا ، اظهار كل من الوالدين الحب الى فئة من أطفالهم والكراهة الى فئة أخرى . وكثيرا ما يكون الجناح سلوكا هروبيا من هذه البيئة المضطربة وما تحدثه من صراع نفسى ، فيبحث الأطفال عن الرضا الوجداني والاشباع العاطفى والراحة النفسية . وكثيرا ما يجدون ذلك فى النشاط الخارج على القانون الذى يشبع رغباتهم ويشعرهم بطمأنينة مؤقتة ، يهل محلها توتر شديد وقلق مزعج ، فيسهل اغواؤهم وفسادهم بواسطة المجرمين الكبار الخبيرين بهذه الحالات من طول الممارسة . ولكن هذه الآراء تفتقر الى مزيد من الأدلة التى تسوقها البحوث العلمية (١) .

وقد ثبت من البحوث التى تناولت جريمة الاغتصاب ، وهى أبشع جريمة تزعم النساء بعد القتل ، أن بعض مرتكبيها من الشبان أتوا من أسر فقيرة تعيش الواحدة منها مع أطفالها الكثيرى العدد فى حجرة واحدة ، مما يجعلهم عرضة لرؤية والديهم وهم يمارسون الجنس . وقد يصيبهم ذلك ، اذا كانوا فى سن المراهقة ، بجرح نفسى (psychic trauma) يكون له آثار ضارة فى مستقبل حياتهم ، وبخاصة فى علاقاتهم الجنسية (٢) .

وهناك أمر منحرفة تنشأ أطفالها ، أى تربيهم ، على الانحراف الذى يصبح من عناصر ثقافتها الخاصة بها ، أى القيم التى تحرص عليها وتصبح أعرافا شائعة بين أفرادها وتقاليد يتوارثونها . ويمرّز هذه التنشئة شيوعها فى الجماعة التى تكون الأسرة مقيمة بينها ، كجماعة القرية ، وجماعة الجيران وجماعة الحى فى المدينة . وتعد جرائم الأخذ بالثأر وتهريب المخدرات وقطاعية

---

(١) انظر : Walter C. Reckless, "The sociological approach to the study of crime," in Clyde B. Veder et al. (eds.), *op. cit.*, pp. 31-33.  
(٢) انظر : S. Glueck and E.T. Glueck, *500 Criminal Careers*.

أمثلة واضحة وقوية الدلالة لأثر التنشئة المنحرفة في انتشار الاجرام .  
ويلخص هذا التناقض الثقافي بين ثقافة المجتمع الكلية التي يعمل القانون على الحفاظ عليها ، والثقافة الفرعية الخاصة للأسرة في إطار الثقافة الفرعية الخاصة للجماعة التي تحتويها ، أن نقول أن بعض الناس قد يكونون غير متوافقين ، لأنهم متوافقون في توافق غير متوافق . فمن يرتكبون جرائم القتل للثأر يكونون غير متوافقين في سلوكهم مع النظام العام للمجتمع . ولكن عدم توافقهم هذا متوافق مع القيم والمعايير السائدة في أسرهم وقراهم غير المتوافقة مع القيم والمعايير السائدة في المجتمع ، والتي تكون ثقافته الكلية المنسجمة مع النظام العام وتجرم الأخذ بالثأر وتكافئه . ولا يستطيع الأفراد أن يكونوا غير متوافقين مع الأسرة والجماعة التي يعيشون فيها ويتعاملون مع أفرادها في إطار القيم والمعايير السائدة بينهم ، لأنهم ، أن فعلوا ذلك ، فسوف يعرضون أنفسهم لعقاب الأسرة والجماعة ، الذي يتدرج من السخرية والتعيير إلى النبذ ثم إلى الإيذاء وأخيرا إلى البتر بالطرد وربما القتل .  
ولذلك كان تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية وفق خطة قائمة على البحث العلمي ، وسيلة ناجحة لتغيير القيم والمعايير وبالتالي العادات والأعراف والتقاليد ، غير المتوافقة مع النظام العام في المناطق التي ينتشر فيها الأخذ بالثأر . ولكنها عملية صعبة تتطلب جهدا ومثابرة وخبرة .

ونقودنا هذه المناقشة عن أثر الجماعة الحضرية ، أي الحى ، وثقافتها الفرعية في انتشار ظاهرة الاجرام بين سكانها ، الى بيان ذلك التنظير الحضري الذي تزعمه « كلغورد شو » (Clifford Shaw) وأتباعه ، نتيجة بحوثهم لظاهرة جناح الأحداث في مدينة شيكاغو ، ذلك التنظير المبور فيما أطلقوا عليه اصطلاحا : مناطق الجناح في المدينة ، والقائم على وجود ارتباط ، في تلك المناطق المتخلفة (١) ذات الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتدنية ، بين زيادة

---

(١) يعرف عاطف غيث المنطقة المتخلفة بأنها المكان الذي توجد به مبان أو مجموعة من المباني تتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا كله من اثار على الامن والاخلاق . - المشاكل الاجتماعية والسلوك والانحراف - ص ١١٠ -

جناح الأحداث وجرائم الكبار من جهة ، وانتشار مظاهر التخلف كازدحام السكان ومسوء الأحوال السكنية ، وتقنى القيم ، وانتشار ظاهرة التفكك الأسرى الناجمة عن وفاة أحد الوالدين ، والطلاق والهجر ، وقلة الرعاية الأسرية للأطفال أو انعدامها ، والمشاحنات العنيفة الدائمة بين الزوجين ، وسيادة نظام الضبط الاجتماعى المنحرف فى تنشئة الصغار فى كل من مجموعة الأسرة وجماعة الحى على السواء . وفى ذلك يقول « شو » : « ان سلوك الجانح قد يكون جزء منه انعكاسا لصورة الصراع الذى يدفعه الى المصابة ... وان الجانحة قد تعكس صورة للحياة المفككة فى المجتمع المحلى ، او قد تعكس صورة لمجتمع محلى ينتظم حياته حول الأنماط الجانحة » (١) .

أما مناطق الجناح فى المدينة التى يرتفع فيها معدل الجناح ارتقاها ملموسا ، فتقع وسطها وتأخذ فى الانخفاض مع الابتعاد من مركز المدينة الى أطرافها . وهذه المناطق نفسها ، من وجهة النظر العمرانية التيبوية ( الايكولوجية ) ، وفى ضوء النظرية التراكزية لنمو المدينة العمرانى ، هى منطقة تجول من وجهين : الأول يحدث نتيجة غزو الصناعة وما يرتبط بها من نشاطات ترفيهية ونقل و اسكانى أحد المناطق السكنية المتوسطة . فتحصل المصانع الصغيرة والمخازن ومرائب الشاحنات محل المنازل ، الأمر الذى

---

(١) نقلا عن محمد عارف ، الجريمة فى المجتمع : نقد منهجى للتفسير المبلوك الاجرامى ، ص ٧٦ . والشئ اللافت للقارئ المتخصص أن محمد عارف ، على العكس من الباحثين الاجانب ، لم يستوعب التنظير الجديد لصن الساعاتى بخصوص المنطقة الجانحة . انظر المصدر نفسه ، ص ٥٠٦ - ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٢ . هذا فضلا عن أنه لم ينتبه الى أن حسن الساعاتى جمع بيانات بحثه حول هذه النقطة عام ١٩٤٥ بينما اجر تعدله عام لسكان القطر المصرى كان قد اجرى عام ١٩٣٧ . وبإدما يكون من الخطأ حساب معدلات الجناح ، على أساس نسبة عدد الحالات الجانحة الى المجموع الكلى للأحداث من السكان . فى فئات السن من ٧ الى ١٥ سنة ، بعد جمع بيانات التعداد بثمانية اعوام ، تكون فيها أعداد الأحداث فى هذه الفئات قد تغيرت لا بد . وفى هذه الحال ، يكون الاقل خطأ نسبة عدد الحالات الجانحة لكل عشرة الاق من السكان . انظر المصدر نفسه ، ص ٥١٢ .

ينجم عنه تغيرات عمرانية كثيرة . أما الوجه الثانى لتحول المنطقة فيصير  
نتيجة وفود أعداد كبيرة من العمال الصناعيين وعمال النشاط المرتبط بالصناعة  
 وإقامتهم فيها ، الأمر الذى يترتب عليه ظهور ثقافة جـد مختلفة فى قيمها  
ومبادئها وأعرافها وتقاليدها وسننها ويدعها عن تلك الموجودة أصلا لسكان  
الطبقة الوسطى ، الذين يصدمهم الواقع الجديد ويجعلهم ينفرون من الثقافة  
المبالية الفازية . ويؤدى النفور الى العداءة المسافرة ، والصراع بين قيم  
الثقافتين المتباينتين تماما ، ثم المقاومة من قبل المتشبهين بمنطقتهم والتمايز  
من قبل أولئك الذين يفضلون هجرها والنزوح الى منطقة أخرى ، عادة ماتكون  
فى اطراف المدينة ، حيث يسمح وجود أرض فضاء شامعة بالبناء  
والعمران (١) .

ولقد كان الاجراء المنهجى الشائع لتحديد مناطق الجناح فى المدينة  
لدى « شو » وزملائه ، هو وضع نقاط تمثل توزيع الجانحين خلال فترة  
زمنية محددة على خريطة المدينة وفق أمكنة إقامتهم فى المدينة ، يقصد تبين  
المناطق التى تتركز فيها حالات الجناح . ويمكن بعد تحديد هذه المناطق حساب  
نسبة عدد الجانحين فى كل منطقة جناح الى عدد الأحداث الكلية فيها من  
فئة السن التى تقابل فئة السن التى يحدد القانون للأحداث الجانحين ، وهى  
حالة تعذر الحصول على هذا العدد من احصاءات السكان ، يمكن حساب  
النسبة الى عدد السكان الكلية بكل فئاتهم ، على أن يكون معروفا أن النسبة  
على هذا النحو هى نسبة غير صافية . وحاول « سيرل بيرت » فى بحثه  
الموسم الصغار الجانحين تحديد مناطق الجناح فى لندن ، أيضا على  
أساس أمكنة إقامة الجانحين . أما حسن الساعاتى فقد استطاع ، بواسطة  
تحليل البيانات الاحصائية لحالات الخروج على القانون وفق مناطق ارتكابها  
وهى الحالات التى بلغت لثياية الأحداث فى كل من القاهرة والاسكندرية فى  
السنوات الأربع ١٩٢٩ - ١٩٤٢ ، أن يميز بين نوعين متمايزين من مناطق

(١) انظر حسن الساعاتى ، التصنيع والعمران : بحث ميدانى للاسكندرية وعمالها ،

الجناح فيهما ، أطلق على أحدهما اصطلاح مناطق التفرخ ، التى يؤلف الجانحون فيها . ويتم عملية تنشئتهم الاجتماعية وفق الثقافة الفرعية السائدة فيها ، وهى الثقافة الشعبية ضعيفة الضوابط الأخلاقية والرسمية والقانونية ، وتنتشر فيها جنح الضرب والمروق من سلطة الوالدین ، وأطلق على المناطق الأخرى اصطلاح مناطق الجذب ، وهى المناطق التجارية فى مركز الأعمال فى كل من المدينتين وفيما حولهما من مناطق التحول ، وتكثر فيها جنح السرقة ، والتسول التى تختفى وراء جمع أعقاب السجائر وبيع السلع تافهة وعرض ألعاب بهلوانية . ويحظى هذان النوعان من مناطق الجناح بأعلى نسبة للحدوث الجانحين فى كل من القاهرة والاسكندرية (١) .

ولقد كان لهذا التنظير الجديد الذى اهتمدى اليه حسن الساعاتى فى أواسط الأربعينيات من هذا القرن أهميته وأثره فى البحوث الجنائية القائمة على أساس تبيؤى ( إيكولوجى ) . وقد اعترف بذلك « ترنس مرس » (Terence Morris) ، الباحث الجنائى الانجليزى الذى أجرى بحثه الجنائى التبيؤى فى لندن وبعض المدن الانجليزية الأخرى ، بعد بحث حسن الساعاتى فى القاهرة والاسكندرية بعشر سنوات ، فقال فى كتابه بعنوان « المنطقة المجرمة » : « يجب أن تكون منطقة الجناح ، على المستوى البحث للدلالة ، المنطقة التى ترتكب فيها الأفعال الجانحة » . ولكن « شو » من ناحية أخرى ، جعدهما ابتداء المنطقة التى يقيم فيها الجانحون . وهو ليس وحده فى ذلك . فـ « السير سبرل بيرت » مثلا ، فى : « الصغار الجانحون يبرز فكرة أيضا الاختلافات فى التوزيع الملقى لجناح الأحداث ، لكى يضع فى الاعتبار مشكلة الأوضاع البيئية ، ولو أن ذلك أيضا توزيع مساكن الجانحين » . وقد يبدو ذلك استعمالا جانبى التوفيق للاصطلاح ، لأن مواقع ارتكاب الجناح ذات أهمية مماثلة . وفى بعض الأحيان أكثر أهمية ، عن مواقع مساكن الجانحين . انه فى الحقيقة ، من الضرورى التمييز بين طرازين من منطقة الجناح ، مناطق ارتكاب الجرائم ، ومناطق إقامة الجانحين . وقد أوضح هذه النقطة بصورة

---

(١) انظر حسن الساعاتى . فى علم الاجتماع الجنائى ، ص ٨٢ - ٩١ .

جيدة تماما ، الدكتور حسن الساعاتى ، فى بحثه للقاهرة فى مصر • فالمناطق المتخلفة بحق فى القاهرة : باب الشعريّة وبولاق تحظى بنسب متوسطة ( من القبض على الجانحين ) ، ولكن ذلك يعزى الى حقيقة أن أغلب الأحداث الجانحين يهرعون الى المناطق القريبة الغنية ، حيث يقبض عليهم فى أكثر الأحيان • وقد رسم المناطق المتخلفة بأنها مناطق قوائد (breeding areas) بينما يسم المركزين التجاريين عابدين والموسكى بإثهما منطقتا جذب (attracting areas) • والآن قد يقام جدال على أنه كثيرا ، وبخاصة فى حالة الأحداث ، ما قد يكون طرازا المنطقة الجانحة غير مميزين جغرافيا • ويصدق ذلك بشكل جد عام فى مدن كبرى مثل شيكاغو ، ولغريبول ، أو لندن ولكن اغفال التمييز المنطقي الذي لا بد أن يوجد فى أى تحليل مجد للجناح ، لأنه ببساطة لا يوجد تمييز اختبارى (امبيريقى) ، اغفال لنقطة يعتبرها «شوء» نفسه ، بالمصادفة ، شيئا أساسيا ، ولكن بطريقة ملتوية الى حد ما ، (١) •

وقد كتب تعليقا على ما جاء عن ذلك فى كتاب « ترنس مرس » ، فى تقديمه اياه ، الجنائى الألمانى - البريطانى الشهير ، « هيرمن مانهائيم » (Hermann Mannheim) ، فقال عن المؤلف : « كغيره من قبله ، يلتفت الانتباه الى نقاط الضعف الاحصائية والى واحد من المغفلات الأساسية فى عمل معظم البشريين ، أعنى اخفاقهم فى ربط بحث مناطق التفريخ الجناحية بتحليل معنوية مماثلة لمناطق الجذب الجناحية • حقا انه يتوجبه الانتباه المناسب الى كلا الجانبين من المشكلة فحسب ، يمكن الحصول على صورة كاملة للموقف (٢) •

وفى محيط الأسرة فى المجتمع المعاصر ، حتى فى دول العالم الثالث السريعة النمو ، برزت ظواهر ذات آثار على الأطفال اتخذت أشكالا مختلفة من الضغط عليها واقتلاعهم ، وأخذت تظهر نتائجها فى صورة معينة أشدها العصاب والجناح • فعمل المرأة المتعلمة خارج بيتها ، واهتمامها بعملها فى

(١) الترجمة العربية للمؤلفة من كتاب :

Terence Morris, *The Criminal Area*, pp. 20, 21.

(٢) « هيرمن مانهائيم » ، « تقديم » ، المصدر نفسه ، ص ٥ .



المحل الاول ، جعل الأطفال فى حالات كثيرة يشعرون بالحرمان من رعاية الأم واهتمامها اللذين هما دليل الحب عندهم . واتجاه الزوجة المتعلمة الى تحديد نسلها ، ادى الى انقاص حجم الأسرة ، وأصبح الزوجان فى الأعم الأغلب يكتفيان بطفلين ، الامر الذى جعل علاقتهما بالوالدين جد حماسة ، من حيث سرعة تأثرها وشدة بما يحدث بين الوالدين من تودد وتنافر ، ولقهما على هذه العلاقة خوفا من أن تفتر أو تنقسم نتيجة الأخطاء التى يرتكبها كل منهما فى مرحلة التنشئة الاجتماعية الحساسة الطويلة . ويأيدى الرأى أن مشاعر الطفل فى الأسرة الصغيرة تختلف عنها فى الأسرة الكبيرة الحجم ، حيث يكون له أكثر من أخ وأخت ، حتى ولو كانوا جميعا من جنس واحد . ولقد كان عامل سفر حجم الأسرة الذى أخذ يبرز فى مدينة « فيينا » فى أواخر القرن الماضى ، أحد العوامل التى أسهمت فى انتشار حالات العصاب التى أخذ بعضها يمرض على « فرويد » ، وجعله يتمكن من صياغة نظريته فى علاجها بالتطليل النفسى . أما الظاهرة الثالثة التى انتشرت وعمت وتركت آثارها على الأطفال فى محيط الأسرة فى العصر الحديث ، أى منذ أوائل القرن الحالى ، فهي ظاهرة سكنى الشقق ، سواء اختيارا ، كما كان الحال فى بداية الأمر ، أم اضطرارا ، كما صار بعد ذلك ، عندما أصبحت الشقق هى النظام الشائع للسكن فى المدن فى أغلب الدول . وأطفال الشقق بالمقارنة بأطفال المساكن المبنية كوحداث ، كالفيلات ، وما شابهها ، مقيدو الحركة ومستهدفون للتوتر الناجم عن الشعور بضيق المكان وعدم السماح لهم بالانطلاق فى ممارسة ألعابهم . ويزداد هذا التوتر عندما لا يجابون الى طلبهم الخروج للعب فى الشارع مع زملائهم . وهذه ظاهرة بارزة فى أسر الطبقات الوسطى الشديدة القلق على أطفالها من التعرض لمخاطر اللعب فى الشارع والاختلاط بأطفال الطبقات الدنيا ، الذين ينشأون فى اطار ثقافة فرعية خاصة تختلف كثيرا عن ثقافتهم . ويزيد هذه المشكلات الخاصة بالأطفال تعقيدا ، عدم وجود ملاعب عامة لهم تحت اشراف متخصصين فى خدمة المجموعات ، وعدم تكافؤ الوجود من دور الحضانه أو رياض الأطفال للقيام بتنشئتهم بدلا من أسرهم بعض اليوم أثناء خروج الأمهات الى العمل .

أما اثر الاقتران والأصدقاء في استدراج كثير من الأحداث الى الجناح  
فمعروف منذ القدم ، وقد اثبتت إحصاءات كثيرة في العصر الحاضر ، دور  
العصبة السيئة كعامل أساسى للجناح . ومما لا شك فيه ، أن الفرد في  
جماعة من رفاقه أو أصدقائه غيره في أمرته أو وهو وحده . وبمعنى آخر ،  
يتأثر سلوك الفرد تبعاً لسلوك من يخاطبهم من أفراد الآخرين . فإذا كان  
سلوكهم منحرفاً ، كان الاحتمال قوياً في انقياده لهم ، وبخاصة أنه إن لم  
يجاريهم في سلوكهم ، فإنه يصبح غير متوافق معهم فينبذونه . وهذا امر  
عقاب يتعرض له ، ولذلك يحرص على أن لا يعرض نفسه له . هذا فضلاً عن  
حقيقة أن الفرد يستطيع أن يحقق ذاته بشكل فاعلى ، عن طريق معايشة  
أفراد الجماعة وما يظهر أثناء ذلك من مواقف تبعث على الحب وظهور  
تدفع الى الكره ، وهذه هي الممارسة الواقعية الحقيقية للحياة . وقد تبين  
تلك الحقائق عن مجموعات الأحداث اذهان المعنيين الى بحثها . وقد قام  
كل من « ثراشر » (Thrasher) ، و « شو » (Shaw) ، و « ماسكى ،  
(McKay) (١) ، و « سذرلند » (Sutherland) صاحب نظرية المخالطة المتفاوتة  
(differential association) التي تتلخص في أن السلوك الاجرامى ينتج  
عن مخالطة الفرد لأصدقاء أو اقربان منحرفين ، مخالطة أطول مدة وأكثر  
استدامة وأشد اثراً من مخالطته لأصدقاء أو اقربان غير منحرفين . فيكون  
للمجموعة المنحرفة في نفسه الغلبة على المجموعة السوية (٢) . وهكذا يميل  
« سذرلند » الخواص النفسية لنموذج السلوك ، ويؤكد أنه مكتسب ومتعلم  
عن طريق الخبرة الاجتماعية (٣) . ويمزى البون الشاسع بين المجموعات  
الاجتماعية المختلفة من حيث معاييرها وقيمها وجميع مكوناتها الثقافية ، الى  
عملية التحضر وما يصحبها من تغير اجتماعى سريع وما ينجم عن ذلك من  
اختلال اجتماعى ، وصراع ثقافى ، واهتزاز فى المعايير والقيم .

(١) انظر : Marshall B. Clinard, "Criminology as a field in American sociology," in *op. cit.*, pp. 12, 13.

(٢) و (٣) Edwin Sutherland, *Principles of Criminology*, pp. 3, 9.

### ثالثا - الاجرام نتيجة الموقف الكلى للفرد :

اشرنا انفا الى ذلك الرأى الذى يعزو الاجرام الى صراع ثقافى ، تتجارب  
اصداؤه فى ذهن الفرد فيختلط عليه الامر ، ويصبح عاجزا عن اتخاذ  
اتجاهات محددة واضحة ، ازاء بعض المواقف العنيفة التى يصادفها فى  
حياته . فالجريمة من هذه الوجهة ، عملية نشاط يتحايى بها الفرد للهروب  
من موقف لا يطيقه ، موقف يخل توازنه العقلى . وقد اوجت فكرة الموقف  
هذه الى بعض العلماء ان يفكروا فى تحليل الموقف تحليلا منهجيا لتفسير  
السلوك البشرى الاجرامى والسوى على السواء . وقد هدام ذلك الى ان  
عناصر الموقف الذى يوراجه الفرد ، وما يتصل بها من قيم ، واتجاه الفرد  
بناء على ذلك ، كل ذلك يدفع الى الاجرام . فالفرد قد يقتل او يسرق او  
يغتصب ، اذا كان لاي فعل من هذه الاعمال قيمة فى ذهنه . اما الذى يحدد  
القيم فى ذهن الفرد ، فهو الاطار الثقافى الذى يتطبع فيه (١) ولا يمكن تفسير  
التوابع التى أدت الى جريمة معينة ، الا اذا افترض الباحث انه يضع نفسه  
فى الموقف ذاته الذى ارتكب فيه المجرم جريمته ، وفكر كما يفكر واتجه كما  
يتجه ، وبناء على الثقافة التى تطبع عليها المجرم نفسه . ولا شك فى ان هذا  
الاتجاه يربط ما بين الفكرة السلوكية التى تنادى بشرطية السلوك ، وعلم  
النفس الاجتماعى الذى يهتم بالتطبيع الاجتماعى واثره فى السلوك .

#### المدرسة التكاملية :

المدرسة التكاملية فى بحث العوامل المتداخلة التى تدفع على الاجرام  
مدرسة كونها بعض الباحثين الحذرين الذين يفضلون ان يحتاطوا حتى  
لا يتورطوا . فجندهم قد وضعوا كل البحوث التى اجريت قبلهم موضع الاعتبار  
عند اجرائهم بحوثهم للكشف عن هذه العوامل . ومنهجهم فى البحث يجمع

---

(١) انظر :

ما بين كل ما هو مقبول في المدارس الأربع التي تناولنا أفكارها آنفا . فهم يبحثون في كل العوامل البيولوجية والنفسية والعضوية والاجتماعية ، التي يظن بدرجة عالية انها تؤثر في الفرد فتجعل سلوكه منحرفا خارجا على القانون . وبديهي أن يستفيد اصحاب هذه المدرسة الجديدة من مختلف الملاحظات التي ابداءها العلماء في تقديمهم لشتى البحوث التي اجريت للكشف عن الدوافع الى الخروج على القانون .

فالأجرام في نظر « وليم هيلي » (William Healy) مشكلة الشخصية، والشخصية في تكوينها تتأثر بالعوامل البيولوجية والنفسية والعضوية والاجتماعية (١) . وقد قام هو و « أوجستا برونر » (Augusta Bronner) بعدة بحوث قيمة لاستقصاء اسباب جناح الأحداث ، وأخيرا توجا هذه البحوث ببحث فريد في بابيه ، لمجموعة من الأحداث الجانحين مكونة من ١٣٠ ولدا و ٢٢ بنتا من اعمار متوسطها ما بين عشرة وأربع عشرة سنة ، ويبحثا حالات أسرهم بحثا متعمقا ، كما قاما بالبحث نفسه في هذه الأسر نفسها ، بين مجموعة أخرى مماثلة في العدد والنوع والاعمار للمجموعة الأولى ، ولكنها تختلف عنها في أن أفرادها غير جانحين . واجتهدا في أن يقابل كل حدث جانح في المجموعة الأولى ، شقيق له أو شقيقة في المجموعة الثانية . وقد هدفا من بحثهما الى اجراء مقارنة دقيقة مضبوطة بين كل اثنين يعيشان معا في أسرة واحدة ، ويكون احدهما جانحا والآخر غير ذلك . والهدف النهائي من هذه المقارنة هو تقصى ، بقدر الامكان ، العوامل الأساسية التي دفعت احدهما دون الآخر الى الخروج على القانون في الـ ١٥٢ أسرة . وقد استنتجا من بحثهما هذا أن جناح الأحداث قد نجم عن رفض رغباتهم ، واهمالهم أو القسوة عليهم ، والتحيز ضدهم ممن يعاشرونهم في محيط الأسرة . فكانما جناح الأحداث صورة من رد الفعل لهذه الظروف السيئة التي تكتنفهم ، ومحاولة تلقائية للتخلص من ضغط مشكلاتهم عليهم . ويبحث شخصيات أحسدات كل من

---

(١) انظر :

المجموعتين ، وجدا أن الجانحين قاسوا من سوء الصحة ، وصادفوا صعوبة كبيرة فى تكوين عادات حسنة ، كما أنهم كانوا قلقين وذوى تشسّاط زائد ومنحرفين كثيرا عن السلوك العادى . كل ذلك عرضهم لظروف سيئة لم يتعرض لها أشقاؤهم . وهكذا استطاعا أن يتوصلا من بحثهما الشامل المتكامل الى أن جناح الأحداث ناجم عن تضافر عدة عوامل يتبع بعضها بعضا ، حتى فى كل حالة فردية (١) .

وقد وصل الى النتيجة السالفة نفسها « سيرل بيرت » (Cyril Burt) فى كتابه عن الصغار الجانحين ، الذى وضع فيه نتيجة ممارسته فى خلال عشر سنين ، أثناء عمله كاختصاصى نفسانى فى الميادة النفسية المحلية فى « لندن » . وفى بحثه الشهير عن أسباب جناح الأحداث ، الذى أجراه على ١٩٧ خارجا على القانون تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والسابعة عشرة ، من بينهم ١٢٣ ذكرا والباقي ( ٧٤ ) إناث . ولم يترك « بيرت » فى هذا البحث طريقة للبحث كانت معروفة فى أيامه الا استخدمها . وكان يقارن هذه المجموعة التجريبية من كل ناحية ، بمجموعة أخرى ضابطة من غير الجانحين مكونة من ١٠٠ ولد و ٥٠ بنتا . واجتهد فى أن تكون هذه المجموعة الضابطة مشابهة للمجموعة التجريبية ، من حيث السن ، ودرجة التعلم ، والذى الذى تعيش فيه والحالات الاجتماعية - الاقتصادية . وأمكنه أن يستخلص من بحثه حقيقة هامة ، وهى : « أن اجرام الأحداث ناجم عن عوامل متصيدة وتداخلية ، لا عن عامل أو عاملين أو ثلاثة » (٢) .

ومن أهم البحوث التى أجريت على هذا النمط ، ذلك البحث الذى أجراه

---

(١) انظر :

William Healy and Augusta F. Bronner, *New Light on Delinquency and Its Treatment*, pp. 200-205.

(٢) انظر :

Cyril Burt. *The Young Delinquent*, pp. 599 f.

كل من « نورود ايست » (Norwood East) و « بيرى ستوكس » (Stocks) و « ينچ » (Young) على ٤٠٠٠ شاب مجرم . واستوعبوا في هذا البحث الشامل كل العوامل التي يظن أنها تدفع الى الاجرام ، وتشمل الصفات الموروثة والظروف الاسرية والعلاقات بين افرادها ، والدور الذي لعبته المدرسة ، وعصبة اللعب ، والحي الذي نشأوا فيه ، واثار العمل وظروفه ، والعوامل الجسمية من عيوب وامراض وتكوين وشكل عام ، والحالة العقلية ومكونات الشخصية . وقد استنتجوا من بحثهم أن الجريمة تنجم عن عدم التوفيق في ضبط الميول الفطرية ، وعن التهاون في توجيه الانفعالات نحو أهداف ذات فائدة اجتماعية ، واستخلصوا أيضا أنه يجب أن يكون البيت اول محيط يربى فيه الفرد . ولكن بعض المجرمين على ما يبدو ، لم يتلقوا أى ارشاد اجتماعى ذى يال ، حتى الوقت الذى أرسلوا فيه الى معهد من معاهد التدريب أو العقاب (١) .

وتجدر الاشارة الى البحوث للقيمة التي أجراها العالم « هيرمن مانهايم » (Hermann Mannheim) في هذا الميدان ، منذ أن وطئت قدماء ارض الجزيرة البريطانية التي أصبح أحد مواطنيها ، بعد أن فر من « المانيا » التي كان فيها قاضيا في محكمة الجنايات « ببرلين » وأستاذ القانون الجنائي بجامعة برلين . فقد استطاع بدوره أن يستنتج من بحث تكاملى له في مدينة انجليزية وسطى ، أن الجناح ينجم عن عدة عوامل مختلفة ومتشابهة ، بعضها ذاتي ، أى يتعلق بالأحداث انفسهم ، والبعض الآخر خارجي ، أى يتصل ببيئاتهم من كل ناحية (٢) .

ومما يستحق الذكر في نهاية مناقشة التنظير التكاملى عن اسباب

(١) انظر :

W. Norwood East et al., *The Adolescent Criminal*, p. 123.

(٢)

Hermann Mannheim. *Juvenile Delinquency in an English Middletown*.

الاجرام ، تلك النظرية التى صاغها حسن الساعاتى وكتب عنه مقالا نشر فى العدد الاول من المجلة الجنائية القومية ، عام ١٩٥٨ ، بعنوان : التحليل السلوكى الاجتماعى للشخصية : اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف « (١) . وسنكتفى فى بيانها ، بما كتبه عنها أحد باحثين جنائيين ، استرعت انتباههما فاهتما بها ، ونلقو كل منهما خلاصتها نقلا حرفيا فى مؤلفه . وسنكتفى بما نقله احدهما ، وهو متخصص فى علم الاجتماع ، عند عرضه للنظريات التكاملية فى كتابه فى اطار ما اسماء الاتجاهات الموقفة فى تفسير الجريمة ، تحت عنوان جانبى هو « نظرية التحليل الاجتماعى للشخصية » ، ونصه : « تستند هذه النظرية فى تفسير السلوك الاجرامى الى تحليل للشخصية بمقتضى منهج دينامى دعامته الاعتراف بالاثار التى تحدثها الجماعات الاولى فى بناء شخصية الفرد خلال عملية التطبيع ، وكذلك اقرار بأهمية البناء الاجتماعى الذى تتم فيه هذه العملية . وهذه الجماعات الاولى تنمى فى شخصية الفرد تشكيلا متميزا ، بحيث تتكون الشخصية فى النهاية من مجموع هذه التشكيلات النفسية . وعندما يتغلب اثر جماعة ما ويكتسب اثرها طابع العمق فى تطبيع الفرد يغلب التشكيل النفسى المكتسب من هذه الجماعة على تكوين الشخصية . ويقوم بتنظيم هذه التشكيلات النفسية وتحديد سلوك الفرد فى المواقف المختلفة منظم الشخصية ، وهو مركب من نكاه الفرد العام وقدرته خاصة هى الذكاء الاجتماعى . ولما كان الفرد يبنى دائما أن تكون له فى كل جماعة يتعامل مع افرادها مكانة محددة مبنية على وضعه بينهم . ودوره معهم ومنزلته عندهم ، فانه يحاول بشتى الطرق أن يكون سلوكه متوافقا مع القيم والاتجاهات السائدة فى الجماعة التى يعيش بها . والفرد لا يستطيع السلوك الا بعد أن يفهم منظم الشخصية عنده عناصر الموقف . ثم ينظم تشكيلاتها النفسية للعمل وفقا لما تنتظره الجماعة المعينة منه ، وتبعا للتشكيل الغالب على شخصيته . ولكن نجاح منظم الشخصية فى اداء وظيفته يتوقف الى درجة كبيرة على بناء المجتمع الذى يعيش فيه الفرد . فكلما كان المجتمع مبسطا كان تنظيم التشكيلات

---

(١) انظر حسن الساعاتى ، « التحليل الاجتماعى للشخصية : اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف » ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الاول مارس ١٩٥٨ ، ص ٥١ - ٨٦

النفسية المكونة لل شخصية أيسر ، ذلك لأنه يحتوى على جماعات أولية أقل ، فتكون التشكيلات النفسية المكونة لشخصية الفرد أقل فتصبح الشخصية مبسطة بدورها ، هذا بالإضافة الى وحدة الحضارة فى هذه الجماعات الأولية ، وهى وحدة تؤدى الى تماسكها وقوة ضبطها للأفراد ، فينتج عن ذلك تماسك المجتمع واستقراره . وهكذا تصبح وظيفة منظم الشخصية فى المجتمع المبسط أيسر وأسهل كثيرا منها فى المجتمع المعقد الذى تكثر فيه الجماعات الأولية وأشباهاها ولا توجد بينها حضارة موحدة ، فينتج عن ذلك تفككها وتنافرها وضعف ضبطها للأفراد . ويزيد الأمور تعقيدا عدم استقرار الأوضاع والقيم والاتجاهات فتصبح الحياة معقدة أشد تعقيد ، ويتعذر على منظم الشخصية تنظيم تشكيلاتها النفسية المتعددة ، فإذا ما اضيف الى ذلك كله متاعب الأفراد الخاصة الناجمة عن عوامل عضوية أو نفسية أو اجتماعية ، كانت النتيجة انحرافهم بأية صورة ، انحرافا كامنا لعدم تكامل عناصر الموقف ، أو مكبوتا نتيجة العصاب ، أو مستترا نتيجة عوامل ذاتية أو خارجية ، أو ظاهرا ، وهى هذه الحالة الأخيرة يلقي القبض عليهم ويماقبون كجرائمين » (١) .

ويهمنا أن نورد هنا مناقشة محمد عارف ، ناقل هذه الخلاصة ، للنظريات التكاملية بما فى ذلك نظرية التحليل الاجتماعى للشخصية ، لما فى هذه المناقشة من نقاط تستحق التأمل . فقد قال : « مجال الاهتمام فى النظريات التكاملية هو سلوك الفرد المجرم أو الجانح من حيث هو متأثر بظروف اجتماعية . وعلى هذا يسير تفسير هذه النظريات سيرا متصلا لتحديد الكيفية التى تتحول بمقتضاها ضغوط البيئة الاجتماعية الى سلوك إجرامى ، وهنا تبدو الشخصية بمثابة المتغير الوسيط بين الآثار البيئية وبين السلوك الإجرامى . وعليه فإن هذه النظريات قد استطاعت أن تملأ الفجوة التصورية فى التفسير التى عجزت بعض النظريات الفردية الأخرى أن تملأها . وهنا يبدو مجال هذه النظريات مشروعا وعملها متصفا .

(١) انظر محمد عارف ، المصدر السابق ، ص ٤٠٨ ، ٤٠٩ .



و لكن ادعاء هذه النظريات انها تفسر كل جوانب السلوك الاجرامى امر يحتاج الى نقاش ، ذلك لأنها تعجز عن أن تفسر لنا الطابع الاجتماعى للجريمة ، اذ كيف تتمكن هذه النظريات من أن تفسر لنا التعميمات التجريبية التى تكشف عن اطراد معدلات الجريمة والجناح وصوره فى اطار البناء الاجتماعى . ذلك لأنه اذا كانت بؤرة اهتمام هذه النظريات مركزة فى الشخصية كما تتأثر بظروفها الاجتماعية ، فانه لا يمكن رد هذه الاطرادات الى الشخصية لأنها - اى الاطرادات - تعبر عن مستوى من الحقائق يحوى تفاعل الشخصيات فى نطاق الجماعة ، ولهذا فان مستوى هذه الحقائق مستوى مغاير فى طبيعته لمستوى الشخصية الانسانية ، ولهذا لا يمكن تفسير الجناح باعتباره ظاهرة اجتماعية تفسيراً يرد الى الشخصية الانسانية « (١) » .

و واضح من هذه المناقشة لما اطلق عليه المؤلف : « النظريات النفسية الاجتماعية » أنها ان صدقت الى حد كبير على ما اسماء « نظرية الضوابط الداخلية والخارجية » للجنائى الأمريكى « ركلس » (Rekless) و « نظرية المخالطة الفارقة » للجنائى الأمريكى الاخر « سذرلاند » (Sutherland) فانها لا تصدق على « نظرية التحليل الاجتماعى للشخصية » التى هى من اسمها تحليل اجتماعى بالمعنى الشامل المتكامل للمجموعات الاجتماعية التى تسهم فى التطبيع الاجتماعى للفرد ، فى اطار ثقافة الجماعة التى تحتوى على هذه المجموعات الاجتماعية ، سواء اكانت هذه الجماعة ريفية كالقرية ام حضرية كالمى فى المدينة ، وفى اطار الثقافة الكلية للمجتمع ، فضلاً عن الأخذ فى الاعتبار بساطة الحياة الريفية وتعقد الحياة الحضرية وما يسودها من صراعات بين الثقافات الفرعية المتباينة . وقد عاد محمد عارف فاعترف فى مناقشته بأنه « اذا كانت النظريات التكاملية قد نجحت فى أن تسد الفجوة التصورية فى التفسير الذى تقدمه بعض النظريات الفردية ، فانما يرجع ذلك الى أن تفسير سلوك الفرد لا يمكن أن يتم او أن تستكمل حلقاته الا بالنظر الى السياق الاجتماعى الذى يحدث فيه هذا السلوك ، وهذا ما التفتت اليه

النظريات التكاملية ونجحت في ايضاحه « (١) » ولكنه رجع فقال : « ولكن ادعاء أنصار النظريات التكاملية بأن تفسيراتهم تحيط بكل جوانب الظاهرة موضع الدراسة ليس سليماً ، لأن بؤرة الاهتمام التي تركز فيها هذه النظريات لا تستطيع أن تحيط بالطابع الاجتماعي للظاهرة ، ذلك الطابع الذي لا يمكن وصفه وتفسيره الا على مستوى الجماعة . وهنا تبرز قدرة وجهة نظر علم الاجتماع على وصف وتفسير الطابع الاجتماعي للجريمة » (٢) . وأول نقد لنا على ذلك أن محمد عارف يعتبر « ركلس » و « سذرلاند » و « حسن الساعاتي » أنصار النظريات التكاملية ، بينما هم في الحقيقة أمسحاحها وصانعوها . أما النقد الثاني فينصب على ما ذكره عن بؤرة الاهتمام التي تركز فيها نظرياتهم وعدم استطاعتها الاحاطة بالطابع الاجتماعي للظاهرة . فلو أنه تعمق نظرية التحليل الاجتماعي للشخصية لوجد أنها تبرز قدرة وجهة نظر علم الاجتماع على وصف هذا الطابع الاجتماعي وتفسيره ، ذلك أنها شملت المجموعات والجماعات والمجتمع من حيث بناؤها الاجتماعي ، وادوارها في عملية « التلبيح الاجتماعي » ، وثقافتها المختلفة ، ودور الفرد وموقفه في اطار نظرية الدور ، وتوقعات الآخرين ، والتغير الاجتماعي السريع وما يحدث فيه من صراع بين الادوار والأجيال والقيم ، الأمر الذي يجعل الخروج على القانون محتوماً ، أي امراً طبيعياً ، بمعنى ظاهرة اجتماعية متسقة مع الظواهر الاجتماعية الأخرى .

والباحث الجنائي الآخر الذي عرض نظرية التحليل الاجتماعي للشخصية في ورقة بحث قدمها في ندوة علمية ، فهو حسن عيسى المتخصص في علم النفس الاجتماعي . وقد كتب تعليقاً عليها بعد ايراد ملخصها ، فقال : « ومع أن صاحب هذه النظرية استأذ لعلم الاجتماع ، الا أنه لم يغلل اثر العوامل النفسية . وربما كان ذلك راجعاً الى الخلفية الاكاديمية من الناحية المهنية ، حيث عمل صاحبها استاذاً في قسم مشترك للدراسات النفسية والاجتماعية لفترة طويلة ، واثناء صياغته لتلك النظرية . وعلى الرغم من هذه الميزة

(١) و (٢) المصدر نفسه ، المكان نفسه .

الواضحة للنظرية ، الا أنه يؤخذ عليها تضمناها لكثير من المفاهيم التي تعتمد على تكوينات فرضية (hypothetical constructs) كمنظم الشخصية مثلاً ، ولم تجر أية محاولة لاثبات صحتها تجريبياً في حدود علمنا ، (١) .

ويدهم نظرية حسن الساعاتي ، فيما توصل اليه من أن الجناح ، لعدة عوامل متكاملة ، موجود في التكوين الاجتماعي النفسي لكل فرد ، ما كتبه « جن بارن ميز » (John Barron Mays) الباحث الجنائي الانجليزي ، الذي استخلص من وقائع المجتمع البريطاني ، منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، أن البناء الاجتماعي قد تغير نتيجة هجرة اعداد كبيرة من سكان المستعمرات البريطانية التي حصلت على استقلالها ومن جنسيات مختلفة للامانة الدائمة والعمل في الجزائر البريطانية ، وأن الممارسات المستترة التي تعد في حقيقتها خارجة على القانون قد انتشرت ، ومن أمثلة ذلك التهرب من الضرائب ، والاتجار في السوق السوداء ، وتقاضي خلو رجل من المستأجرين ، وتحقيق بعض الشركات ارباحاً باهظة من تعاملاتها مع بعض الوزارات ، الأمر الذي يشكك في سلامة اجراءاتها ويؤكد تقاضي الكثير من الموظفين « عمولات » في شكل رشوة ، وانغماس بعض ذوي المناصب الكبرى والحساسة في المבלذات الجنسية والمؤامرات الاجرامية . وقد جعله ذلك يقتنع براء العلماء الذين يرون أن الاجرام من طبيعة النظام الاجتماعي ، والنتيجة للحمية لزعزعة القيم في المجموعات والجماعات والمجتمع بوجه عام ، وانتشار اللامعيارية وتعرض الشباب للاميطات الناجم عن تطلعاتهم غير المعقولة ، او التي لا يمكن تحقيقها لضعف الجهد الذي يبذلونه (٢) . وتصبح الصورة عن المجتمع البريطاني أكثر وضوحاً وواقعية ، اذا ما أضفنا ما تكشف عنه

---

(١) حسن عيسى ، « بيئة السجين : في ماضيه ، وحاضره ، وتأثيراتها على سلوكه » ، الندوة العلمية الاولى : الممجون : مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية ، ص ١ - ٦٥ .

(٢) انظر :

التحقيقات مع رجال الشرطة ، من سوء استخدام السلطة ، مما كان له اثر فى احداث الشغب التى قام بها الملونون أساسا فى بعض المدن البريطانية الكبرى فى صيف ١٩٨١ ، ومن الاهدال الفاضح للحراسة الامنية فى القصر الملكى الرسمى فى لندن ، وقرار الحارس الملكى الخاص بأنه سبق له ان مارس علاقات جنسية مثلية ، ومن « فضائح فساد جديدة فى أجهزة البوليس ، مما اثار عاصفة سياسية فى الأوساط السياسية ، ودعا بعض أعضاء المعارضة الى استدعاء البرلمان من أجازته الصيفية ( عام ١٩٨٢ ) لعقد جلسة خاصة . وقد صرح « آرثر هاملتن » أحد رؤساء البوليس السابقين - فى حسيدين تلفزيونى - بأن كبار المسئولين فى البوليس أوقفوا الكشف عن الفساد بين أكثر من خمسة وعشرين ألفا من العاملين فى المباحث « سكتلانديارد » ومقار البوليس » (١) .

ولذلك لم يكن الباحث الجنائى البريطانى « ولكك » (Willcock) مغاليا عندما ضمن تقريره عن جناح الاحداث ، الذى أعده لمجموعة ملاحظة الجماهير (Mass-Observation) ، فصلا بعنوان : « كل واحد جانح » ، عرض فيه حالات لأفراد من مختلفى المهن والطبقات فى المجتمع البريطانى ، فى عام ١٩٤٩ ، ذكر كل منهم أنه سبق له ( أو لها ) أن استولى ، بدون أى حق ، على أشياء من ممتلكات مصالح وإدارات حكومية أو شركات ، كان يعمل ولا يزال يعمل فيها ، وعلى أشياء من فنادق أو مطاعم أو مشارب أو مكتبات أو متاجر أو مستشفيات أو مدارس ، أو مصانع (٢) .

وإذا كان ذلك قد حدث ولا يزال يحدث فى المجتمع البريطانى المتغير ، الذى كان لحقبة طويلة مثالا للانضباط والالتزام ، وكذلك قد حدث ولا يزال

---

(١) الأهرام - الأرياء ، ٤ آب ( أغسطس ) ١٩٨١ ، تحت عنوان : فضائح جديدة بالبوليس البريطانى تثير عاصفة سياسية .

(٢) انظر :

H. D. Willcock, Report on Juvenile Delinquency, pp. 31-36.

يحدث في المجتمعات الأوروبية والأمريكية ، كما تشهد بذلك بحوثهم الجنائية ، وكلها مجتمعات متقدمة غنية ، كما أنها رأسمالية ، فهو كثير الحدوث ، بشكل أن يأخر ، في المجتمع الروسى ومجتمعات الكتلة الشرقية ، كما سبق أن بينا ، وكذلك هي مجتمعات العالم الثالث ، بنسب متفاوتة نظرا للفروق البنائية والنسبية الاجتماعية المميزة بينها . والذي يمكن استقراؤه مما تقدم ، هو أن أى مجتمع لا يمكن أن يخلو من الاجرام ، طالما هناك تنظيم اجتماعي ونظم اجتماعية تراعى فيها قوانين ولوائح وقواعد اجتماعية ضابطة رسمية وغير رسمية شتى ، وما دام يمر كل مجتمع في عمليات تغير واسعة النطاق ، ذات سرعات متفاوتة تضغط على أعصاب الأفراد ، وتجعلهم متوترين قلقين هيارى ، أمام حاضر يعجزون عن ادراك ابعاده وفهم مجريات أموره ، ومستقبل غامض لا يستطيعون اجتلاء ما تخبؤه لهم أيامه . فتتفاعل نوازغ الفل في النفوس بأشكال شتى ، وتفصح عن ميل شديد للخروج على القانون . وهذا ما تبلوره نظرية التحليل الاجتماعى للشخصية التى صاغها الاجتماعى والجنائى المصرى حسن الساعاتى فى آخر الضميينيات .

ويعد ذلك بأحد عشر عاما ، يقرر النفسى والجنائى الألمانى البريطانى « هانز ايزنك » (Hans Eysenck) بوضوح : « أن الاجرامية (criminality) منسمة دائمة من النوع الواحد ذاته كالذكاء ، أو الطول ، أو الوزن . ويمكن القول على نحو متكلف بأن كل شخص إما أن يكون مجرما أو لا يكون . ولكن ذلك يكون افراما فى التبسيط بشكل جسيم مثلما يكون غير صحيح . أن المجرمين يتفاوتون فيما بينهم ، من أولئك الذين يسقطون مرة واحدة لا عودة لها ، الى أولئك الذين يمضون معظم حياتهم فى السجن . ومن الواضح أن الفئة الثانية ذات اجرامية أكثر فى تكوينها عن الفئة الأولى . وبالمثل ، فإن الأشخاص الذين لم يدانوا بجرائم قد يتفاوتون أيضا ، الى حد بعيد ، من حيث الصفة الأخلاقية . فبعضهم قد يكونون فى الواقع قد ارتكبوا جرائم لم يقبض عليهم فيها مطلقا ، أو اذا كانوا قد قبض عليهم ، فريما تكون الحكمة قد أولتهم نظرة متساهلة . وبعضهم لا يكونون قد رضخوا مطلقا لأى

اغراء • فمن وجهة نظر منطقية ، افن ، لا يمكننا اعتبار المجرمين على انهم مميزون تماما عن باقى السكان • انهم بكل بساطة يمثلون الحسد الاقصى . لتوزيع متصل للذكاء ، يمتد علوا من نسبة نكاه . متوسطة الى نسبة عالية جدا لطالب او حتى لمبقرى » (١) •

وغنى عن البيان أن نظير « أيزنك » يقترب الى حسد ما من نظير الساعاتى ، ولكن تشيع الاول بعلم النفس ، الذى يظهر فى اعتباره الاجرامية كالذكاء أو الطول أو الوزن ، وبخاصة من ناحية أنها تمثل الطرف الأكثر حدة فى التوزيع الاحصائى للسكان من نواحى هذه السمات ، فى شكل منحنى الجرس ، نقول أن تشبيعه بعلم النفس التعليمى جعله يلقى بالا للعوامل الاجتماعية الفاعلة ، التى تدبرها تدبرا شريطيا فى تنظيراته النفسية السلوكية . القائمة على ما اعتبره « ثورة بافلوفية » ركبت المد الفكرى لتفسير الظواهر بالتهيج الوضعى ، بعد الثورتين « الكوبرنيكية » فى علم الفلك و « الداروينية » فى علم الأحياء • وقد يعترض معترض على كل من نظرتى الساعاتى وإيزنك ، على أساس انهما صبيقتا فى اطار مرجعى رأسمالى ، يجعلهما غير صالحتين للمجتمع الاشتراكى • لكن يجب الا يغيب عن اليال أن الطبيعة البشرية لا تتغير ، وأن التنظيم الاجتماعى موجود فى كل من المجتمعين ، وأن هياكل التنشئة الاجتماعية فيهما متشابهة ، وأن التغير الاجتماعى حادث أيضا فى كل منهما ، وأن الصراع كائن فيهما بين القديم والجديد ، وبين الأجيال ، وبين ذوى النفوذ وأولئك الذين لا حول لهم ولا قوة (٢) •

ونختتم هذا الباب بذكر البحث الذى قام به أيضا حسن الساعاتى فى منتصف الأربعينيات من القرن الحالى ، ليتقصى أسباب جناح الأحداث فى مصر • وقد توصل من الشق الاحصائى لبحثه الى أن هذه الظاهرة أكثر انتشارا فى الحضر منها فى الريف ، وتتركز أساسا فى القاهرة والاسكندرية .

Hans Eysenck, Crime and Personality, p. 74.

(١)

(٢) انظر ما قبل ، ص ٩٢ •

أكبر مدينتين في القطر ، كما استطاع صياغة نظريته عن مناطق الجناح في المدينة وأنها تنقسم قسمين : مناطق فقير وخيخ ومناطق جندب ، كما اشرنا في الباب الأول ، وتوصل من الشق الميداني لبحثه الذي أجراه على ٨٠٠ ولد وفت من الجانبين الموجودين في اصلحيات الأحداث ، كونوا للمجموعة التجريبية التي قارنتها بمجموعة ضابطة مكونة من عدد مماثل من غير الجانبين الذين تتشابه أحوالهم مع أحوال أحداث المجموعة التجريبية ، الى « ان الاجرام والتشرد يرجعان الى ظروف معينة تتدخل فيها عوامل شتى بشكل خاص وترتيب معين ، واختفاء عامل واحد أو ظهور عامل جديد لم يكن في الحساب كفايل بتغيير الظروف ، فتتغير النتيجة النهائية تبعا لذلك » فقد لاحظنا ان بعض الأحداث العاديين قد فقدوا آباءهم أو أمهاتهم أو الاثنين معا ، وأن قليلا من هؤلاء الأحداث يشتغلون وسط أحوال عمالية سيئة ، وأن كثيرا منهم في فقر شديد ، وأن بعضهم أغبياء أو ضعاف عقول ، وأن منهم ذوي المبادئ الأخلاقية الضعيفة ، ولكن على الرغم من ذلك كله ، لم يفقد أحد منهم صوابه ويرتكب جرما يعاقب عليه القانون .

« وأنا لا نشك في أن خلاص هؤلاء الأحداث غير الخارجين على القانون . إنما يعزى الى حقيقة بالغة الأثر ، وهي أنهم لم يكونوا مهملين كل الاهتمام ، ولم يعلوا الاجرام ولم يشسجموا على التشرد ، بل كانوا في رعاية الهم وذويهم . وفي حالة وفاة هؤلاء ، أو إهمالهم أو عدم استطاعتهم القيام بواجبهم لأي أمر من الأمور ، قبض الله لهم من يشرف عليهم ، ويعنى بشئونهم من الجيران الرحماء أو الأصدقاء الصلحاء أو « اسطوط » الهنة الكرماء . ومن حسن الحظ أن الأطفال المصريين لا يعتبرون هذا الاهتمام من هؤلاء الناس تطفلا أو تدخلا في شئونهم ، لأنهم يرون منذ نعومة أظفارهم على أحترام الكبار وتبجيلهم والاستماع الى نصائحهم وأرشادهم .

« وقد لوحظ أن كثيرا من الجانبين الذين نزعوا من الريف أو البلاد الصغيرة الى القاهرة ، قد وقعوا ، لسوء الحظ ، في أيدي نساء فاسدات ورجال غلاظ الأكباد فاستغلوهم في تحقيق مآربهم الدنيئة ، وعلموهم السرقة

والتشلل ، وشجعوهم على الفساد . وهكذا نرى أن سلوك الصغار يتوقف الى حد كبير جدا على سلوك الكبار ومعاملتهم . فإذا كان الكبار محبين للخير أولوهم العناية والرعاية اللازمين ، أما إذا كانوا قاسيين جهلة أهملوهم أو قابوهم الى سبيل الضلال ، وأوردوهم موارد الاجرام . ولذلك يمكننا أن نعلن دون أدنى تردد أن اجرام الأحداث وتشردهم فى مصر مشكلة الكبار الى حد بعيد ، (١) .

ولابد أن نشير فى ختام هذا الفصل ، الى أننا ركزنا اهتمامنا حول أهم المدارس وأبرز الاتجاهات وأعمق الآراء التى ظهرت أو أبديت لتقصى أسباب الخروج على القانون فى شتى الصور . ولكن هناك اتجاها محبدا لا يتناولها أغلب الكتاب فى مؤلفاتهم عن الجريمة والجناح ، لأنه فريد ومعرض لكثير من الانتقادات ، ولأنه لا يرقى الى مستوى مدرسة فكرية جنائية ذات اتجاهات متعددة ، كذلك التى عرضناها فيما سبق . وقد رأينا عرض هذا الاتجاه ، الذى يعرف بالاتجاه الطبيعى أو المناخى ، مستوفيا ، ومفصلا أنه لا تزال هناك بحوث فى محيط الجريمة تولى هذا الاتجاه شيئا من الاهتمام .

فبعض الباحثين قد لفت نظرهم ما قد يكون هناك من علاقة سببية بين الاجرام والجناح وأحوال الطقس فى فصول السنة الأربع وتغيراته ما بين البرودة والحرارة ، وكذلك فى كل يوم من أيام السنة ليلا ونهارا ، فاتجهوا الى بحث ظاهرة الاجرام على أساس هذه العلاقة ، وأطلقوا على اتجاههم هذا : الاتجاه الطبيعى أو المناخى لتقصى أسباب الخروج على القانون . وذلك لأن تغير المناخ حرارة وبرودة واعتدالا فى أيام السنة وفصولها ، من الظواهر الطبيعية الناجمة من دوران الأرض حول نفسها فى اليوم الواحد ودورانها حول الشمس خلال سنة كاملة .

---

(١) حسن الساعاتى ، فى علم الاجتماع الجنائى ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .



### الاجرام نتيجة الاحوال الجوية :

ليس بمستغرب على التفكير البشرى الذى شغل بالبحث عن اسباب الاجرام ، وريط بينه وبين ظواهر متنوعة : بيولوجية ونفسية وعضوية واجتماعية ، ان يلحج ايضا نوعا من العلاقة بينه وبين الظواهر الجوية. اى الطبيعية ، التى تتعرض لتغيرات ملحوظة ليلا ونهارا ، وعلى مدار فصول السنة . وهذا ما فعله كل من ابن خلدون و « منتسكيو » اللذين فسرا اخلاق البشر بالعوامل الطبيعية . اما ابن خلدون فقد تناول فى المقدمتين الثالثة والرابعة من الفصل الاول من الكتاب الاول فى مقدمته ، اثر المناخ فى سمات البشر وشيخهم واخلقهم وخصائصهم القومية . ويقول فى المقدمة الخامسة عن سكان بعض المناطق فى الاقاليم المعتدلة ، وهم اهل القفار ، انهم وان كانوا فاقدين للحبوب والادم : « احسن حالا فى جسامهم واخلقهم من اهل التلول المنغمسين فى العيش ، فالوانهم اصفى وابدانهم ابقى واشكالهم اتم واحسن ، واخلقهم ابعد من الانصراف ، واذهانهم اتقب فى المعارف والادراكات » (١) . وبعد ذلك باريعمائة وثمانية وخمسين عاما ، او فى عام ١٨٣٥ على وجه التحديد ، حاول العالم البلجيكي « كتليه » (Quetelet) ان يبين اثر الفصول الاربعة فى الخروج على القانون ، واستطاع بالطريقة الاحصائية ان يثبت ان جرائم العنف ، كالقتل والاغتصاب والضرب تكثر فى فصل الصيف ، وان جرائم المال ، كالمرقة والنصب تكثر فى فصل الشتاء، حيث يزداد الشعور بالفقر والحاجة الشديدة . وقد اقتفى اثر « كتليه » بعض الباحثين الذين امكنهم ، باستخدام الطريقة الاحصائية ايضا ، اثبات العلاقة بين ارتفاع درجة الحرارة او هبوطها وارتكاب جرائم معينة . فالجرائم الجنسية ، كالاغتصاب وهتك العرض ، عندهم تكثر فى اواخر الربيع ، فى شهر ايار ( مايو ) على وجه الخصوص ، وفى الصيف ، عنها فى الخريف او الشتاء .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ، ص ٨٧ .

ومهما يكن من نتائج هذه البحوث ، التي تتجه اتجاها طبيعيا أو مناخيا مستخدمة الطريقة الاحصائية ، فإن الباحث الخبير لا يثق فيها الا بمقدار ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن الوسائل الاحصائية تيسر للمباحث غير الموضوعي للبرهنة على ما يريد اثباته ، وكذلك دعم ما ينبغي نفيه . وقد اكسبها ذلك الحكم اللاذع الوارد في القول للشائع بين الباحثين العلميين : « ذلك أكاذيب ، وأكاذيب ملعونة ، والاحصاءات » .

٢ - أن القبض على المتهمات بممارسة البغاء على أية من الصور ، بواسطة رجال الشرطة ليس منتظما على مدار اشهر السنة . وإنه في حالات كثيرة ينشط جهاز الأمن لمسبب من الأسباب ، فيزداد عدد من يتم القبض عليهم . وربما كان هذا النشاط نفسه ، وليست ممارسة البغاء نفسها ، مرتبطا بتغيرات إدارية أو تنظيمية على مدار اشهر السنة . وبناء على ذلك يكون توزيع إحصاءات القبض على المتهمات على المدار نفسه غير سليم ، وبالتالي لا يعتمد عليه .

٣ - أن ازدياد نشاط البغايا في بعض الشهور ، ليس ناتجا عن تآثرهن بدرجة الحرارة فيها ، وإنما هو بسبب عوامل اجتماعية . فمثلا ، كشف مسح البغاء في القاهرة عن أن ممارسته تزداد في أوائل الشهور الميلادية ، وفي الأعياد (١) . وقد كان مما لاحظته رجال الآداب ازدياد نشاط البغايا بعد لفتها امتحانات طلبية الجامعات في حزيران ( يونيو ) ، أي بداية الصيف ، وعند افتتاح الجامعات في تشرين أول ( أكتوبر ) ، أي وسط الخريف ، ويوصل الطلبة من المناطق الريفية إلى القاهرة ، في أيلول ( سبتمبر ) ، قبيل بداية العام الجامعي في بداية الخريف .

---

(١) انظر البغاء في القاهرة : مسح اجتماعي ودراسة إكلينيكية . ص ٦٤ .

الفصل الرابع

جناح الأحداث



## تمهيد :

سنتناول في هذا الفصل ظاهرة خروج الأحداث على القانون ، المعروفة اصطلاحا بالجناح ، في كل من مصر ولبنان ، وذلك لتوافر بيانات ومعلومات لدينا عن هذه الظاهرة في كل منهما .

تدل احصاءات جناح الأحداث في مصر بوضوح ، على أن هذه المشكلة بارزة في المحافظات ، وبخاصة القاهرة والاسكندرية ، ولذلك يمكن القول بأن مشكلة جناح الأحداث في مصر ، مشكلة المدن أكثر منها مشكلة القرى (١) وتتفق هذه النتيجة مع ما وصل اليه من قاموا ببحث مشكلة جناح الأحداث في الدول التي اهتمت بدراستها (٢) .

ويتضح من تلك الاحصاءات أيضا ، أن الجنايات التي يرتكبها الأحداث قليلة جدا على وجه العموم ، وأن أغلبها من أنواع الضرب الذي ينشأ عنه عاهة ، وهتك العرض والعود الى ارتكاب الجريمة نفسها . أما الجنايات الأخرى ، كالقتل والشروع فيه ، والضرب المفضي الى الموت ، واشغال الحرائق عمدا ، والتزوير ، فقليلة بشكل لاقت (٣) .

أما فيما يتعلق بالجناح التي يرتكبها الأحداث ، فأغلبها الضرب، والعرق، والاحتيل ، والنصب ، وخيانة الأمانة ، والاصابة الخطأ ، والمساعدة في الاتجار بالمخدرات ، والفعل الفاضح ، واتلاف الزراعة ، وتسميم المواشي . وهاتان الجريمتان الأخيرتان تتعلقان بالمناطق الريفية (٤) . وقد

(١) انظر حسن الساعاتي ، في علم الاجتماع الجنائي ، ص ٦٠ .

(٢) انظر محمد عارف ، المصدر السابق ، ص ٤٨٧ - ٤٩١ .

(٣) و (٤) انظر حسن المبعاتي ، في علم الاجتماع الجنائي ص ٦٤ - ٧٠ .

كثرت في العصر الحاضر جرائم سرقة السيارات للقتل بها واشباع الرغبة في قيادتها ، وسرقة بعض قطعها لبيعها والتمتع بثمنها (١) .

أما المخالفات التي يرتكبها الأحداث ، فلنفعال خارجة عن القوانين واللوائح العمومية ، والراحة العامة ، والآداب العامة ، والأملاك .

ومع الأسف ، لا يمكن استخلاص مثل هذه النتائج بخصوص لبنان ، لما أخذت تمر به من أحداث جسام ، منذ اندلاع الحرب الأهلية فيها في الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٧ ، ثم عدم استقرار الأوضاع الأمنية فيها إلى بدأ الاحتلال الاسرائيلي والحرب بين القوات الاسرائيلية والقوات الفلسطينية والمشاركة في صيف ١٩٨٢ .

#### تصنيف الأحداث الجانحين في مصر :

يتضح من احصاءات الأحداث الجانحين ، أن نسبة الذكور عالية جدا ، إذا ما قورنت بنسبة الاناث ، إذ تقدر بـ ٤ : ١ ، ويستخلص من ذلك أن جناح الأحداث مشكلة اخص بالذكر منها بالاناث . ولا غرابة في ذلك فالبنات في الشرق يلقين من الهن وذويهن حماية واشرافا كبيرين ، ولذلك تقل ذنوبهن بشكل ملحوظ للذكور .

كذلك يتبين من الاحصاءات نفسها أن اعمار الأغلبية الساحقة من الأحداث الجانحين ، تقع في الثانية عشرة والثالثة عشرة ، أي وهم في سن ترك المدارس الابتدائية إذا كانوا قد ذهبوا إليها . كما أن الثالثة عشرة هي السنة التي يبدأ فيها تحول الفتى ، والفتاة خاصة ، من مرحلة ما قبل المراهقة نفسها . وغالبا ما ينتج عن هذا التحول مشكلات محيرة لكل منهما ،

(١) كثيرا ما تنشر الصحف اليومية اخبارا مختلفة عن هذه الجرائم الحديثة . انظر على سبيل المثال « يسرق سيارة تموين ويبيع ميكلا ويغير معاملها » و « حدث صغير يسرق السيارات للقتل بها » الاهرام ، ٧ أغسطس ( ب ) ١٩٨١ .

كذلك لمن يتعامل معهما من الكبار . كما يتضح أيضا أن أغلبهم من الخدم، وليس هذا بمستغرب فإن الخدمات مازالت يعاملن في أكثر الحالات معاملة سيئة ، كما اتهم على درجة بالغة من الجهل ، وكثيرات منهن على درجة متدنية من الذكاء ، الأمر الذي يعمل على عدم تحمس أهلن لارسالهن الى المدارس التي ترغب في تشفيرهن أكثر من الذكيات الواعيات لحقوقهن .

### قضايا الجنائية

المعاملة القانونية للأحداث الجانحين في مصر ولبنان :

هناك تشابه كبير بين المواد الخاصة بالأحداث الجانحين ، في كل من قانون الأحداث المصري الجديد وقانون العقوبات اللبناني ، وبخاصة من حيث بدء المسؤولية الجنائية ، وتصنيف الأحداث من حيث تصرف المحاكم معهم ، حتى أن الباحث ليقنع بأن ذلك التشابه لابد أن يكون ناجما عن تأثيرات تشريعية متشابهة ، أن لم تكن واحدة . ولا غرابة في ذلك ، فقد نقلت مصر القانون الجنائي الفرنسي ثم الإيطالي ، ثم في إيطاليا منذ بداية النصف الثاني من القرن الثاني من القرن الحالي . أما لبنان فقد كانت تحت الانتداب الفرنسي حقبة طويلة حتى إعلان الاستقلال سنة ١٩٤٢ . وقبل شرح المعاملة القانونية الحالية للأحداث الجانحين في كل من مصر ولبنان ، يحسن أن نعطى فكرة من التصرف مع الأحداث ، قبل صدور قانون العقوبات في كل من الدولتين . ولما كانت كل منهما قد وقعت تحت الحكم العثماني أمدا طويلا ، فإن الشريعة الإسلامية كانت تطبق فيهما بخصوص الأحداث الجانحين . وهذا ما سنتناوله في اللمحة التاريخية التالية .

### ١ - لمحة تاريخية :

من الأمور المتواضحة عليها أن سن التمييز في الإسلام تبدأ عند بلوغ الصغير نهاية السنة السابعة من عمره ، وأن سن المراهقة للصبي تسع سنوات ، وللصبي اثنتا عشرة سنة كاملة . أما البلوغ فيظور علامات المعروفة عند الفتى والفتاة . فلن تأخر ظهورها ، يحكم ببلوغها عند اتمام

كل منهما السنة الخامسة عشرة من عمره . وهكذا تعتبر نهاية السنة الخامسة عشرة ، الحد الفاصل في حياة الفرد المسلم بين الطفولة والمراهقة من ناحية ، والرجولة والأنوثة من ناحية أخرى . ومعنى ذلك أن كلا منهما يصبح بعد بلوغه هذه السن ، مسئولاً كل المسئولية عن جميع أفعاله وأقواله ، ما لم يكن سفيهاً أو معتوهاً (١) .

أما الأحداث دون الخامسة عشرة فكانوا يقسمون فئتين : الأولى تشمل من هم دون السابعة ، ويعدون غير مميزين . وعلى هذا الأساس لا يسألون عن تصرفاتهم القولية والفعلية ، كالاتلافات والجرائم ، على أن تعرض الاتلافات في مآلهم ، فيدفعها أولياؤهم أو الأوصياء عليهم . وتشمل الفئة الثانية من تتراوح أعمارهم ما بين السابعة والخامسة عشرة ، ويعدون مميزين . وعلى أوليائهم تأديبهم ، وتعليمهم القراءة والكتابة ، والدين ، والحرف التي تناسبهم ، وكذلك زجرهم إذا أخطأوا . وكان عقاب من أتي منهم جرماً متروكاً للمقاضي ، الذي كان يضع في موضع الاعتبار تاريخ حياة كل حدث مخالف ، ثم يفصل في أمره بما يناسب حاله ، بآية وسيلة من الوسائل الآتية : التوبيخ أو التأنيب البدني بالضرب بالعصا ما دون الحد ، أو تسليم الحدث لوأاليه ، أو تسليم الحدث لشخص مؤتمن . كما كان للمقاضي الحق في معاقبة الآباء الذين يهملون أطفالهم أو يشجعونهم على اقتراف الجرائم (٢) .

تلك هي الأسس التي بنيت عليها فيما قبل مختلف التشريعات الخاصة بالأحداث الجانحين . وقد سار الحال على هذا المنوال في مصر إلى يومنا

(١) انظر الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ، مائتي ٤٩٤ و ٤٩٥ .

(٢) انظر :

M. Sami, "Traitement de l'Enfance Coupable ou Moralement

Abandonnée", L'Egypte Contemporaine, Vol. IV, 1913, p. 580.



سنة ١٨٨٢ ، المعروف بقانون نابليون • وقد عدل هذا القانون ، الصادر سنة ١٨٨٢ ، تعديلا جوهريا في قانون العقوبات لسنة ١٩٠٤ ، ثم في قانون العقوبات لسنة ١٩٢٧ ، الذى خصص فيه الباب العاشر للأحداث الذين يخرجون على القانون ، بأية صورة من الصور التى ينص على العقوبة عليها بأى شكل من الأشكال ، فى مواد المشر التى كان يحتوى عليها هذا الباب الذى عنوانه : « المجرمون الأحداث » (١) وكان هناك قانون خاص بالأحداث المشردين سن سنة ١٩٠٨ ، ثم ألغى يصدر قانون آخر سنة ١٩٤٩ بشأنهم ، كان فى حينه يعد بظرفه فى معاملتهم معاملة تتسم بالحماية والرعاية . وقد عرّف المبحث المجرّد فى ذلك القانون ، بأنه أى نكز أو انشئ لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، يضبط فى أى حال من الأحوال الآتية : -

( أ ) إذا وجد متسوّلًا ، أو يعرض سلما تافهة أو يقوم بالعاب بهلوانية يخفى بها تسوله •

( ب ) إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات •

( ج ) إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفساد الأخلاق أو القمار ، أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال •

( د ) إذا خالط المشردين أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهروا بسوء الخلق •

( هـ ) إذا كان سييء السلوك مارقا من سيطرة أبيه أو وليه ، أو وصيه أو أمه ، إذا كان الولي متوفى أو غائبا أو عديم الأهلية •

---

(١) انظر « الباب العاشر : المجرمون الأحداث » ، قانون العقوبات المصرى رقم

( و ) إذا لم يكن له محل إقامة مستقر ، أو كان يبيت عبادة في الطرقات .

( ز ) إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن ، وكان أيواء متوفيين أو مسجونين أو غائبين .

وقد كان من أهم النصوص الواردة في هذا القانون ، ذلك النص الذي يجيز للقاضي تسليم الحديث المشرد لشخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره ، إذا كان أيواء متوفيين أو مسجونين أو غائبين ، ولم يكن له من له حق الولاية على نفسه ، أو كان له ولي ، ولكنه لا يقوم بولايته أو كان غير أهل لذلك . وفصلا عن ذلك ، تضمن القانون موادا خاصة بالأجراءات المتعلقة بتنفيذه ، ونص بشكل لا غموض فيه على أن يكون نظر طلبات النيابة الخاصة بالأحداث المشردين في جلسة سرية . كما أنه نص على جواز وضع الحدث المشرد مؤقتا ، في معهد من المعاهد الخاصة لاصلاح الأحداث يكون معترفا بها من وزارة الشؤون الاجتماعية الى أن يفصل في أمره . وكذلك جعل القانون نيابة الأحداث لأول مرة ، الهيئة التي تقدم اليها التقارير الاجتماعية ، وأجاز لها ، بناء على هذه التقارير ، أن تطلب الى المحكمة إعادة النظر في أحكامها بما تراه ملائما لحالات الأحداث . وقد أبقى القانون على فكرة العقوبة غير المحددة ، التي كان قد نص عليها في القانون السابق الذي كان قد أصدر سنة ١٩٠٨ . ولكن المشرع احتاط فجعل حدا الأدنى سنتين ، وهي مدة تعد كافية الى حد كبير ، لتعليم الحدث حرفة تتقنه وتعوده عادات حسنة تجعله يشق طريقه في المجتمع بسهولة . كما حافظ القانون على عدم النص على حد أدنى لسن الحدث المشرد ، فجعل الدولة مسئولة عن كل حدث دون الثامنة عشرة تنطبق عليه إحدى الفقرات السبع الآتية الذكر ، مهما صغرت منه . ولقد أنصف المشرح كذلك بالنص على معاقبة من يخفي حدثا حكم عليه بمقتضى ذلك القانون ، أو يشجعه ويساعده على الفرار من مؤسسات الاصلاح ، إذ كثيرا ما كان يعيق تنفيذ القانون السابق ، أهل السوء ممن يفسدون الأحداث ويشجعونهم على التشرد كوسيلة من وسائل الكسب . ثم

يساعدونهم بعد ذلك على الهرب ، تخلصا من تنفيذ الاجراءات التي لا تهدف الا الى مصلحتهم بانتشالهم من تشردهم وحمايتهم ورعايتهم . وبناء على ما تقدم من أحكام واجراءات تدل على روح ذلك القانون الانسانية التقدمية ، فقه رأى ، بعد مناقشة طويلة وحامية في الهيئة التشريعية التي صاغته ، تغيير كلمة « المشردين » ، التي كانت تصف الأحداث في القانون السابق فتتسبب فعل التشرد اليهم ، الى كلمة « المشردين » ، على أساس أن سبب تشردهم هو المجتمع الذي اسلمهم الى حالات التشرد التي نص عليها ووصفها (١) .

ولئن كان ذلك القانون قد عد ، في حينه ، خطوة تقدمية كبيرة ، بحيث كشف عيوب المواد الخاصة بمن اسماهم « المجرمين الأحداث » في قانون العقوبات السابق صدوره قبله بأثنى عشرة سنة ، الا أنه جبار تدريجيا ، في ضوء ما أجرى من بحوث وما عقد من مؤتمرات وحلقات دراسية وما اكتسب من خبرة ، بادى القصور ، كما أصبحت مواد الباب العاشر من قانون العقوبات المشار اليها آنفا ، واضحة التخلف . وهذا ما حدا بالمستولين الى اعادة النظر في ذلك القانون وتلك المواد في قانون العقوبات ، معا وفي آن واحد ، ثم الخروج بقانون واحد حديث متقدم وشامل ، وهو القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

#### ٢ - معاملة الأحداث الجانحين وفق قانون العقوبات اللبناني وقانون الاحداث المصري :

يتناول معاملة الأحداث الجانحين في لبنان ، قانون العقوبات الصادر بمرسوم اشترعى من رئيس الجمهورية في اول اذار سنة ١٩٤٢ ، الذي عدل سنة ١٩٤٨ ، وذلك في الفصل الرابع ، من القسم الثاني من الباب الرابع ، الخاص بالقصر . ويحتوى هذا الفصل على ثلاث مواد شاملة لأنواع المعاملات القضائية التي يعاملون بها في حالة خروجهم على القانون :

---

(١) انظر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين .

بالضوء المنصوص عليها فيه ، وهى المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٤٠ (١) . هذا فضلا عن المواد ١١٨ - ١٢٨ التى يشتمل عليها الفصل الثالث ، من الباب الثانى ، الخاص بتدابير اصلاح الأحداث الجانحين . ومقارنة هذا القانون الذى يحتوى على أحكام وإجراءات تعد ، الى درجة كبيرة ، تقدمية ، بقانون الأحداث المصرى الحديث المتقدم والشامل ، ستوضح أمور كثيرة بخصوص نظرة كل منهما الى الأحداث ، الذين يعدم القانون اللبنانى « قصر » يحتاجون الى حماية ، فى حالة خروجهم على مواد قانون العقوبات الخاصة بهم ، والى حماية ورعاية ، اذا ضبطوا فى حالة تشرد أو تسول ، وهنا يعدم أيضا خارجيين ، فى الوقت ذاته ، على قانون العقوبات ، بينما يعدم القانون المصرى « أحداثا » تتوافر لهم الخطورة اجتماعية ، اذا تعرضوا للانحراف الذى بين حالاته الثمانية ، وهى :

- ١ - التسول ، ويعد من أعماله عرض سلع أو خدمات تافهة أو القيام بالمعاقب بهلوانية أو غير ذلك مما لا يصلح موردا جديا للعيش .
- ٢ - ممارسة جمع أعقاب المسسجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات .

- ٣ - القيام بأعمال تتصل بالمعارة أو الفسق أو بإفساد الأخلاق أو القمار أو المضدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها .

- ٤ - عدم وجود محل إقامة مستقر أو المبيت عادة فى الطرقات أو فى أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت فيها .

- ٥ - مخالطة المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة .

---

(١) انظر قانون العقوبات : مع تعديلات لغاية اول شباط ١٩٦٠ والمادة ٢٣٩ الفيت بقانون ٥ شباط ( فبراير ) ١٩٤٨ .

٦ - اعتياد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب .

٧ - المتعلقه العنيفه والمروق من سلطة الأب أو ولي الأمر أو الوصي أو من سلطة الأم في حالة وفاة الولى أو غيابيه أو عدم أهليته .

٨ - عدم وجود وسيلة مشروعة للتعيش وعائل مؤتمن (١) .

ويلاحظ أن هذه الحالات هي نفسها التي نص عليها قانون الأحداث المشرعين رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ ، التي سبق إيرادها ، مع أنحال بعض تعديلات أهمها إضافة الحالة رقم ٦ ، وهي اعتياد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب وإضافة المخدرات الى الجرائم المنصوص عليها في الحالة رقم ( ٣ ) والتي اذا قام بأعمال تتصل بها أو بخدمة من يقومون بها يعد ذا خطورة اجتماعية .

والأمور التي تتضح من المقارنة بين القانونين ، يمكن تلخيص أهمها في الفقرات التالية :

١ - أولاً - يتناول القانون المصرى الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من أعمارهم ، وقت ارتكاب جرائمهم أو عند وجودهم في حالات التعرض للانحراف التي تتوافر فيها الخطورة الاجتماعية لهم . وهكذا لا يحدد حدا أدنى لأعمارهم كما كان يفعل قانون العقوبات المصرى في باب العاشر الذى ألفى ، أو كما يفعل الآن قانون العقوبات اللبنانى ، الذى يبين تعامله مع القصر الجانحين أو الذين يضبطون في حالة تشرد أو تسول ، عند بلوغهم السابعة من العمر . ذلك لأن هناك صفارا يكونون في حاجة الى حماية أو رعاية ، وهم نون السابعة من العمر ، اذ كثيرا ما يوجدون في حالة من الحالات (١) أو (٢) أو (٤) أو (٥) أو (٨) من المادة (٢) من القانون ، أو يعمدون على السرقة منذ نعومة أظفارهم . ولذلك نصت المادة (٢) على أن الخطورة الاجتماعية تتوافر للمحدث

---

(١) انظر قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، المادة ١ .

الذى تقل سنه عن السابعة. اذا تعرض للانحراف فى الحالات الثماني التى اوردناها آنفا ، او اذا صدرت منه واقعة تعد جنائية أو جنحة • أما قانون العقوبات اللبناي فلا يتناول من هم • نون السابعة من العمر ، معتبرا ايهم عديمى المسئولية فلا تقام أى دعوى عليهم • ولكن ذلك يعنى فى الوقت ذاته حرمانهم من الحماية أو الرعاية •

ثانيا - يقسم القانون المصرى الأحداث ، من حيث التدابير والعقوبات الى فئتين : الأولى من لا تجاوز أعمارهم الخامسة عشرة ، والثانية من تزيد سنهم على الخامسة عشرة ولا تجاوز الثماني عشرة • أما قانون العقوبات اللبناي فيقسم الأحداث فيما بين السابعة والثامنة عشرة الى ثلاث فئات : الأولى الأولاد ، وهم من بلغوا السابعة ولم يبلغوا الثانية عشرة من العمر ، والثانية المراهقون ، وهم من بلغوا الثانية عشرة ولم يبلغوا الخامسة عشرة ، والثالثة الفتيان وهم من بلغوا الخامسة عشرة ولم يبلغوا الثامنة عشرة •

ثالثا - وفيما يتعلق بالتدابير والعقوبات ، ينص قانون الأحداث المصرى على عدم جواز الحكم على الحدث من الفئة الأولى - من لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة - الذى يرتكب جريمة ، بل على عقوبة أو تدبير مما نص عليه فى قانون العقوبات ، وإنما يتخذ فى شأنه أحد التدابير السبعة الآتية : -

١ - توبيخه ، وهو أن توجه المحكمة للولم والمقربين اليه على ما صدر منه ، وتحذيره بالا يعود الى ذلك (١) •

٢ - تسليمه الى أحد الوالدين أو من له الولاية أو الوصاية عليه ، فإذا لم تتوافر فى أيهما الصلاحية للقيام بتربيته ، سلم الى

---

(١) انظر قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، المادة ٧ : البند (١) ،  
المادة ٨ •

شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره ، أو إلى امرأة موثوق  
بها يتعهد عائلها بذلك (١) .

٣ - الحاقه بالتدريب المهني في أحد المراكز المخصصة لذلك ، في أحد  
المصانع أو المتاجر أو المزارع التي تقبل بتدريبه ، بدون أن تصد  
المحكمة في حكمها مدة لتدريبه ، شرط أن لا تزيد المدة على ثلاث  
سنوات (٢) .

٤ - الزامه بإجابات معينة ، وذلك بمنحه من إرتياذ أنواع من الحال،  
أو بفرض حضوره في أوقات محددة أمام أشخاص معينين  
كالمراقب الاجتماعي مثلا ، أو هيئات معينة كنادى الشباب  
أو العيادة الطبية للعلاج ، أو بالمواظبة على بعض الاجتماعات  
التوجيهية ، أو غير ذلك من القيود التي يحددها قرار من وزير  
الشئون الاجتماعية ، شرط ألا تقل مدة الإلزام عن ستة أشهر  
ولا تزيد على ثلاث سنوات (٣) .

٥ - وضعه تحت الاختبار القضائي مع بقائه في بيئته الطبيعية ، تحت  
توجيه مراقب اجتماعي وإشرافه على أن يراعى في ذلك ما تحدده  
المحكمة من واجبات ، شرط أن لا تزيد مدة الاختبار القضائي  
على ثلاث سنوات (٤) .

٦ - إيداعه في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة  
الشئون الاجتماعية أو المؤسسات الأهلية المعترف بها من الوزارة

---

(١) انظر المصدر نفسه ، المادة ٧ : البند (٢) ، والمادة ٩ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، المادة ٧ : البند (٣) ، والمادة ١٠ .

(٣) انظر المصدر نفسه المادة ٧ : البند (٤) ، والمادة ١١ .

(٤) انظر المصدر نفسه ، المادة ٧ : البند (٥) ، والمادة ١٢ .

شرط أن لا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في حالة ارتكابه جنائية ، وخمس سنوات في حالة ارتكابه جنحة ، وثلاث سنوات في حالة تعرضه للانحراف . وعلى المؤسسة تقديم تقرير عن حالته وسلوكه إلى المحكمة كل ستة أشهر على الأكثر ، لتقرر المحكمة في ضوء التقارير المقدمة ما تراه في شأنه (١) .

٧ - إيداعه في أحد المستشفيات المتخصصة ، إذا كان ذا خطورة اجتماعية وكان مصابا بمرض عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي ، واثبتت الملاحظة أنه فاقد كليا أو جزئيا القدرة على الإدراك أو الاختبار، بحيث يخشى على سلامته أو سلامة الغير . وفي المستشفى المتخصص يلقي العناية التي تدعو إليها حالته . وتتولى المحكمة الرقابة على بقاءه تحت العلاج في فترات دورية لا يجوز أن تزيد أي فترة منها على ستة ، يعرض عليها خلالها تقارير الأطباء ، وتقرر إخلاء سبيله إذا تبين لها أن حالته تسمح بذلك . وإذا بلغ سن الحادية والعشرين وكانت حالته تستدعي استمرار علاجه، نقل إلى أحد المستشفيات المتخصصة لعلاج الكبار (٢) .

ويقابل الفئة الأولى - أقل من ١٥ عاما - (في قانون الأحداث المصري) في قانون العقوبات اللبناني ، ثلاث فئات : الصغار دون السابعة من العمر، وهؤلاء كما سبق أن ذكرنا ، معفون من المسؤولية الجنائية ، ولا تقام عليهم أية دعوى ، مهما كان جناحهم ، والأولاد ما بين السابعة ونهاية الثانية عشرة ، وهم الأولاد ، ثم المراهقون ما بين الثانية عشرة ونهاية الخامسة عشرة . وهاتان الفئتان ، الأولاد والمراهقون ، لا يجوز الحكم عليهم بالعقوبات العادية ، كالسجن والحبس ، مهما كانت الجرائم التي يرتكبونها ، وانمسا تفرض عليهم تدابير الحماية ، وهي :

(١) انظر المصنف نفسه ، المادة ٧ : البند (٦) ، والمادة ١٣ .

(٢) انظر المصنف نفسه ، المادة ٧ : البند (٧) ، والمادة ٤ ، والمادة ١٤ .



- ١ - تسليم القاصر الى أبويه .
- ٢ - تسليمه الى أحد أصوله أو أحد أفراد عائلته .
- ٣ - تسليمه الى غير ذويه .

وفي حالة تمرد الولد على تدابير الحماية ، يوضع في دار الإصلاح لمدة سنة على الأقل ، أو الى أن يتم الثامنة عشرة من العمر على الأكثر (١)

ويتبين من المقارنة الأنفة ، أن القانون المصري متقدم كثيرا على القانون اللبناني في معاملة الأحداث الجانحين من الفئات الموضحة فيما سبق ، وذلك من الوجوه الآتية : -

أولا - يتوسع قانون الأحداث المصري في تفصيل حالات التعرض للانحراف التي تتوافر لهم فيها الخطورة الاجتماعية ، بينما يركز قانون العقوبات اللبناني في مادتيه ٦١٦ و ٦١٧ على حالتين هما القشر والتصلب ، بدون تفصيل ، كما أنه يصفهم بأنهم في هاتين الحالتين يكونون « متشردين » . ونص على أن الحدث ، دون الثامنة عشرة من عمره ، إذا ترك مدة أسبوع فأكثر ، لغير سبب مشروع ، منزل والديه أو وصيه أو الأمكة التي يضعه فيها من هو خاضع لسلطتهم وشرد بدون عمل ، يكون عرضة لتدابير الحماية التي أوردناها آنفا ، أو تدابير التأديب ، وهي الوضع في الإصلاحية أو في معهد تأديبي حيث يلقتون الدروس الابتدائية والأخلاقية والدينية ، ويتعلمون حرفا مختلفة ، كل وفق استعداده وميوله ، الحرفة التي كان يزاولها ، كما يمارسون الرياضة البدنية (٢) .

---

(١) القانون العقوبات : مع جميع تعديلاته لقاية أول شباط ١٩٦٠ ، المادة ١١٩ .

(٢) انظر المصلح نفسه ، المادة ١٢٤ . هذا وقد نصت المادة التالية لها (١٢٥) على أن من يوضع « من القاصرين في معهد تأديبي ، يحجز في محل غير الحال العدة لتوقيف البالغين . ويشغل في إحدى الحرف التي اختارها المعهد التأديبي ، على أن يراعى في ذلك : عمره ، وحالته البدنية والعقلية ، ويستكمل تعليمه المدنى والدينى » .

ثانيا - التدابير والعقوبات فى قانون الأحداث المصرى كثيرة ومتنوعة  
اذ قد بلغت سبعة تدابير ، كما ورد آنفا ، بينما هى فى المواد الخاصة  
بالقصر فى قانون العقوبات اللبئانى محدودة جدا لا تتعدى إثنين فقط ، وهما  
كما ذكرنا سالفا ، التسليم الى الأبوين أو الى من يقوم مقامهما ، ويسمى  
ذلك تدابير الحماية ، والوضع فى الاصلاحية أو فى معهد تأديبى ، ويسمى ذلك  
تدابير التأديب . وينص القانون كذلك على أنه ، اذا كان جرم المراهق « من  
نوع القباحة أو يستحق عقوبة الغرامة فقط ، فتفرض عليه فى المخالفتين  
الأولى والثانية تدابير الحماية ، وفى المخالفة الثالثة تدابير التأديب حتى بلوغه  
الثامنة عشرة من عمره » (٥) .

ومما هو جدير بالملاحظة ، ان قانون الأحداث المصرى قد اشتمل على  
تدابير أربعة غاية فى التقدم فى رعاية الجانحين أو المعرضين للجناح حتى  
نهاية الخامسة عشرة من أعمارهم ، وفى معاملة من هم أكبر من ذلك حتى  
نهاية الثامنة عشرة من العمر ، وان كان ذلك جوازاً وليس وجوباً لكيسر  
سنتهم وخطورة ما يقرغونه من جرائم هى جنایات أو جنح . وعلى رأس هذه  
التدابير الأربعة الاختيار القضائى ، الذى بموجب الحكم به يسلم الحدث  
الى والديه أو من يقوم مقامهما ، أى يعود الى بيئته الطبيعية ، ولكن تحت  
توجيه مراقب اجتماعى وأشرافه . ولابد أن نذكر بهذا الصدد الى أن حسن  
النساءعاتى ، فى كتابه فى علم الاجتماع الجنائى الذى عرض فيه بحثه فى جناح  
الأحداث الذى كان قد قلم به فى السنوات ١٩٤٤ - ١٩٤٦ ، قد اقترح ضمن  
اقتراحاته العلاجية أنه يمكن تسليم الحدث الجانح « الى والديه أو من يتولى  
تربيته ، مع وضعه فى الوقت نفسه تحت إشراف مشرف اجتماعى . أما  
تسليمه الى والديه أو غيرهما دون وضعه فى الوقت نفسه تحت الإشراف  
الاجتماعى ، كما ينص القانون حالياً ، فلا يحل المشكلة ، لأن من يهمل طفله  
ولا يرباه الرعاية الكافية ، قليلاً ما يظهر ميلاً لتغيير خطته نحو طفله . ويجب  
أن يكون الحد الأدنى للإشراف سنة ، لكى تضمن أن والدى الحدث قد

اعتاد الاهتمام به ورعايته » (١) وثانى هذه التدابير المتقدمة اللاحق بالتدريب المهني في أحد المصانع أو المتاجر أو المزارع مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، وذلك ليتعلم مهنة ويتدرب عليها فيتعلمها ، ولأن ذلك يشغله بما يعود عليه بفائدة اقتصادية في الحال والمستقبال ، عندما يكون متقنا لمهنته ، كما أنه يضربا سيكفه عن المفاصد التي يقود إليها الضياع الناجم عن الفراغ ، وسيبعده عن الاختلاط بأقران السوء . أما ثالث التدابير فهو الإلزام بواجبات معينة ، كلها في صالحه ولنفعه . وأما التعبير الرابع المتقدم فهو إيداع الحدث ذي الخطورة الاجتماعية في أحد المستشفيات المتخصصة ، إذا كان مصابا بمرض عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي ، واثبتت الملاحظة أنه فائد ، كلياً أو جزئياً ، القدرة على الإدراك أو الاختيار ، بحيث يخشى على سلامته أو سلامة الغير .

والآن ، بعد أن فرغنا من الفئة الأولى في قانون الأحداث المصري ، وما يقابلها من فئات القصر ، وبخاصة الأولاد والمراهقين في قانون العقوبات اللبناني ، نتناول معاملة الفئة الثانية - ما بين الخامسة عشر ونهاية الثامنة عشرة - في قانون الأحداث المصري ، والفئة الرابعة ، فئة اللقيان - ما بين الخامسة عشر ونهاية الثامنة عشرة - في قانون العقوبات اللبناني .

أما قانون الأحداث المصري فيقضى في حالة ارتكاب الحدث ، الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة ، جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، بالحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، وإذا كانت عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وإذا كانت عقوبتها السجن يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر . وفي جميع الأحوال لا تزيد مدة العقوبة على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة أصلاً للجريمة . ومن الأهمية بمكان أن نبرز هنا ، أن القانون قد أجاز للمحكمة ، بدلا من الحكم على الحدث بأحدى العقوبات التي أوردناها ، أن تحكم عليه بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية

(١) حسن الساعاتي ، في علم الاجتماع الجنائي ، ص ٢١٠ ، ٢١١ .

مدة سنة على الأقل . أما إذا كان قد ارتكب جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس ، فيجوز القانون للمحكمة أن تحكم عليه بدلا من العقوبة المقررة أصلا ، أما بالاختيار القضائي أو بالإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية (١) .

وأما قانون العقوبات اللبناني فيقضى ، في حالة ارتكاب الفتي ( ما بين الخامسة عشرة وتمام الثامنة عشرة ) جناية عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد ، بوضعه في الحبس أصلا لنفسه ، مع التشغيل من خمس سنوات إلى عشر . وإذا كانت الجريمة تستحق عقوبة الأشغال المؤقتة أو الاعتقال المؤقت يوضع في الحبس أصلا لنفسه مع التشغيل من ثلاث سنوات إلى خمس . أما في الجنائيات الأخرى ، فيوضع الفتي في الحبس البسيط من سنة إلى ثلاث سنوات . وفي حالة ارتكابه جنحة ، فإنه يحبس مدة لا تتعدى ثلث مدة العقوبة التي يستحقها جرمه قانونا . أما إذا كان جرمه من نوع القباحة أو يستحق عقوبة الغرامة فحسب ، فتخفف العقوبة إلى النصف ، ولكن القانون ، فضلا عن ذلك ، أجاز للقاضي أن يفرض أيضا على الفتيان المخالفين في الحالات الأخيرة تدابير أربعة عينا ، وهي

١ - منع ارتياد الضمارات .

٢ - ومنع مزاوله أحد الأعمال .

٣ - ومنع حمل السلاح .

٤ - والمصاهرة البينية أي كان نوع الجرم (٢) .

(١) انظر قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، المادة ١٥ .

(٢) انظر قانون العقوبات : مع جميع تعديلاته لنهاية أول شباط ١٩٦٠ ،

ويلاحظ أن هذه التدابير تذكرنا بتدابير الالتزام بإيجابيات معينة في قانون الأحداث المصري ، لأنها تشبهها من ناحية حظر ارتياد أنواع من المجال  
نحسب (١) .

وحرصا من كل من قانون الأحداث المصري وقانون العقوبات اللبناني  
في جعل الوالدين أو من يقوم مقامهما يهتمون بمراقبة الحدث الجاني ، قضى  
القانون المصري بتفريم من يتسلم الحدث ويهمل في مراقبة سلوكه ، إذا ترتب  
على ذلك تعرضه لحالة من حالات الانحراف الشمانية المشار إليها في المادة  
٢ والتي أوردها أنفا ، غرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات مصرية ، وعشرين  
جنيها مصرية إذا ترتب على الإهمال ارتكاب الحدث جريمة ١٠٠ أما قانون  
العقوبات اللبناني فقد حدد الغرامة في أحوال شبه مماثلة بعشرة ليرات إلى  
خمسین ليرة . وهذه الغرامات ، وبخاصة اللبنانية ، تبدو زهيدة في إيماننا  
بهذه التي يسودها التضخم ، وانخفاض قيمة كل من الجنيه المصري والليرة  
اللبنانية . وقد دعا الوضع اللبناني في قانون العقوبات كله فيما يتعلق  
بالغرامات ، المدعى العام التمييزي في لبنان إلى الكتابة إلى وزير العدل ،  
يطلب منه إعادة النظر في قانون العقوبات فيما يتعلق بالغرامات المالية .  
وقد استهل كتابه بقوله : « لاحظت هذه النيابة ، عبر الأحكام القضائية  
النافذة ، أن عقوبة الغرامة التي تقضى بها المحاكم الجزائية وفق النصوص  
القانونية ، لم تعد تتلاءم مع مقتضيات العدالة في الوقت الحاضر ومع الغاية  
الجزائية في العقاب ، فارتأت لفتكم إلى الوضع الراهن » ، ويعد أن بين هذا  
الوضع بالتفصيل ، ختم كتابه بقوله : « لذلك نرفع إلى حضرتكم هذا التقرير  
للإطلاع والدرس وتكليف من يلزم إعادة النظر ... في النصوص المتعلقة  
بعقوبة الغرامات وتعديلها بحيث تصبح العقوبة نافعة بحد ذاتها ومتميزة  
بالصبغة القصاصية ومتلائمة مع أنواع بعض الجرائم ومفيدة من حيث  
التحصيل والأداء » (٢) وعلى الرغم من أن المشرع المصري قد زاد الغرامة في

(١) انظر ما قيل . ص ١٦٢ .

(٢) النهار ، الإثنين ، ٢٩ آذار ( مارس ) ١٩٨١ .

قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ عما كانت عليه في قانون الأحداث المشردين رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩. (١) فانه ، نظرا للتضخم الحالي وتدني قيمة الجنيه المصري ، وبخاصة منذ ١٩٨٠ ، ينبغي إعادة النظر في الغرامة المنصوص عليها وزيادتها الزيادة المناسبة ، مع الأخذ في الاعتبار بأن الزيادة الكبيرة في الغرامات ، قد لا تشجع أى شخص (٢) غير الوالدين أو للولى ، على أن يتقدم إلى محكمة الأحداث ، ويتعهد على نفسه بملاحظة سلوك الحدث في المستقبل ، اللهم إلا إذا كان في الغالب يبقى من وراء ذلك استغلالهم لأرب شخصية .

هذا وقد حرص قانون الأحداث المصري على حمايتهم من التعرض للانحراف عن طريق اخفائهم حتى لا يسلموا لأشخاص مؤتمنين أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو مستشفيات الرعاية المتخصصة ، وذلك بالنص على عقوبة من يخفي حدثا حكم بتسليمه ، عدا الأبوين والأجداد والزوج ، بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بهما معا ، وعلى عقوبة من يعرض حدثا للانحراف أو لحالة من حالات الخطورة الاجتماعية ، بأعداده لذلك أو مساعدته أو تحريضه أو تسهيلها له بأي وجه ، حتى ولو لم تتحقق حالة التعرض للانحراف فعلا ، بالحبس ، ولا تقل مدة الحبس عن ثلاثة أشهر ، إذا امتنع الجاني مع الحدث وسائل أكراه أو تهديد ، أو كان من أصوله أو من المتولين تربية أو ملاحظته ، أو مساعدا عليه بمقتضى القانون . وإذا وقعت الجريمة على أكثر من حدث ، ولو في أوقات مختلفة ، كانت العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات (٣) . وبالمثل يولى قانون العقوبات اللبناني هذا الأمر

(١) كانت الغرامة في ذلك القانون لا تزيد على جنيهين ، انظر المادة ٢ .

(٢) ينص قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بلمان الأحداث على أنه ، إذا لم يوجد أهل لتربية الحدث من أفراد أسرته في حالة عدم توافر الصلاحية لذلك في والديه أو من له الولاية أو الوصاية عليه ، يسلم إلى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك . انظر المادة ٩ .

(٣) انظر المصدر نفسه ، المادة ٢٧ والمادة ٢٣ .

أهمية خاصة ، فهو يقضى بعقاب والد القاصر دون الخامسة عشرة أو من يرعونه ويؤويونه بالحبس من شهر الى ستة أشهر ، وبالعقوبة عشر ليرات الى خمسين ليرة ، اذا لم يقوموا بالاتفاق عليه ، رغم اقتدارهم ، وتركوه متشردا (٢) . كما أن القانون يقضى بعقاب من يدفع قاصرا دون الثامنة عشرة الى التسول ابتغاء منفعة شخصية ، بالحبس من ستة أشهر الى سنتين ، وبالعقوبة من عشر ليرات الى مائة ليرة (١) . ويظهر في هذه العقوبة مدى تعنى العقوبة الذي أشرنا اليه آنفا .

وفي ختام هذا الفصل ، تجب الإشارة الى نقاط بالغة الأهمية ، وهي :

أولا - ان المقارنة التي عقبتها بين قانون الأحداث المصري ومواد قانون العقوبات اللبناني الخاصة بالقصر ، انما تهدف الى بيان الواقع ومناقشته . لكي تتضح الأمور الخاصة بهذا الميدان في ضوء ذلك .

ثانيا - ان لبنان مر بمحنة طويلة شديدة الوطأة ، لا شك في انها قد ولقت حجر عثرة في سبيل تطوير أوضاعه وتقديمه .

ثالثا - ان لبنان ، في مرحلة إعادة البناء ، التي سيسير فيها قدما على الاسس العلمية الحديثة من البحث والتخطيط والتنفيذ ، سوف يولى ميدان القصر العناية التي يستحقها ، وبخاصة أن ما حدث من معارك حربية متكررة منذ سنة ١٩٧٥ ، قد خلف وراءه مشكلات بالغة التعقيد .

رابعا - أن القانون مهما كان متطورا ومتقدما ، فإن العبرة بالحرص على تنفيذه بالطريقة التي تلائم الفلسفة التي قام على أساسها . ويتطلب ذلك ايجاد العدد الكافي من المتخصصين في شئون الأحداث المحتاجين الى رعاية

---

(١) انظر قانون العقوبات : مع جميع تعديلاته لغاية أول شباط ١٩٦٠ ،

المادة ٦١٧ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، المادة ٦١٨ .

وحماية ، الذين سيحرصون على تنفيذ أحكام القانون تنفيذاً مسجولاً ،  
وسيقومون بالإشراف على الأحداث الإشراف المتفرس القائم على العسل  
والخبرة . وهذا ما دعا الدول المتقدمة وكثيراً من الدول النامية إلى الاهتمام  
بالخدمة الاجتماعية سواء في معاهد أو كليات متخصصة ، أو في شعب على  
حدة ، أو في مقررات متخصصة في أقسام علم الاجتماع بالجامعات ، كما  
هي الحال في مصر ، وبخاصة في جامعات حلوان وعين شمس والاسكندرية ،  
وكما هي الحال في جامعة بغداد وجامعة الرياض ، حيث يوجد في كل منهما  
قسم تشعب الدراسة فيه شعبتين ، أحدهما لعلم الاجتماع والأخرى للخدمة  
الاجتماعية ، وجامعة بيروت العربية حيث تدرس الخدمة الاجتماعية في فرع  
الاجتماع بقسم الفلسفة والاجتماع .



## الفصل الخامس

### البغاء



## تمهيد

ظاهرة البقاء متصلة الجذور في ثنايا التاريخ البشرى . فقد عرفت . ممارسة البقاء في الحضارات القديمة الوسيطة والحديثة على اختلاف أنواعها . ولذلك يمكن أن يعد من الظواهر التي تلازم الحياة الاجتماعية ، والتي يمكن تلمسها في أى مجتمع من المجتمعات . غير أن البقاء ظاهرة اجتماعية غير سليمة ، لأنه يضر بالمصلحة الاجتماعية ويؤدى الى تفكك الحياة ، وفساد المجتمع بوجه عام . ولذلك نرى الأديان والأخلاق والقوانين الوضعية تشن حربا على البقاء في صورته المختلفة . ولكن على الرغم مما يبذل من جهود في هذه الحرب ، فإن ممارسة البقاء لا تزال باقية ، بل إنها تميل في كثير من الأحيان الى الانتشار ، الأمر الذى جعلها موضع اهتمام المعنيين باقتراح حلول تخفف من حدتها ، وتمصرها في أضيق نطاق ممكن ، وتجعلها في النهاية طيعة للعلاج . وهى حلول قائمة على تفهم المشكلة بالطرق والوسائل العلمية المختلفة ، أى البحث العلمى الذى ، على أساس من الحقائق الواقعية للبقاء ويحلل العوامل الذاتية والبيئية المتداخلة في إيجادها وفى ضوء نتائج البحوث العلمية فى ميدان الظاهرة يمكن التخطيط السليم كالمعتاد .

تلك هى المفاهيم الأساسية التى جعلت المعنيين بمشكلة البقاء يقومون بإجراء بحوث علمية مستفيضة فى نطاقها ، وينشرون نتائج أبحاثهم للتحقق بها الفائدة العلمية النظرية بوجه عام ، ويقوم عليها التطبيق العلمى لمكافحة البقاء بوجه خاص . سواء اتخذت مكافحة الشكل الوقائى أو فُهِجت الفُهج العلاجى . وهذه المفاهيم نفسها هى التى دعت المعنيين بمشكلة البقاء الى عقد المؤتمرات العالمية والإقليمية والقومية ، لمناقشة حقائقها ونتائج البحوث التى تجرى فى نطاقها وما يمكن أن يقترح لمكافحتها مكافحة فعالة .

وإن الباحث الذى يتقصى مشكلة البقاء يجب أن يكون على وعى دائم بأنه لا يتناول مشكلة واحدة منفردة ، وإنما مجموعة من المشكلات المترابطة

التي تتجمع حول مركز مشترك ، هو ظاهرة الاشباع الجنسي المأجور ، ونس الحياة الاجتماعية من جوانب مختلفة : اقتصادية ، وطنية ، وثقافية ، وخلقية ، وعقائبة . ويزيد من تعقيد مشكلة البغاء أنها تستند في وجودها الى حافز انساني أساسى . وقد وصف الحافز الجنسي وصفا صحيحا بأنه رغبة أو « شهية » طبيعية . ونحن نجد أن كلمة « شهية » تقترب في ذهن الانسان المادى بصفة عامة بالحاجة البدنية الى الطعام أو الشراب . ومن ثم يترتب على ذلك أن اشباع الشهية الجنسية يمكن أن يقارن بالاشباع الضرورى الجوهري للجوع والعطش . وهذا المفهوم هو الأساس في تبرير وجود البغاء في كافة المجتمعات على مدى العصور ، وفي تسميته بحق « أقدم مهنة في العالم » .

ولما كان البغاء يدور حول المعاشرة الجنسية ، فإن هذا يجعل منه مشكلة بالغة التعقيد ، وقد ظلت الحرية الجنسية للذكر بصفة خاصة ميذا مقروا طوال قرون عديدة ، تمارس وتتبع باعتبارها استجابة لا مفر منها للحاجات الجنسية القاهرة ، لأن عدم اشباع هذه الحاجات ، كنا يعتقد خطأ بعض الناس ، يؤدي الى اضرار بدنية واجتماعية . هذا فضلا عما في الاشباع الجنسي من متعة كبيرة تحفز أفرادا كثيرين الى السعى اليها في أحضان السراري والعاهرات ، اللواتي يهتن نفوسهم ويمسحن عنهم أحزانهم ويخففن متاعبهم . وقد كان هذا الشعور يلجئ أفراد الطبقات العليا الى الانتفاع بخدمات « الهيتايراي » في اليونان القديمة ، و « الدنياكاتاي » في روما القديمة ، و « المحظيات » في تركيا ، و « والجيشا » في اليابان . أما أهل الطبقات الدنيا فكانت البغايا العاديات يؤدين لهم وظيفة مشابهة مع اختلاف المستوى .

### التعريف العام للبغاء :

ليس من اليسير تعريف البغاء تعريفا جامعا مانعا ، وذلك لاعتبارات اجتماعية مختلفة تتعلق أساسا بالمخادنة والمعاشرة الزوجية غير المشروعة .

والشائع تعريف البغاء بأنه ذلك الفعل الذي يقدم فيه الأنثى نفسها للاتصال الجنسي مع الذكور بدون تمييز . ويقصد الحصول على المال (١) . وظاهر من هذا التعريف أن هناك شرطين أساسيين لتحديد ممارسة البغاء . هذان الشرطان هما عدم التمييز في علاقة الأنثى بالذكور الذين يمارسون الاتصال الجنسي بها ، وقصد الفائدة المادية من ذلك . وقد يضاف إلى هذين الشرطين شرط ثالث وهو الاعتقاد على فعل الفحشاء . ومن أشهر ما عرف به البغاء هو ذلك التعريف الذي وضعه « إبراهيم فلكسندر » (Abraham Flexner) في دراسته الشاملة للبغاء في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى . فهو يعرف البغاء بأنه : « الاتصال الجنسي الموسوم بالمفاوضة ، وعدم التمييز ، وعدم التجاوب الانفعالي » (٢) .

وتتفق « جلاديس ميرى هول » (Gladys Mary Hall) إلى حد كبير مع « هافلوك اليس » (Havelock Ellis) في تعريف البغي . فهو يعرفها بأنها : « أي شخص يجعل مهنة له أشباح شهرة أشخاص مختلفين من الجنس الآخر أو من الجنس نفسه » (٣) . وتقيم هي دراستها للبغاء على أساس أنه :

(١) انظر "prostitution" في Oxford English Dictionary  
Abraham Flexner, *Prostitution in Europe*, p. 5. (٢)

وقد أورد تعريفاً مماثلاً سمير خلف في كتابه :

Samir Khalaf, *Prostitution in a Changing Society : A Sociological Survey of Legal Prostitution in Beirut*, pp. 1, 2.

وقد أجرى هذا المسح على عينة مجموعها ١٢٠ بغي ممن كن يمارسن المهنة في منطقة الضواء الأحمر شرق ميدان البرج . وقد استغرق العمل الميداني ، الذي تم فيه استبيان هذا العدد من البغايا بواسطة صحيفة استبيان اشتملت على ٥٥ سؤالاً ، ثمانية أسابيع بدأت في أول آب ( أغسطس ) ١٩٦٣ وانتهت في بداية الأسبوع الأخير من أيلول ( سبتمبر ) الذي تلاه .

(٣)

Gladys Mary Hall, *Prostitution : A surveys and a Challenge*, p. 18.

« علاقات جنسية مختلطة ملجورة أو غير ملجورة » . وذلك وسعت نطاق تعريفها للبغاء ، بحيث شمل من أسمتهن « الهاويات » اللاتي على استعداد لتكوين علاقات جنسية مختلطة نظير هدايا أو ملذات ، أو حتى الحصول على أية فائدة مادية (١) . والظاهر أنها في اتجاهها هذا في تعريف البغاء ، قد تأثرت بملاحظة « سانجر » (W. A. Sanger) التي استخلصها من دراسته لتاريخ البغاء ، وهي أن عادات نساء الطبقة العالية في اسيرطة ، لم تترك مجالاً لأية امرأة لتتخذ من البغاء مهنة ، إذ لم تكن هناك ضرورة إلى هذا النوع من النساء ما دامت المتعة الجنسية المختلطة يسيرة المنال . وتشير هي نفسها إلى أن هذه الملاحظة تصدق إلى درجة كبيرة على سلوك الكثيرات من النساء في السنوات الأخيرة ، التي شاع فيها ما صار يعرف « بالخبرة الجنسية » ، التي يسعى الناس من الجنسين إلى الحصول عليها ، دون أن يكون للعنصر المادي أو « المقايضة » دخل فيها (٢) .

وفي المسح الشهير للبغاء في أوروبا ، الذي قام به « فلكسنر » وسبقته الاشارة إليه ، نجده قد تناول نقطة هامة عندما وسع مفهوم الاستمالة إلى المعاشرة الجنسية ، بحيث يتضمن الهدايا أو المتع ، ففي رأيه أن أي أنسلن يكون بغيا ، إذا كانت له - بصفة اعتيادية أو متقطعة - علاقات جنسية لا تخصيص فيها ، يتلقى في مقابلها نقود أو أية أسباب ارتزاقية أخرى . وفي البحث الشهير بعنوان « المرأة » ، الذي نشر عام ١٩٣٥ ، قام به « بلوس » و« يارتلز » ، نجسدهما قد وضموا للبغاء تعريفا موجزا ولكنه واضح . فالبغاء في نظرهم يعني « استسلام امرأة شابة لرجال عديدين لقاء مكافأة » (٣) . ووضح أنهم كانوا يستطيعون أن يفعلوا أفضل من ذلك

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .

(٣)

لو استغنوا عن كلمة « شابة » في تعريفهم ، لأن البغاء لا يقتصر على الشباب ، وإنما يمتد إلى المتدمات في السن أيضا •

وهنا تجدر الإشارة الى أنه من بين عينة البغايا الرسميات في بيروت ، عام ١٩٦٣ ، وجد أن أعمار أكثر من النصف بقليل ( ٢٥,٤ ٪ ) ، تتراوح ما بين ٤٠ و ٦٠ عاما (٦) •

وقد كان القانون الفرنسي الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٦ ، أكثر الفصاحا في هذا الصدد ، عندما عرف البغى بأنها : « أية امرأة تقبل بصورة اعتيادية أن تكون لها علاقات جنسية مع عدد غير محدود من الرجال لقاء أجر » (٧) •

والعنصر المشترك بين كل هذه التعريفات للبغاء والبغى ، وبين غيرها من التعاريف أيضا ، هو أن العلاقات الجنسية يجب أن يكون تبادلها في سبيل الحصول على مقنن أو ربح ، وأن تكون مجردة من التخصيص أو التمييز • ولكن « جاليس ميرى هول » تؤكد في بحثها أنه : « يبدو من الثابت بالبراهين العديدة أن أية دراسة للبغاء في العصر الحديث تستبعد الصورة غير التجارية للعلاقات الجنسية المفتقرة الى التخصيص من شأنها أن تزيف كل النتائج التي يمكن أن تستمد من هذه الدراسة ، لأن الأمر لن يقتصر على أن يبدو لنا أنه في الامكان أن يحل غير التجاري محل التجاري ، وإنما يتعدى ذلك الى أنه من الصعب تحديد النقطة التي يبدأ عندها ما هو تجاري ، وعلى ذلك فإن هذه الدراسة تشمل العلاقات الخلطية ( الالاميزية )

(١) انظر سمير خلف . المصدر السابق ، ص ١٥ •

(٧) مقتبس من :

Fernando Henriques Stews and Strumpets :  
A Survey of Prostitution, vol. 1, p. 140.

سواء دفع مقابل لها أو لم يدفع ، كجزء من مشكلة البغاء اليوم » (١) .  
وفى مقدمته لهذا الكتاب كتب البروفيسور « رافن » مطران ايلي ، بأسلوب  
واقعي تقريرى يقول : « ان حقيقة البغاء لا يمكن اهمالها ، رغم أن كلا من  
أنصار « الأخلاقيات الجديدة » ومعارضيه لا يولون هذه الحقيقة الا اهتماما  
ضئيلا » ويسود بين معظمنا ادراك أو وعى غير واضح بأن الظروف الجديدة  
أخذت فى تغيير مدى هذا الشر وطبيعته ، وأن هناك عوامل كثيرة ، مثل استقلال  
النساء اقتصاديا ، وحرية اختلاط الجنسين ، والدراسة بأساليب منع الحمل ،  
وانهيار المحرمات ، من شأنها جميعا أن تحل الهواية محسلة الاحتراف ،  
والعلاقات المؤقتة محل المعاشرة العابرة لقاء أجر نقدي » (٢) . الا أننا يجب أن  
نقر - بصورة عامة - بأنه على الرغم من الأخلاقيات التقليدية والمبادئ  
الدينية التى ظلت موضوع الاجلال طويلا ، فإن النمط السائد فى ثقافة العصر  
الحديث لا يعتبر الحب الحر وما يعرف باسم « العلاقة » مظاهر للبغاء .  
والحرب العالمية الثانية مسئولة عن اجتياح كثير من الحواجز المصطنعة التى  
نشأت فى كثير من المجتمعات نتيجة للتقاليد والعرف ، باعتبار هذه الحواجز  
مجرد تشكيلات معوقة .

#### التعريف القانونى للبغاء :

تختلف القوانين فى تعريفها للبغاء . فالقانون الرومانى قد عرف البغاء  
بأنه المهنة التى تختارها النساء بإباحة أنفسهن لكل راغب طلبا للمال . وطبقا  
للقانون العام فى الولايات المتحدة ، يعرف البغاء بأنه اتيان المرأة الفحشاء  
بدون تمييز لقاء أجر . وجاء فى المذكرة الايضاحية لقانون العقوبات  
الايطالى أن البغاء هو الاعتقاد على تقديم الجسد لعدد غير معين من الناس  
تظير أجر أو كسب . ولا يشترط القانون الانجليزى فى تعريفه البغاء الاتصال

(١) « جلايس ميرى هول » ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٢) « المقدمة » ، المصدر نفسه ، ص ١٠ .



الجنس بذاته ، بل يكتفى بالنص على ارتكاب المرأة أى نوع من أنواع الفسق أو الفجور حتى ولو لم يصل الى الواقعة الجنسية ذاتها •

وعلى الرغم من أن نصوص القوانين المصرية لم تتعرض لتعريف البغاء ، شأن مفهوم النصوص القانونية القائمة الخاصة بالبغاء (١) ، ينطوى على ما يأتى : -

أولا : الاعتبار على ارتكاب الفحشاء ، وكلمة الفحشاء تتسع لتشمل كل أنواع الفسق •

ثانيا : أن يكون ارتكاب الفحشاء مع الناس بدون تمييز •

ثالثا : عدم اشتراط أن يكون ارتكاب الفحشاء لقاء مال • وقد يرجع ذلك الى الرغبة فى عدم التقيد بشرط يصعب اثباته ، ما دام شرط « عدم التمييز » يتضمن عادة قصد المنفعة المادية • والواقع أيضا أن هذا الشرط ينطوى على الاعتبار على ممارسة البغاء • أو بمعنى آخر أن كلا الشرطين : لاعتبار وعدم التمييز متداخلان بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر •

لمحة تاريخية لمشكلة البغاء :

ينفرد البغاء من بين الانحرافات كلها ، بأن نظرة المجتمع اليه قد تختلف حسب الأزمنة والأمكنة • فبينما نجد القتل والجرح والسرقة جرائم أفعال محرمة فى كل زمان ومكان ، اللهم الا فى حالات نادرة ، كالقتل فى بعض العصور اليونانية القديمة ، اذا وقع بين أفراد العائلة الواحدة ، واد لأطفال فى الجاهلية عند العرب ، والسرقة فى اسبارة القديمة (٢) ، نجد

---

(١) انظر البغاء فى القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة اكليتيكية . الملحق رقم ٢ •

(٢) أحمد محمد خليفة ، أصول علم الاجرام الاجتماعى ، ص ١١ •

إن البغاء يُخذ عن ذلك من نواح كثيرة . فقد كان في العصور القديمة وفي بعض القبائل البدائية عملا ينطوي على قيم دينية . وكانت الخليلات اليونانيات في الأعم الأغلب على جانب كبير من الذكاء والمستوى الاجتماعي . وقد انتشر البغاء بشكل لافت في العصور الوسطى في أوروبا ، وكانت بيوت الدعارة مصدر دخل كبير للحكومات المحلية . ولما أخذت الأمراض الزهرية تنتشر كداء وبائي في أوروبا في القرن السادس عشر ، بدأت الجهود الجدية في ضبط البغاء . فأغلقت بيوت الدعارة في غرب أوروبا ووسطها ، فيما بين سنتي ١٥٣٠ و ١٥٦٥ ، وشددت العقوبات على ممارسة هذه المهنة . وعندما ثبت اخفاق الاجراءات التي كانت متخذة في سبيل القضاء عليها وعلى الأمراض الزهرية الناجمة عنها ، بدأت مدن كثيرة في تنظيم البغاء . فكانت مدينة برلين مثلا تحتم الفحص الطبي للبغايا ، مرة كل اسبوعين منذ عام ١٧٠٠ . بينما بدأت باريس في تسجيل البغايا في سنة ١٨٧٥ . أما إنجلترا فقد نصت في قانونها الخاص بمنع انتشار الأمراض المعدية باللمس ، الصادر في سنة ١٨٦٤ ، على الفحص الطبي الدوري للبغايا ، اللاتي يقمن في المناطق العسكرية والبحرية ، وكذلك على حجز المصابات بهذه الأمراض . ولكن هذا القانون لم يعمر طويلا ، اذ تم إلغاؤه في سنة ١٨٨٦ . وفي سنة ١٨٩٨ حرم قانون التشرد على الرجال أن يعيشوا على الكسب من الدعارة .

وفي أواخر القرن التاسع عشر بذلت جهود كبيرة لضبط للتجارة الدولية في النساء لأغراض البغاء . وبدأ التعاون في نطاق دولي للقضاء على تجارة الرقيق الأبيض في سنة ١٨٩٩ ، حيث عقد مؤتمر غير رسمي لذلك في لندن ، ثم تبعة مؤتمر آخر في امستردام في سنة ١٩٠١ ، ومؤتمر ثالث في لندن في سنة ١٩٠٢ ، ومؤتمر رابع في باريس في سنة ١٩٠٤ . وقد نتج عن المؤتمر الأخير اتفاق دولي لايجاد سلطة مركزية في كل دولة ، للتعاون في ضبط تجارة الرقيق الأبيض ، وتبادل المعلومات عن أولئك الذين يشتغلون قوادين للنساء لأغراض غير خلقية . وفي سنة ١٩١٩ ، شكلت عصبة الأمم هيئة لجمع البيانات والمعلومات بخصوص مشكلة البغاء . وفي سنة ١٩٢١ ، عقد مؤتمر في جنيف لبحث هذه المشكلة وتنظيم الجهود ومكافحتها ، وانتهى

المؤتمر بتشكيل لجنة لهذا الغرض . وفى سنة ١٩٤٦ قامت هيئة الأمم المتحدة  
بإعطاء هذه اللجنة .

هذا فيما يتعلق بالجهود الدولية فى ميدان البغاء ، وما يرتبط به من  
مشكلات أهمها مشكلة تجارة الرقيق الأبيض . أما بخصوص الجهود القومية  
إزاءها ، فإنه لم تكن تبدأ سنة ١٩٢٠ ، حتى كانت هناك ثلاثون دولة غير  
مرخصة لمنازل الدعارة . أما فرنسا فكانت تسجل البغايا حتى سنة ١٩٤٦ ،  
التي أصدرت فيها قانونا بإلغاء البغاء . وأما أمريكا فلم تبذل جهود جدية  
فى هذا السبيل حتى سنة ١٩١٠ ، حيث سن قانون يحرم نقل النساء من ولاية  
إلى أخرى لأغراض غير خلقية . وفى سنة ١٩٤١ ، صدر قانون آخر يجعل  
ممارسة الدعارة فى المناطق الحربية ، جريمة يعاقب عليها القانون الاتحادى  
العام ( الفدرالى ) . وفى الوقت الحاضر تحرم جميع الولايات ما عدا ولايتى  
أريزونا (Arizona) ونيفاذا (Nevada) إدارة المنازل أو تخصيصها لممارسة  
البغاء . وهناك احدى وعشرون ولاية تحرم جميع أشكال البغاء ، على الرغم  
من أنها تعفى من المسؤولية المشتركة فى العمليات الجنسية مع البغايا أى  
الزبائن (١) .

ويحدثنا التاريخ أيضا أن الناس فى مصر فى عهد الفاطميين ، كانوا  
يخرجون فى الأعياد لقضاء شهواتهم الجسدية فى أحضان العاهرات ، كما  
أن البغايا كن ينطلقن متبرجات غير متخفيات فى داخل المسكن وخارجها ،  
ويتخذن من خليج القاهرة مسرحا يقضين فيه طول الليل وطرفا من النهار .  
أما فى عهد المماليك ، فيبدو أن البغاء كان منتشرا إلى درجة جعلت الحاكم  
يعترف به ويفرض الضرائب على البيوت التى يمارس فيها . وقد استقر  
الحال على هذا المتوال منذ سنة ١٢٥٠ م ، حتى جاء الظاهر بيبرس فحارب  
البغاء وألغى المكوس المفروضة عليها . ولكن ذلك لم يدم طويلا ، فسرعان

---

(٢) انظر "Prostitution" فى موسوعة كيرلوجيا الاجتماعية .

ما تغيرت الاتجاهات وتضاربت ، بين الاعتراف بالبغاء وفرض المكوس على منازل ، ومحاربه والضرب على أيدي البغايا ومطاردتهن . وقد لاقى الدعارة سوقا نافقة بعد الفتح العثماني بمصر ، ففرضوا عليها المكوس ، ووضعوا نظاما خاصا لجبايتها ، واستخدموا طرقا معينة لتعداد المشتغلات بهـا ومراقبتهن . ٠ ويدخل الفرنسيين مصر سنة ١٧٩٨ نشطت حركة الدعارة نشاطا ملحوظا . ٠ وأقام الفرنسيون مساكن خاصة لممارستها في قسم الأزبكية ، والمحقوا بها محلات عامة للرقص والموسيقى وتقديم الخمور ، وبدأوا يستقدمون عاهرات أوروبيات . ٠ فانتشرت بيوت الدعارة في القاهرة لاستقبال الجنود ، وانتشرت الأمراض الزهرية انتشارا فتاكا بينهم ، الى درجة دفعت السلطات الفرنسية الى التشديد في رقابة البغايا . ٠ وقد ظل البغاء منتشرا وتنقضى الدولة عنه الضرائب حتى سنة ١٨٣٧ ، حيث روى عدم الاعتراف بالبغاء والغاء الضرائب لقله حصيلتها . ٠ ثم عاد الاعتراف بالبغاء مع الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ ، وصنرت المنشورات واللوائح الرسمية لتنظيمه . وظل الحال على هذا المنوال ، حتى صدر أمر رسمي بالغاء بيوت الدعارة (١) .

والذي يمكن ان نستخلصه من هذا العرض التاريخي المقتضب ان البغاء كان مباحا ، أو بمعنى آخر ، لم يكن مشكلة في بعض العصور ، وفي بعض المجتمعات ، حتى ظهرت أخطاره الصحية تهدد المجتمع . فانزعاج الدول المختلفة لم يكن من البغاء كمشكلة في ذاته ، بل من المرضيين الزهريين الناجمين عنه ، وهما مرضان كانا يستشريان بين نسبة كبرى من افراد المجتمع ، ويستعصيان على الشفاء الناجع (٢) .

(١) في ظل الاحكام العرفية التي كانت مطبقة في مصر في ١٢ / ٥ / ١٩٤٨ ، صدر الامر رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ الخاص باغلاق بيوت العاهرات ، والغاء اللائحة التي كانت قد صدرت لتنظيمها في ١٦ / ١١ / ١٩٠٥ ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بمكافحة الدعارة . انظر البغاء في القاهرة : مسح اجتماعي ودراسة اكاديمية ، الملحق رقم ١ والملحق رقم ٢ .

(٢) انظر « جالس ميرى هول » ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ - ١١٨ .

وترتبط بمشكلة أنباء أيضا ، بل يدخل في إطارها المرجعي ، كما سبق أن بينا ، تجارة الرقيق الأبيض ، وإكراه الفتيات على البغاء ، وبخاصة القاصرات اللاتي كن هدما لاستغلال شائن ، يزيده شناعة وقوعه من فئة قوية قادرة على فئة ضعيفة لا حول لها ولا قوة ، ولا يمكن أن يكون لها إرادة في اختيار ممارسة البغاء مهنة للكسب . وقد بدأ التفكير في تصحيح هذه الأوضاع وحماية القاصرات والبالغات من الاستغلال والإكراه ، عندما نشطت الحركة الانسانية أبان القرن التاسع عشر ، وهي حركة غيرت النظرة الى انحرافات الصغار تغييرا جوهريا ، وكانت تهدف الى حمايتهم ورعايتهم ، وإعائتهم من المسئولية التامة ، وإصلاحهم بشتى الطرق لا تجريمهم وعقابهم على انحرافات كانوا يدفعون اليها دفعا لحاجتهم الى الحماية والرعاية . وقد تأكد هذا الاتجاه في العصر الحاضر ، وظهرت بشكل لافت في الجهود الدولية التي تبذل لمحاربة تجارة الرقيق الأبيض وحماية الصغيرات من الاستغلال (١) . وعلى الرغم من ذلك ، فإن استغلال الصغيرات ودفعهن بل إرغامهن على ممارسة الدعارة ظاهرة عادت الى الوجود ، حتى في الدول المتقدمة ، بحيث صارت محط أظار الباحثين والمعلقين (٢) .

#### البغاء في الواقع :

على الرغم من أن البغاء موضع استنكار من الناحية الاجتماعية ، وعلى الرغم من أنه وصمة في جبين من تمارسه من الإناث ، فإن الواقع يثبت انتشاره في جميع المجتمعات المتحضرة الحالية . وسواء كان البغاء يمارس بصورة سرية أو بصورة علنية ، فإن وجوده يدل على وجود طلب عليه قائم بالفعل ، بل متزايد في كثير من المناطق وفي كثير من الأحيان ، من قبل فئات كبيرة من الرجال الذين يبحثون عن ممارسات له بشتى الطرق ، وينفقون

---

(١) انظر المصدر نفسه ، ص ١٠٢ - ١٠٥ .

Jeremy Sandford, *Prostitutes*, pp. 142-144.

(٢)

فى سبيل ذلك أموالا كثيرة بشكل يجعل سوق البغاء رائجة دائما ، ومغرية  
لنكسب السريع دون بذل مشقة كبرى . ومن ثم نجد ألوانا مختلفة من أساليب  
التفنى فى مراوغة القانون والافلات من قبضته ، الأمر الذى يجعل رجال  
القانون دائبين فى تغييره ، لسد الثغرات التى يستطيع المغيثون من البغاء  
أن ينفذوا منها دون الوقوع تحت طائلة القانون .

ومن الأمور البالغة الأهمية والتى تخفى على كثير من المعنيين بدراسة  
مشكلة البغاء ، أنه ظاهرة تحاول أن تخفى نفسها بنفسها . ومعنى ذلك أن  
لبغاء امكانيات مادية تصميه فى جزء كبير من حالاته . فالمعروف أن هناك  
فئة من البغايا لديهن من المال ما يمكنهن من العيش بأسلوب يفدن فيه من  
الأساليب التكنولوجية الجديدة ، كالتليفون والسيارة مثلا فى اخفاء ممارستهن  
البغاء . فإذا ما أضيف ذلك الى مستوى المعيشة الذى يستطعن الحياة فيه  
والمحافظة عليه بما لديهن من مال ، أصبح من اليسير عليهن اخفاء نشاطهن  
غير المشروع ، ولذلك نجد أن نسبة كبرى ممن يقبض عليهن رجال الشرطة من  
البغايا الفقيرات ، أو ذوات الامكانيات المحدودة اللاتى يسهل وقوعهن فى  
فبضة الساهرين على حماية الآداب العامة . ومن ثم كانت أغلب الدراسات  
فى الواقع تركز اهتمامها حول هذه الفئة من النسوة ذات المستوى المعيشى  
المنخفض . وهذا يؤثر بطبيعة الحال على نتائج بحوثهم ويجعلها محدودة  
النطاق (١) . والذى نستخلصه مما تقدم هو وجود نوع من البغاء المستقر ،

---

(١) لقد كان أول استنتاج للدراسة الاكلينيكية التى اجريت لعينة البغايا فى  
القاهرة . « يتصل بالمستوى الاجتماعى الاقتصادى للبغايا . فالملحظ أن العينة المختارة  
تمثل فئة اجتماعية ذات مستوى اقتصادى منخفض » . البغاء فى القاهرة : مسح  
اجتماعى ودراسة اكلينيكية . ص ١٢٨ . كما جاء فى نهاية الاستنتاجات تنبيه الى  
أن « ... الجماعة التى اجريت عليها الدراسة تمثل الفئة الفقيرة من طبقة البغايا .  
لذلك يحق لنا أن نتساءل عما اذا كانت ظاهرة البغاء تحتفظ دائما بنفس الطابع ام  
تختلف باختلاف المستويات الاقتصادية والاجتماعية - وما هى السمات التى تنقسم بها  
فى الطبقات غير الفقيرة ؟ » ، المصدر نفسه ، ص ١٣٦ .

الذى يخفى نفسه بامكانياته ويحمى نفسه بنفسه • ولئن دل ذلك على شيء ، فانما يدل على مبلغ انتشاره فى المجتمع ، الأمر الذى دعا كثيرا من الباحثين الى النظر اليه على أنه شر لا بد منه أو لا مفر منه (١) • وهم يرون أن البغاء يؤدي فى المجتمع وظيفة بالغة الأهمية ، وسندهم فى القليل على ذلك وجوده فى كل المجتمعات ، وخاصة تلك التى لا تعترف به رسميا فلا تنظمه قانونا ، وهى كثيرة من بينها مصر ومعظم شقيقاتها من الدول العربية •

### اشكال البغاء :

تبين دراسة الثقافات أن البغاء يتخذ صورا فى المجتمعات المثابنة ، فى العصور القديمة ، والوسطى ، والحديثة ، وفى الثقافات الشرقية والغربية ، والحضرية والريفية ، والزراعية والتجارية والصناعية • ويستطيع الباحث فى تاريخ البغاء على مر العصور أن يميز بسهولة اشكالا معينة للبغاء منها : البغاء المقدس ، والبغاء الطقسى ، والبغاء التعويضى ، والبغاء البديلى •

### ( ١ ) البغاء المقدس :

ان جميع الكتب التى تتناول تاريخ البغاء تتحدث عما يوصف عموما بالبغاء الدينى أو البغاء المقدس • ويتضح من ذلك أن العلاقات الجنسية التى تحدث فى نطاق هذا الإطار ، ظاهرة دينية أو مركب ثقافى له قيم معينة تدفع الى ممارسته (٢) أما جوهر البغاء العادى فيكمن ، كما سبق أن ذكرنا ، فى كسب المال من أجل العيش أو الحصول على الكماليات عن طريق تقديم

---

(١) Herbert A. Bloch, *Disorganization : Personal and Social*, p. 395.

(٢) انظر ما قبل ، ص ١٤٢ •

الجسد . والمناطق الرئيسية التى كان البغاء فيها جزءاً جوهرياً من حياة الكائن الغيبي ، هى « أجزاء من بلاد البحر المتوسط ، وآسيا الصغرى ، وأفريقيا الغربية وجنوب الهند » (٢) . وقد ساد فى هذه المناطق نوعان من البغاء المقدس ، أولهما ذلك الذى كانت المرأة فيه تمارس بمفردها عبادة تقليدية ، بأن تقدم جسدها لرجل واحد أو أكثر ، ثم تتزوج بعد ذلك بالطريقة المعتادة .

أما النوع الثانى ، فهو ذلك الذى كانت تهب فيه المرأة نفسها ، إما لفترة معينة أو طوال حياتها ، لخدمة أحد أمكنة العبادة ، كمعبود مثلاً حيث تصبح عاهرة مقدسة .

#### ( ب ) البغاء القسرى :

لما كان فض البكارة فى كثير من المجتمعات . يحاط بهالة وجسدانية غريبة ، تنشأ عن السحر والخوف من الغيبيات ، فقد كان لا بد للمضاجعة الأولى مع العروس فى تلك المجتمعات أن تتخذ شكل الطقوس العامة التى يشترك فى القيام بها أفراد عديدين . ومن ثم نشأت عادة فض البكارة صناعات باليد أو بإداة ، أو بوساطة شخص يتميز بقوة سحرية أو روحية ، أو غريب ينوب عن الزوج ، يقصد بده النتائج الغيبية الخطرة . وقد اعتاد أهل التبت فى أيام ماركوپولو أن يقدموا بناتهم للغرباء العابرين ويقنعوهم بمعاشرتهن جنسياً ، لأن أحداً لم يكن يخطب أولئك الفتيات للزواج طالما بقين عذارى (١) .

#### ( ج ) البغاء التعويضى :

لا يمكن المعارضة فى أن الآراء والاتجاهات المرتبطة بالزواج تحدد موقف

---

(١) انظر - فرناندو هنريكس ، المصغر السابق ، ص ٢١ ، ٦٦ ، ١٧٢ ، ١٧٨ .

(٢) انظر المصغر نفسه ، ص ٢٩ - ٣١ .



المجتمع ازاء العلاقات الخارجة عن نطاق هذا الزواج . وعلى ذلك اذا كان لنا أن نفهم ما سميناه « بالبقاء القويضي » ، فلابد أن نخصص نظام الزواج في تلك المجتمعات التي تسند الى الزوجات دور انجاب الأطفال وتدبير شئون بيوت أزواجهن . وعندما تحدث أرسطو طاليس ، خلال مناقشته للزواج ، عن نمو الصداقة لا الحب أو العاطفة ، بين الزوج والزوجة ، أوضح أن البقاء تعويض عن جوانب القصور في الزواج . وكان ديموستينيس معبرا جدا وواقعيا في هذا الصدد بقوله : « أننا نحتفظ بالعشيقات من أجل المتعة ، وبالصراير ليعنين بأشخاصنا عناية يومية ، ولكننا نحتفظ بالزوجات لينجين لنا أطفالا شرعيين وليكن راعيات مخلصات لبيوتنا » (٢) . ولا يزال قوله هذا يصدق في هذه الأيام في كثير من دول العالم الثالث . ومنذ العصور القديمة الى يومنا هذا ، سادت الفكرة القائلة باستحالة وجود مشاعر الرغبة الجنسية وإحساسيس الرقة والألفة الحميمة بين الزوجين . وهذه الفكرة مسئولة نسبيا عن وجود نظام معقد للبقاء التجاري بين أحضان الماهرات والعشيقات ونسوة الطريق وساكنات المواخير . وقد نهجت « فتيات التليفون » في عصرنا الحديث في أن يضرين لأنفسهن جنونا عميقة في هذا المجال . والزوج الذي يسعى الى بغى يفعل ذلك لأسباب عديدة ، ليس أهمها شائنا حاجته الى فهم يفقده في حياته العادية أو في بيته . كما أن هذه الفكرة مسئولة جزئيا أيضا عن بقاء « الجيشا » في اليابان ، حيث يقصد خضوع النساء الأبدى دون الوقاء بحاجة معينة ، « وهي الحاجة الى الحديث الفطن أو الذي تبدو فيه الفطنة مع أنثى ، الى شغف يضطك من الانسان ، يفريه بالحب ثم يتظاهر باننزاعه منه . هذه الحاجة يفقدها رجل الأعمال الصغير ، وموظف القرية ، والياباني من الطبقة المتوسطة في زوجاتهم ، ومن ثم نشأت الحاجة الى فتاة الجيشا ، ونشأ وجودها في المجتمع الياباني » (٣) . وفي عام ١٩٥٩ ، كتب « ويلاند ينج » عن إنجلترا ، يقول صراحة : « وأخيرا هناك

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١٤ .

كل الرجال ، كل الملايين من الرجال في إنجلترا ، الذين يعتقدون ويشعرون ، أن الجنس شيء منفصل عن المجتمع الذي يعيشون فيه . وقد يكونون ببساطة متلهفين على فعل هذا الشيء أو ذلك ولا يجرؤون على طلبه من زوجاتهم . وقد يكونون بكل بساطة لم يكتشفوا أبدا أن النساء يمكنهن بلوغ النشوة الجنسية مثلهم . هؤلاء كلهم ينتهون إلى العاهرات ، لأن طبائعهم قد جنحت عن رؤية طبائعهم الخاصة بفعل المجتمع البيوريتاني المتزمت الذي نشأوا فيه . وما أن يبلغ بك المدى حد الاعتقاد بأن الجنس شيء يمكن فعله ، وأكثر من ذلك إذا اعتقدت أنه يحط من قدر الإنسان وأمر يؤسف له ، ولا يصح ذكره ، أمر تود أن تغفى منه سيدة مهيبة ، عندئذ لا يكاد يبقى سبب وجيه يملك من شرائه (١) وأود أن ألهى هذه الفقرة بتأكيد على حقيقتين هامتين : أولاهما تتعلق بالحجة الأوروبية القائلة بأن نظام الزواج بزوجة واحدة يساعد على انتشار البغاء التعويضي . وهو رأى لا أساس له من الصحة ، نظرا لأن البغاء قد وجد أيضا في إطار يبيع تعدد الزوجات واقتناء السراري في كثير من المجتمعات الأفريقية والآسيوية (٢) . والحقيقة الثانية هي أن البغاء ، منذ العصور القديمة ، ظل يعد احتياطا سليما ضد ارتكاب الرجال لجريمة الزنا بالمتزوجات . ويقرر « هوراس » أن هذه كانت فكرة الأخلاق عند « كاتو » ، الذي خاطب نييلا مشهورا معينا بينما كان هذا الأخير يغامر ماخوفا بقوله : « امض في طريقك الفاضل ، لأنه عندما تلهب الشمس سهوة الغليظة الدماء ، يغدو من الصواب أن يأتي الشباب إلى هنا ، بدلا من أن يلاحقوا زوجات الآخرين » (٣) .

ويقال أن الكنيسة في أسبانيا اليوم تعتقد أن « البغايا لابد منهن لحفظ

(١)

Wayland Young, "Sitting on a Fortune : The Prostitute in London, Encounter, No. 68 (May 1959), pp. 19-31.

(٢) انظر « فرناندو موريكس » ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ ، ٢٤٥ .

(٣) نقلا عن المصدر نفسه ، ص ١١٨ .

النساء المرغويات فى الزواج عقيقتا ، • هذا ، مع العلم بأن نسبة الزواج فى تزايد مستمر ونسبة الطلاق فى تناقص ملحوظ (١) •

#### ( د ) البغاء البديلى :

يقصد بالبغاء البديلى العلاقات الجنسية المختلفة التى ينغمس فيها الذكور غير المتزوجين كبدل عن الزواج ، أو الرجال المتزوجون البعيون عن زوجاتهم ، والذين تقوم لديهم البغايا مقام البدل عن أولئك الزوجات من حيث الوفاء بفرضى الاشباع الجنىسى • وفى الحالة الاولى ، كانت هناك فترات معينة قل خلالها عدد النساء كثيرا عن عدد الرجال • وقد حدث هذا فى روما فى فترة معينة ، وكانت النتيجة أن عجز عدد كبير من الشباب عن الزواج • ومن ثم التجأوا الى البغايا (٢) • وكثيرا ما يحدث فى أوروبا فى العصر الحديث أن يتهيب الشباب من الرجال والنساء مسئوليات الزواج ، ويفضلون مخلصين أن يظلوا منفردين ويحصلوا على الاشباع الجنىسى عن طريق المعاشرة المختلطة • وفى بعض الأحيان ، يكون الحافز الى مثل هذا السلوك اقتصاديا فى أساسه ، حيث نجد فى هذه الحالة أن الشباب فى سن الزواج ، أما أن يتزوجوا متأخرين جدا أو لا يتزوجون إطلاقا • وفى هذه الحالة الأخيرة ، نجد أن الرجال الذين تبعدهم مقتضيات عملهم أو خدمتهم العسكرية عن زوجاتهم ، يلجأون إلى البغايا القريبات المنال ، والمستعدات لاشباع الطلب الباشع عن فترات الغياب الطويلة • ومن ثم نجد أن جيوش الاحتلال التابعة للأمم المستعمرة ، ولتى تتألف من رجال أقوياء متزوجين وغير متزوجين ، تكون دائما مسئولة ، حيثما عسكرت عن نشوء نظام الجنس التجارى ، أى المهنة التى تقدم المتعة الجنسية للرجال على نطاق ضيق • وخلال الاحتلال البريطانى للهند ، كانت العادة تملئ دائما أن يكون لكل فيلق نسائه • ولم يكن تغيير هذا أمرا سهلا •

(١) • جرمى سانفورد • المصدر السابق ، ص ١٩٨ •

(٢) • انظر • فرناندو هنريكس • المصدر السابق ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ •

وبينما كان الضباط هم الذين يتولون اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك في الأيام الخالية ، أصبح الأمر في العقد الأخير من القرن التاسع عشر متروكا للنشاط الخاص الذي لم يغفل عن اقتناص الفرصة • ولا شك أن منظر الجيش البريطاني وهو سائر ، كان يبدو شبيها بما كان يحدث في العصور الوسطى ، بطاير مهماته وتابعي معسكراته (١) •

وفي خلال الحرب العالمية الثانية ، انغمس الجنود الأمريكيون المعسكرون في كثير من المدن والقرى الانجليزية ، في علاقات جنسية مختلطة مع بعض السكان من الاناث في تلك المناطق ، التي كانت غارقة في هدوئها الريفي • وقد حل الجنود الأمريكيون مشكلة احساسهم بالوحدة وتلفهم على صحبة النساء ، باعطاء أولئك النسوة وقتا طيبا وهدايا ، في مقابل المزايا الجنسية التي كن يقدمنها • وكان ارتفاع نسبة المواليد غير الشرعيين نتيجة حتمية لذلك بطبيعة الحال (٢) •

ومن البيانات السابقة ، يمكننا أن نستنتج أن البغاء ، بكافة اشكاله ، يؤدي وظائف عديدة تبعاً لنوع المجتمع الذي ينشأ فيه ، وأنه يعتمد في بقائه على الخدمات التي يقدمها • وقد يكون من الحق أن نقول أن البغاء يتناقض بالتدريج ، مفسداً المجال جزئياً للمصداقة بين الجنسين • ولكن قدراً كبيراً من البغاء ما زال موجوداً ، رغم ذلك ، ليستفيد منه أولئك الذين لا يستطيعون الانتظار ، لأنه ليس لديهم وقت يضيقونه ، ويريدون الاشباع الجنسي الفوري • وهم على استعداد لشراؤه بأي ثمن • وهناك أيضاً غرياء يشعرون بالوحدة الكاملة في مدينة أجنبية ويعانون من شدة الحافز الجنسي ، وهناك كبار السن الذين فقدوا زوجاتهم ولكنهم ما زالوا يشعرون بقوة جنسية ، والمشوهون بدنياً بصورة تحرمهم من خبرة الحب ، وغير الأسوياء الذين يقرنون خبرة النشوة الجنسية بأشياء أخرى شاذة لا يجد معظم الناس أي ارتباط بينها وبين هذه

(١) انظر المختصر نفسه ، ص ٢١٥ •

(٢) انظر المختصر نفسه ، ص ١٢ •

النشوة (١) . ونحو القلوب الخالية الذين يريدون تجنب متاعب الصدقة مع فرد من الجنس الآخر وتمقيداتها ، والساعون الى التغيير والتجديد فى المتع الجنسية التى تقدمها محترفات فن الحب الزائف .

✱

### البغاء والفقر :

تنشأ الحاجة الى المال دائما من العوز ، الذى قد تبلغ قسوته درجة تعرض الأنثى ، أو الأسرة بأكملها ، لفائلة الحرمان الثقيلة وما يصحبها من هوان أليم . وليس هناك مجال للشك فى أن الغالبية العظمى من البغايا يجلبن من الأوساط المحرومة ، التى يسودها الفقر والمستويات الاقتصادية المنخفضة .  
وفى ما بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٨ ، قام البروفسور س . ن سن . من جامعة كلكتا بأجراء مسح بطريقه العينة فى كلكتا ، وهى مدينة بلغ تعدادها ٢٠٠٠٠٠ ٢٠٥٤٩ نسمة ، طبقا لتعداد عام ١٩٥١ . وقد اتضح من المسح أن ١٠٪ من جملة النسوة المكتسبات اللائى شملتهن العينة كن من البغايا . بل إن فئة البغايا الحقيقة كانت تحتل المركز الثانى من حيث الترتيب الحجمى ، بعد فئة خادمت المنازل والطاهيات (٢) . وطبقا لبحث عن البغايا أجراه فى القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية تحت اشراف حسن الساعاتى خلال عامى ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، وقام على أساس المسح الاجتماعى لكافة البغايا ، اللائى اعتقلتهن شرطة القاهرة على مدى عام كامل ، أن عددا كبيرا من البغايا ، يبلغ ١٨٥ من ٤٧٠ ، بنسبة ٣٩٪ ، اللائى اعترفن بحريمتين .  
كن يعملن خادمت فى المنازل عند اعتقالهن . أما الـ ٢٨٥ الباقيات ، بنسبة ٦١٪ ، فقد كانت لهن حرف ذات معاشات منخفضة جدا ، وإن كانت تزيد نسبيا عن معاشات الخدمات ، إذ كن يعملن بائعات بتجولات ، أو عاملات

(١) انظر « جرمى سانفورد » ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ - ١٠٣ .

(٢)

(٢) انظر :

S.N. Sen, The City of Calcutta : A Socio Economic Survey, table 3,

p. 88.

صناعيات ، أو زميلات فى قاعات التدريب على الرقص ، أو مضيفات وساقيات فى النوادى الليلية ، أو خياطات . ومن بين جملة الـ ١٠٥٥ بغيا المعتقلات ، لم يمكن الحصول من ٢٠٠ منهن بنسبة ٢٥٪ على معلومات تتعلق بأول عمل التحقن به . وقد يكون سبب ذلك ، اما عدم التحاقهن بأية أعمال ، أو الى اختلاط الأمور عليهن بسبب التغير الدائم فى أعمالهن . وقد بدأت نسبة كبيرة ( ٢٤١ ، أو ٤٥٪ ) من البغايا العمل كخدمات فى المنازل . ويجب ان يلاحظ ان الخدمات فى مصر عموما كن يلقين أجورا بالغة الانخفاض فى ذلك الوقت . وقد تقصر هذه الحقيقة فى بعض الحالات سبب التجاؤن الى البغاء كعمل اضافى فى وقت الفراغ (١) .

وفى البحث الذى أجراه سمير خلف فى محيط ممارسات البغاء فى بيروت ، كان خمس عينة البغايا ، أو ١٩٪ من مجموعهن يعملن خادمت بينما الصبيح ، أو ١٤٪ من المجموع ، كن يعملن خياطات ( ٥٤ ٪ ) ، أو فى دور اللهى ( ٢٣٪ ) ، أو حاملات ( ٢٣٪ ) ، أو خادمت فى المستشفيات ( ٢٣٪ ) ، أو يائعات هوى ( ١٦٪ ) اما الأغلبية ، بنسبة ٦٦٪ فلم تكن لهن مهنة (٢) .

وهذه هى الحال أيضا فيما يتعلق بأولئك اللواتى يمارسن عادة أعمالا منخفضة الأجر فى الدول الأجنبية ، مثل خادمت المطاعم وفتيات المصاعد ، وفتيات البار ، الخ . وعلى ذلك فليس من الخطأ أن يقال أن أعمال النساء المنخفضة الأجر ، هى أعظم مصدر لتوريد البغايا ، لأن الشابات يستطعن بسهولة أن يكسبن ، عن طريق الاتجار بأجسادهن ، أكثر بكثير مما يستطعن كسبه عن طريق العمل فى المجالات والمصانع أو فى الخدمة فى المنازل . وقد

---

(١) انظر البغاء فى القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة اكلينيكية ، الجدولان ١٩ ، ٢٠ ، ص ٢٨ ، ٣٩ .

(٢) انظر سمير خلف ، المصدر السابق . ص ٢٦ ، ٢٢ .

قالت بغى ذات مرة لأحد الباحثين الاجتماعيين : « لقد ظلت أعمل فى المصنع خمس سنوات قبل أن أدرك أنى كنت أملكه ثروة طوال الوقت » (١) .

الإثارة يجب أن يلاحظ أن الفقر تسببى ، بمعنى أن أولئك اللاتى لا يتقاضين أجورا منخفضة ، قد يشعرون بالحرمان لو عجزن عن ارتداء ملابس فاخرة وملابس داخلية غالية ، أو عن استخدام وسائل التجميل الحديثة الغالية الثمن ، أو عن الاستمتاع بوسائل لهو معينة . وفى خلال تحليلها القسدير لأسباب البقاء ، قررت « جلانس ميرى هول » ، فيما يتعلق بالرغبة الجامحة فى الكماليات ، قائلة : « إن لدى أدلة وفيرة على أن أحد شكلى المعاصرة الجنسية المختلطة أو كليهما ، يمارسان فى سبيل الحصول على ما يصفه الشهود بأنه وسائل ترف ، أو كماليات » (٢) . ولطبعى أن موضوع وسائل الترف أو الكماليات برمته موضوع حسع ، لأنه من العسير حقا على أى فرد أن يقرر ما يعتبر من وسائل الترف أو الكماليات ، وما لا يعتبر كذلك بالنسبة للأفراد الآخرين . فإذا كان الشيء الكمالى شيئا مرغويا ، ولكن يمكن الاستغناء عنه ، فإنه من الواضح أن الرغبة والقدرة على الاستغناء ، أمران فرديان إلى حد بعيد . ولكن ، من أجل نقواض البحث الحالى ، قد يكون من المفكر أن تعد الثياب الفاخرة ، والمشروبات الغالية ، ولذائد الطعام ، واللهم المكلف ، من الكماليات التى تشتهد الرغبة فيها عادة . والواقع أن الحصول على بعض الكماليات أى كلها ، كما لا يمكن الحصول عليه بوسائل أخرى ، هو المسئول عن نسبة عالية جدا من الانغماس فى المعاصرة الجنسية المختلطة . ولعل هذا يوضح لنا السبب فيما نشاهده فى بلد مثل بريطانيا المعاصرة ، يرتفع فيها مستوى الأجور ارتفاعا ملموسا ، من أن « بعض المرضيات ، والمدرسات ،

(٣) « ويتيلاندنج » ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(٢) « جلانس ميرى هول » ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

غاملات التلقيم ، وغيرهن من النساء الموظفات ثورات المعاشات المتدنية ،  
يجدن في العلاقات الجنسية العابرة مصدرا اضافيا للدخل » (١) .

وانها حقيقة ان البغاء على مدى العصور ، كان نتيجة ملازمة للعصر  
الاقتصادي ، يزدهر في المناطق التي يسودها الفقر ، حيث يرى الوالدان  
بناتهما ويشجعانهن على كسب رزقهن عن طريق الاتجار بأجسادهن . وقد اجتازت  
المانيا فترة عصيبة جدا بعد الحرب العالمية الاولى ، كان الفقر خلالها سببا  
اكيدا للبغاء الاحترافي . وقد قرر أحد المراقبين الألمان ، استنادا الى  
مشاهداته الخاصة ، انه « في فترة يسودها مثل هذا العصر الاقتصادي  
والحاجة ، هناك كثير من الفتيات والنساء في بلادنا ممن يحاولن كسب شيء  
من المال عن طريق البغاء » (٢) . ويعد الحرب العالمية الثانية ، أعاد  
التاريخ نفسه مرة أخرى في المانيا ، وان كان ذلك في فترة أقصر كثيرا . أما  
في الهند ، فما زال جميع البغايا الجدد لتوريدهن الى المواخير مستمرا ،  
أما الجهات التي يجلبن منها ، فهي المناطق القبلية الشديدة التأخر . وتعزو  
الدكتورة « سوشيلنايار » ، المتخصصة في بحث هذه المشكلة ، وجود البغاء  
في الهند الى عوامل اقتصادية كارتفاع نفقات المعيشة ، وافتقار اللاجئين من  
البلدان المجاورة الى الأمن ، والفقر العام ، فهذه كلها عوامل مساعدة على  
اكرام الفتيات والنساء الشابات على احتراف مهنة البغاء من أجل إعالة  
أمرهن (٣) .

ومن التحليل السابق للعلاقة السببية بين البغاء والعصر الاقتصادي يبدو  
واضحا أن الفقر - وهو العلامة المميزة للظروف الاقتصادية المنخفضة - هو  
السبب الأكبر للبغاء الاحترافي . ولكن هناك استثناءات كثيرة لهذه القاعدة .

(١) نقلا عن « فرناندو هنريكس » ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .

(٢) نقلا عن « جاكس ميرى هول » ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٣) انظر « فرناندو هنريكس » ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .



في بعض المجتمعات ، التي يخضع فيها الفرد لسيطرة قوية من جانب الدين والأخلاق ، نتجته من غير الصحيح القول بأن الأخلاقيات الجنسية في أغلبها ترتب على الظروف الاقتصادية السائدة . وهناك قدر كبير من الحقيقة في هذا الصدد ، في المثل العربي الذي يقول : « تموت المرأة ولا تأكل بثدييها » ، أي لا تباع جسدها . وفي تقرير الاتحاد الدولي للجمعيات النسائية الكاثوليكية الذي قيمه الاتحاد في عام ١٩٣٢ إلى لجنة عصابة الأمم عن الاتجار بالنساء والأطفال ، « قرر الاتحاد : « أننا انتهينا تدريجيا إلى أن السبب الجوهري للبغاء ليس سببا اقتصاديا ، كما قد يظن لأول وهلة ، وإنما هو في أساسه أخلاقي ، واجتماعي ، وفردى » (١) وهذا يفسر ما نراه الآن ونقرأ عنه من ضياح يشعر به بعض النساء بالتححرر من كل القيود ، بما في ذلك الضوابط الأخلاقية والروحية . فيبحثن عن المتعة عند كل طلب ، مفضلات ذلك على أن ترتبط الواحدة منهن ، كمنشقة ، لرجل واحد مخافة أن يسلبها حسرتها في التحرر ، ورغبتها الملحة في التغيير . وإنهن إذ يفعلن ذلك ، إنما يفعلنه ، لابتغاء الحاجة ، وإنما باعتناق تلك الفلسفة الجديدة التي تتركز في التحرر من الضوابط الاجتماعية والانطلاق . ولكن التحليل النفسي الاجتماعي المعمق يفسر ذلك بظهور عوامل اجتماعية جديدة في عملية التغيير الاجتماعي السريع ، لها أصدأؤها في التفكير والسلوك الاجتماعي . ومما يستحق الذكر في هذا الصدد ، أن ١٦٩٪ من مجموع عينة البغايا الرسميات في بيروت ، نكرن أنهن اثنتين من أسر موسرة ( ١٢٣٪ ) . أو غنية جدا ( ٤٦٪ ) ، وذلك وفق نتائج المسح الاجتماعي الذي أجرى لهن في عام ١٩٦٣ (٢) .

### البغاء والنمو الاقتصادي :

المقصود بالنمو الاقتصادي هو عملية زيادة الدخل ، بطرق وأساليب ترفع مستوى الانتاج في المجالات الزراعية ، والصناعية ، والتجارية ، وغيرها

(١) نقلا عن : جلاس ميرى هول ، « المصادر السابق » ، ص ٨٤ . حاشية (١) .

(٢) انظر سمير خلف ، المصدر السابق ، ص ٢٠ ، ٢١ .

وسعيه الى تحقيق هذه النتيجة ، يجرى تقديم خدمات مختلفة اجتماعية ، وثقافية ، وصحية ، وترفيهية ، وغيرها ، بقصد زيادة الكفاءة الانتاجية البشرية . وعلى ذلك ، فإن هناك فى الدول السريعة النمو زيادة ملحوظة فى الدخل ، مع توفر فرص كثيرة للعمل ، ليس للرجال فقط ، وإنما ايضا للنساء اللاتي تحقق لهن ، خلال فترة قصيرة ، قدر كبير من المساواة بالرجال فيما يتعلق بالتعليم ، وكسب الرزق ، عن طريق العمل فى مختلف الميادين ، والتمتع بقدر كبير من الحرية .

والتصنيع عامل رئيسى فى التنمية الاقتصادية السريعة ، حيث يؤدي التصنيع بالتعاون مع عوامل أخرى كامنة فى عملية التغير السريع ، الى انتشار النمط الحضري للمجتمع . وقد ثبت بشكل قاطع أن البقاء التجاري فى أساسه ، ظاهرة من ظواهر الحياة الحضرية (١) . فالنمو السريع للمدن يزيد من نمو مشكلاتها الاجتماعية وحدتها ، ومن العرض والطلب فى سوق المتعة الجنسية . يضاف الى ذلك أن لا مركزية الصناعة وتوزيع منشآتها - فى البلاد الأصغر حجما والمناطق الريفية ، للتخفيف من وطأة الازدحام والنقائص الملزمة له فى المناطق الحضرية المفرطة النمو ، قد أدت بدورها الى ظهور البغاء فى مناطق كان مجهولا فيها نسبيا أو تماما من قبل .

ولا يخفى أن الازدهار الاقتصادى الذى يسرع نمو المدن ، مسئول أيضا عن جذب العمال من مختلف المناطق الريفية ، إذ يتقاطرون على المدينة وعلى المراكز الصناعية ، سعيا وراء الأعمال ذات الأجور المجزية ، ولكنهم فى الوقت نفسه يجابهون مشكلات كثيرة تكمن فى حياة المدينة المعقدة تركيبا ونظاما . فالمهاجر الذى يتعود حياة الحضر صرعان ما يغدو فريسة للقلق الذى يثيره الاحساس بالعزلة وعدم الأمن ، اللذين يميزان النمط المعقد لحياة المدينة . وعلاوة على ذلك ، فإن خاصية انعدام تمييز الأشخاص بذواتهم التى تميز الحياة فى المدينة الكبيرة ، تشجع المهاجر على الانغماس فى المتع الجنسية

(١) انظر « هيرت ١٠٦ » ، بلخ ، المصدر السابق ، ص ٤٠٠ .

المختلطة تحت قناع التجهيل ، الذى يحرره ، الى حد ما ، من ضبط السرائى العام لسلوكه .

وفى مسحه الشهير للبقاء يتخذ الدكتور « فرناندو هنريكس » ، من جنوب افريقيا ، مثلاً للمجتمع الذى أحدث فيه التصنيع تغيرات بعيدة الأثر جدا على نطاق بالغ الاتساع . فقد أدت عملية النمو الصناعى والحضرى السريع الى عملية تقطعت قبلى أخرى ، بمعنى أنها خلقت تيارا كبيرا من الرجال القادمين من مناطق قبلية الى المدن سعيا وراء العمل . وهؤلاء الرجال يتكون زوجاتهم عادة فى تلك المناطق القبلية ، ويعيشون معا مؤلفين مجتمعا غالبية من الذكور على أطراف المدن ، مثل مدينة جوهانسبرج ، حيث تنتشر الرذائل الرئيسية من اسراف فى تعاطى الخمر ، وسلوك جنسى لا أخلاقى . والمجتمع الصغير على تخوم جوهانسبرج مجتمع محدود يشبع أسوأ الشهوات لآلاف يعيشون بعيدا عن بيتئتهم الأصلية ، مما يجعل مقدراته على الانسداد هائلة . وكثيرا ما يكون هناك ثلاثة أطفال أو أربعة أو خمسة ، أنجبته الأم الواحدة ، ولكن كل طفل من أب مختلف لا تعرف اسمه . وكثيرات من الفتيات اللاتى لا تتجاوز أعمارهن الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة ، يبدأن كسب عيشهن من احتراف البقاء ، وحتى قبل بلوغ هذه السن المبكرة فى أحيان كثيرة . وعلاوة على ذلك ، فإن أسلوب الحياة الحضرية الذى خلقه الأوروبيون ، قد أثلف بناء مجتمع البانتو التقليدى اتلافا خطيرا . فالمدن التى انشئت اصطفاها بسكانها الذين يتألفون فى أغلبهم من التتور ، والأجور المنخفضة ، ونسبة الأعمال المتاحة للنساء ، والافتقار الى وسائل التسلية والقضاء وقت الفراغ ، بالإضافة الى القهر الاجتماعى والسياسى ، الذى لا يستطيع الإفريقى منس فرارا فى اتحاد جنوب افريقيا اليوم ، كل هذه العوامل قد تضاعفت لتنتج مجتمعا لا يزيد فيه البقاء عن مجرد مظهر واحد من المظاهر المدينة ، التى تصور الأمراض والفوضى الاجتماعية العميقة الجذور ، التى تميز جنوب افريقيا فى عصرنا هذا (١) .

(١) انظر « فرناندو هنريكس » ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ ، ٤٠١ .

وليس يخاف أن تأخير الزواج من الظواهر التي تميز النمو الاقتصادي السريع ، إذ يؤجل كل من الذكور والإناث زواجهم بالضرورة ، لأنهم ينفقون سنن شبابهم المبكرة في التدريب على الوظائف والمهن ، التي يضمن لهم الاشتغال بها حياة طيبة . وهذا العامل ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ، مثل استقلال النساء اقتصاديا ، وحرية اختلاط الجنسين ، وفكرة «الكبت الجنسي» وأثاره الضارة ، والاهتمام الشديد بالخبرة الجنسية ، كل هذا يفسر وجود العلاقات الجنسية المؤقتة والمتعددة ، التي تنتشر بين الجنسين على نطاق واسع .

### الوظيفة الاجتماعية للبغاء :

يلجأ غير المتزوجين إلى البغايا ، لأنهم يجدون في ذلك وسيلة سهلة ميسرة . ومما يزيد من إقبالهم على البغاء وتفضيلهم إياه على غيره من سبل الاتصال الجنسي المشروعة ( في شكل الزواج ) أو شبه المشروعة ( في شكل اتخاذ الخيليات ) ، أنه لا يتضمن ارتباطا أو مسئولية من النواحي العاطفية أو القانونية أو الاجتماعية . وهناك فئة من الشبان الذين يمرون بمرحلة النضج الجنسي ، الذي تشتد معه الدوافع الجنسية ، تدفعهم الرغبة في استطلاع حقائق الحياة واكتساب الخبرة بها ، إلى الممارسة الجنسية مع البغايا . وقد يكون التجاء بعض العزاب إلى البغايا ، نتيجة إخفاقهم في علاقاتهم الجنسية مع النساء بالطريق المشروع أو غير المشروع .

أما المتزوجون من الرجال فقد يلجأون إلى البغايا عند عدم كفاية العلاقات الزوجية لأشباعهم جنسيا ، أما لعب في زوجاتهم كالمريض أو البرود الجنسي ، أو رغبة في استطلاع المزيد من الحقائق الجنسية ، ونزوعا إلى تنويع الخبرة في هذا المجال . وثمة ظروف أخرى يلجأ فيها العزاب والمتزوجون على السواء إلى البغايا ، وذلك في حالة كثرة السفر والانتقال وعدم الاستقرار ، كما يفعل البحارة والجنود والتجار ورجال الأعمال . وفي كل هذه الصور ، تتضح معالم أساسية في ظاهرة البغاء . ففيه إشباع الحاجة الجنسية للبهيمية لدى

كثير من الرجال • وهذه الحاجة الخالية من العاطفة ، تجعل الرجال يسمعون إلى البغايا ، ومن ، من جانتبهن ، على استعداد في كل وقت لارضاء أى راغب ، في نظير ما يتفقه في سبيل ذلك من مال •

### البغاء والقيم الاجتماعية :

أن وجود البغاء بصورة ملحة في المجتمع كظاهرة اجتماعية لا بد وأن يكون راجعا إلى كونه متأصل الجذور في طبيعة التنظيم الاجتماعي • فضلا عن الأحوال الاجتماعية العسيرة والعوائق النفسية المعقدة ، التي تدفع فئة معينة من الاناث إلى احتراف البغاء ، لا بد أن تكون هناك أوجه معينة للنسق الاجتماعي (social system) ، تنشط في أداء وظيفتها بطريقة معينة تجعل هذا الاحتراف ممكنا • فالحاح الحاجة الجنسية ودوام هذا الالتحاق ، فضلا عن عدم استطاعة البناء الاجتماعي تقديم الوسائل الكافية لاشباع هذه الحاجة يبدو أنه يعمل على انتشار قدر من البغاء ، لا يمكن التخلص منه في أغلب المضاربات • أما في بعض المجتمعات البدائية التي تسمح لجميع أفرادها بالحرية الجنسية في مناسبات معينة ، فإن الدوافع الجنسية للبغاء لا وجود لها أو لا مبرر لوجودها (١) •

ويناقش « كنزلى ديفز » (Kingsley Davis) في مقاله عن « البغاء من الناحية الاجتماعية » ، كيف أن تنميط المراكز في الحضارة الحديثة ، يؤدي حتما إلى درجة من انتشار البغاء • ففي الإطار المرجعي لهذه الحضارة ، يحظى الرجال بوظائف ومكانات ، تجعلهم مميزين على النساء ، وتكسبهم قوة من نوع خاص ، تجعلهم في منزلة تفوق منزلة النساء • وينجم عن ذلك

(١) انظر :

1. Margaret Mead, *Coming of Age in Samoa*, Chaps. 6-7.

وانظر أيضا :

Bronislaw Malinowski, *Sexual Life of Savages*, Chap. 7.

أنهن يلجأن بالضرورة إزاء هذا الإخضاع إلى استخدام وسائل جنسية تمكنهن من السيطرة على الرجال أو التأثير فيهم . وهكذا نجد أنهن يستخدمن كل حيلة جنسية ، ذاتية أو مكتسبة ، طبيعية أو صناعية ، كوسيلة لنشر شتى الرغبات الاجتماعية في هذه الحضارة الحديثة التي يحظى فيها الرجال بالسلطة والقوة . وليست المرأة وحدها التي تستغل الجنس للاستحواذ على الرجال وإخضاعهم لتأثيرها الجنسي القوي . فالبيوت التجارية والمؤسسات الخيرية تستخدم اغراء الجنس في دعايتها لبلوغ مرادها . وفي رأى «ديفزه» أن هذا الاجراء تلجأ اليه أيضا هيئات اجتماعية لها وزنها واحترامها . فاستخدام الموضوعات والأفكار الجنسية في ميادين شتى للعلاقات البشرية لا يدخل في نطاقها الاشباع الجنسي المباشر ، يلقي ضوءا على الطريقة التي تستغل بها العلاقات الجنسية في الحضارة الحديثة المعقدة . ولا غرابة إذن أن يكون البغاء تعبيرا صارخا لاتجاه عام في استغلال الاغراء الجنسي (١) .

#### البغاء بين التنظيم والالغاء :

يقصد بتنظيم البغاء اباحة ممارسته بقيود وشروط معينة . ويكون ذلك في صورة فتح منازل مرخص بها ، أو تسجيل البغايا والترخيص لهن بمزاولة البغاء بمقتضى بطاقات يحملنها . وقد يتخذ التنظيم صورتين معا . أما الالغاء فيقصد به عدم التنظيم بصورتيه السابقتين . وتأخذ به الأغلبية الساحقة من دول العالم في الوقت الحاضر . وهناك صورة من الالغاء أكثر تحديدا تعرف بالتجريم ، وهو الالغاء الذي يهدف إلى منع البغاء في ذاته واعتباره جريمة ويفرض على ارتكابه عقوبة . وهناك حوالى أربعين دولة وولاية تأخذ بالتجريم .

ويرى انصار التنظيم أن فيه حماية للأسرة والأخلاق ، إذ أن البغى ،

(١) انظر :

Kingsley Davis, "The Sociology of Prostitution", Am. Soc. Rev., No. 11 (Oct. 1937) : 745-756.

على حد قولهم ، تعدّ قداء للمرأة الشريفة ، لأنها تصرف عنها محاولات الفجائية والافراء . ويمكن التنظيم من تحصيل ممارسة البغاء والوقاية من عسوى الأمراض الزهرية ، وذلك لما يتضمنه من ضرورة الفحص الطبي الدوري المنتظم على كل من تحترف البغاء . وهناك وجهة نظر أخرى لانحصار التنظيم ، وهي أن إلغاء البغاء يحوى فى طياته حدا للحرية الفردية . فهناك بعض الاناث اللاتي يرغبن فى اتخاذ الدعارة مهنة لهن ، ويكفلهن من مهن أخسرى كالخدمة المنزلية مثلا . والأنثى التى تفكر هذا التفكير وتتجه هذا الاتجاه ، تصفى على ممارسة الدعارة قيمة لا يقرها المجتمع . فهى تعتقد أنها تؤدى وظيفة تكون بعض الزوجات قد أخفقن فى أدائها . تلك الوظيفة هى إشباع شهوات الأزواج وما ينجم عن ذلك من شعور بالراحة (١) . وهناك فئة من الباحثين يرون أن البغاء يقلل أو يضعف من أجرام الاناث ، لأنه صورة التمييز الإجرامى عندهن ، بمعنى أن البغاء يحل محل الجرائم الأخرى ، التى يمكن أن يرتكبها . ومن انصار هذا الرأى ، هافلك اليس (Havelock Ellis) و « لومبروزو » (Lombroso) . وقد اشارت اصصاءات وزارة الداخلية الإنجليزية إلى صحة هذا الرأى (٢) .

ويرى انصار الالغاء أن التنظيم ليس وقاية كافية من المرض . فالفحص الطبى الدورى المنتظم لا يدفع عن الاصابة فى الفترة الواقعة بين فحوص وآخر . وقد تنقل الأثنى ميكروب الجرض دون أن تظهر عليها أعراضه ، وربما تحال هى نفسها لاختفاء مرضها . يضاف إلى ذلك أن التنظيم يعطى عماله البغايا ضمانا كاذبا لا يجعلهم يضططون لتوقى العدوى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، لم يمنع تنظيم البغاء من انتشار البغاء السرى . كما أن التنظيم يؤدى إلى التفرير بالاناث ، والتوسع الزائد فى تجارة الرقيق الأبيض لاهداد منازل الدعارة بالبغايا . ويعد التنظيم تمكينا لأنواع مختلفة من الفساد ، إذ أن المنازل المرخص بها تكون مباءة لترويج الخمر والنخدرات ، وملذا

(١) انظر : « جلانس ميرى هول » ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

للمخارجين على القانون ، ومفسدة لنظم بعض رجال الشرطة ، ومجالا لانتشار الشذوذ الجنسي . هذا فضلا عن أن تنظيم البغاء يعد منافيا للأخلاق والآداب ، فهو يحول دون توبة البغي ، كما أنه يضيف صيغة العمل المشروع على الرذائل ، ويكسبها حماية الدولة التي تمد قوامه على الأخلاق .

كل هذه الاعتبارات قلبت النظرة الى تنظيم البغاء رأسا على عقب . فبعد أن كان أول مؤتمر للطب الدولي في باريس سنة ١٨٦٧ يؤكد فائدة التنظيم ، أخذت المؤتمرات التي عقدت بعد ذلك تشجع على الغائه . ولكن لا يغبى عن البال أن معارضة التنظيم على أسس طبية تتعلق بانتشار الأمراض الزهرية ، أصبحت واهية أمام الوعي الصحي الآخذ في الانتشار في جميع الأوساط ، واتساع معرفة الناس بفائدة العقاقير في علاج هذه الأمراض .

### التحرر الجنسي والبغاء :

نلاحظ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تقريبا ، اتجاها صريحا ومتزايدا في الشدة الى نشر المعرفة الجنسية والتسامح في العلاقات الجنسية بين الذكور والاناث بدعوى مختلفة . فمن قائل أن الكبت الجنسي يؤدي الى اضرار نفسية بليغة تنجم عنها صور شتى من الأمراض العصبية والنفسية ، وعلاقات جنسية شاذة ، ومن معتقد بأن التحرر الجنسي يرسى قواعد العلاقات الزوجية ، خاصة فيما يتعلق بالجانب الجنسي منها ، على دعائم سليمة . وهناك من يرون أن هذا الاتجاه الجديد ، أي التسامح في العلاقات الجنسية ، خير وسيلة للقضاء على ظاهرة البغاء في صورته العلنية والسرية . وقد سمي هذا الاتجاه الجنسي التحرري الجديد بالأخلاقيات الجديدة (new morality) وهي ضرب من الفلسفة الجنسية التحررية التي نادى بها بعض المفكرين أمثال « برتران رسل » (Bertrand Russell) ، الذي ضمن فلسفته الجديدة كتابا مشهورا كان له دوى كبير في الأوساط الانجليزية (١) ، والقاضي « لندي »

(١) لنظر :



(Lindsey) ، صاحب فكرة « زواج المعاشرة » (companionate marriage) وهي فكرة تقوم على اكتساب الخبرة الجنسية في فترة « زواج تجريبي » ، تنصم عراه في سرعة وسهولة اذا ما اراد الزوجان ، خاصة وانهما اثناء هذا الزواج يحرصان على عدم الخلف (١) .

ويرد « كنزلى ديفز » على فكرة ان التحرر الجنسي يقضى على انتشار البغاء بقوله : « واذا سلمنا بان الاتجاهات الحالية ستستمر ، فليس هناك احتمالا في ان الحرية الجنسية ستزعزع البغاء أبداً . لان البغاء ، في تحليله النهائي ، اقتصادي ، يمكن عددا قليلا من النساء من اشباع رغبات عدد كثير من الرجال . انه المنفذ الجنسي الأكثر ملاءمة للقوات العسكرية ، ولزمر المغتربين ، والشوان ، ونوى الاشكال المنفرة الذين يعيشون بيننا . انه يؤدي وظيفة ، يبدو أنه لا يوجد نظام آخر يؤديها بالكامل » (٢) .

وأما بخصوص التحرر الجنسي وما يؤدي اليه من انحلال ، فقد كان موضع عناية حلقة الدراسات الثانية للدول الغربية ، بشأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين التي عقدت في مدينة كوينهاغن في خريف سنة ١٩٥٩ . وقد نصح فيها الاعضاء بضرورة التمسك بالروابط العائلية والسلطة الأبوية التي تمتاز بها حضارة الشرق ، لان الاحتفاظ بقدر كاف من القيود على العلاقات بين الجنسين يحفظ المجتمع من الانحلال والتدهور . وقد ظهر هذا الاتجاه أيضا في المؤتمر الدولي لدراسة ظواهر البغاء ومدى ملاءمة القوانين الحالية لمكافحته ، الذي عقد في مدينة كيمبردج بإنجلترا في أواخر سبتمبر من عام ١٩٦٠ . وقد دفع الدول الغربية الى اتخاذ هذا الاتجاه الجديد ، والدعوة الى العودة الى التحفظ في الأمور الجنسية ، ما هالها من انتشار

(١) انظر :

Judge Ben Lindsey and Evans Wainwright, *The Companionate Marriage*.

(٢) « كنزلى ديفز » ، المصدر السابق ، ص ٧٥٤ .

الفساد والشذوذ الجنسى ، والأمراض النفسية ، وتفكك الواصر الأسرة ، والجرائم الجنسية ، والأمراض الزهرية ، حتى تعدى انتشارها قسمل القاصرات .

### البقاء مشكلة فردية واجتماعية :

يكون البقاء مشكلة فردية بالانصب الى البغايا . فمما لا شك فيه أن له اطارا يخل فيه الوضع الاجتماعى للبغى ، من حيث وسيلة تمييزها ، ومن حيث حياتها الخاصة كالتى ، وكانسان له ارتباطاته بالمجتمع الذى يعيش فيه ويتعامل مع افراده . ولا شك أيضا فى أن البقاء يتميز عن هذه الناحية ، وكصورة من صور المملوك المنصرف ، بأن الانحراف فيه يستوعب معظم جوانب شخصية البغى .

أما من الناحية الاجتماعية فإن البقاء كمسألة يتمثل فى وجود مجموعة من الأناث يخلق النظام الاجتماعى فى أن يكفل لهن وسائل التعيش القائمة على إنتاج حقيقى فى المجتمع ، وعلى أداء خدمات مشروعة تنال رضاء عاما ، وبذلك يكتسبن منزلة كريمة ، ويكون لهن كيان اجتماعى مقبول . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، تتمثل مشكلة البقاء الاجتماعية فى وجود فئة من الرجال أو فئات منهم ، ممن لا يجدون الأشباح الجنسى بالطريق المشروع المقروض عليه ، يسمعون الى هؤلاء البغايا ، ويكونون المورد المالى الذى يجعل لاحتراف البقاء قيمته الاجتماعية فى حدود معينة ، ويجعل له هدفا من وجهة نظر البغى . هذا بالإضافة الى أن مشكلة البقاء الاجتماعية تأخذ صورة بظيرة ، عندما يواجه أولئك الذكور الذين يستمرئون الحياة فى اطارها ، ويعولون فى معيشتهم على مكاسب الأناث من احتراف البقاء ، الأمر الذى يحرمه القانون بشدة .

هذا التحليل الاجتماعى للمجتمع الذى توجد فى ظله ظاهرة البقاء ، يتناول من الأناث والذكور من يضعفون عن مقاومته بسبب ظروف خاصة

وعامة ذاتية ، أى متعلقة بشخصياتهم وطريقة تفكيرهم ، وخارجية أى متعلقة بالبيئة التى يتشاورون فيها ويتأثرون بما فيها من عوامل مختلفة . ويقدر عدد من مصاب منهم ، يكون حجم المشكلة ، وتظهر مدى حقتها فى المجتمع .

### عوامل احترام البقاء :

البقاء كاية ظاهرة اجتماعية ، ينتج من عدة عوامل متداخلة بعضها فى بعض ومتفاعلة بشكل معين ، بحيث يصبح من العسير فصل كل عامل منها على حدة ، وتحديد مدى فاعليته فى أحداث البقاء ، كما يفعل الباحث فى ميدان العلوم الطبيعية . وما يقال عن تعقد الظاهرة الاجتماعية كيانا ووظيفة ، يمكن أن يقال عن احترام الانثى البقاء ، أى جملة جزءا مميزا فى سلوكها ، ناهيا من تغير جوهرى فى شخصيتها ، واحتراف البقاء أو بمعنى آخر السلوك الداعر .

وعند تحليل عوامل احترام البقاء ومناقشتها ، لا بد من التمسك بما نل ذلك الى أبعد مدى . والذى يدعو الى ذلك تعقد الظاهرة نفسها وتعقد السلوك البشرى نفسه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن فصل العوامل المتداخلة فى الظاهرة وفى السلوك ، قد يؤدى الى الاعتقاد بأن وجود هذه العوامل بذاتها ، لا بد أن يؤدى حتما الى احترام البقاء . وهذا بعيد عن الصواب كل البعد . فكم من أثار توافرت فيهن وفى ظروفهن العوامل المتداخلة فى احترام البقاء كلها أو بعضها ، ولكنهن لم يحترفن . وذلك راجع الى أن العبرة بتفاعل هذه العوامل لا بوجودها . ولئن كان من اليسير التعرف على هذه العوامل وحصرها ، فليس من السهل بآية حال من الأحوال الكشف عن عملية تفاعل هذه العوامل وكيفيةها ، لأن مادة البحث فى هذا المجال هي الطبيعة البشرية المعقدة التركيب والدائمة التغير . ولكن ذلك لم يثن العنيين بالبحث العلمى ، عن إجراء بحوث ميدانية فى ظاهرة البقاء وعلى البقايا أنفسهن ، للكشف عن أهم العوامل الأساسية فى احترام البقاء .

### البحوث فى ظاهرة البغاء :

على الرغم من صعوبة البحث فى ظاهرة البغاء ، فقد تمكن بعض الباحثين فى الدول الغربية من إجراء عدة أبحاث استطاعت أن تكشف عن كثير من الحقائق الاجتماعية والنفسية المتعلقة باحتراف البغاء . وقد اتجه أغلب هذه البحوث الى بحث ظاهرة البغاء من وجهة النظر البيولوجية أو النفسية . ويتضح تأثر القائمين بهذه البحوث ببحوث مدرسة « لمبروز » واتباعه فى إيطاليا فى القرن الماضى ، والمدارس الحديثة فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، التى سارت فى الطريق نفسه مع تعديلات واضحة . وقليل من هذه البحوث الذى اتجه الى تحليل ظاهرة البغاء تحليلًا عميقًا من الناحية الاجتماعية .

ومن أهم النقاط التى تركزت فيها جهود الباحثين فى هذه البحوث :

( أ ) صلة البغاء باللون السلوك الجنسى الشاذ مع محاولة تعريف البغاء .

( ب ) مدى انتشار البغاء فى بعض المجتمعات .

( ج ) للبغايا والسمات العضوية والنفسية التى يغلب وجودها فيهن ، وتوزيعهن من حيث المستوى الاجتماعى - الاقتصادى ، أو المهن ، أو المستوى التعليمى ، وتفصيل بعض الجوانب فى حياتهن الخاصة ، وتحليل بعض العوامل التى تكشف البحوث عن تداخلها فى دفع الانثى الى احتراف البغاء (١) .

( د ) عمليات الاستغلال فى البغاء والاتجار بالرقيق الأبيض ، وصور البغاء المختلفة سواء منها البغاء العلنى أو العلنى .

---

(١) حاول بحث البغاء فى القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية تبين هذه الأمور .

( هـ ) رد الفعل الذى يصدر من المجتمع تجاه البغاء والبغايا ، والجهود الوطنية والدولية التى تبذل لمواجهة مشكلة البغاء ، كاجراءات رجال الشرطة والتشريعات والمعاهدات .

### الاتجاهات المختلفة فى تحليل عوامل احترام البغاء :

هناك ثلاثة اتجاهات متباينة فى تحليل عوامل احترام البغاء ، واتجاه رابع يؤلف فيما بين هذه الاتجاهات الثلاثة ، ويجعل منها كلها اتجاها تكامليا جامعا . اما الاتجاهات الثلاثة فهى الاتجاه البيولوجى ، والاتجاه النفسى ، والاتجاه الاجتماعى .

### اولا - الاتجاه البيولوجى :

يذهب اصحاب الاتجاه البيولوجى فى تفسير البغاء ، الى أن البغى قد املت فى الواقع واعدت سلفا لهذا المستقبل الانحرافى عن طريق تكوين بيولوجى خاص يميزها عن غيرها . وما الأحوال الاقتصادية أو الثقافية الا مجرد مثيرات أو منبهات لهذا الاستعداد أو الميل التكوينى الكامن . وفيما يلى أهم الصفات العضوية والنفسية التى لاحظها كل من « لمبروز » و « فررو » على البغى (١) .

( أ ) نقص فى نمو الجسم وعدم تكامله العضوى .

( ب ) نقص وقصور فى وظائف الأعضاء وفى كفايتها الفسيولوجية ، وبخاصة نقص الذكاء .

( جـ ) نقص فى التقدير الخلقى .

---

(١) انظر « سيزارى لمبروز » و « ججانيلمو فررو » ، المصنوع السابق .

( د ) اضطراب عصبى وفكرى وعاطفى وعدم اتزان انفعالى .

( هـ ) عدم اكتراث واندفاع وقصر نظر وقسوة .

( و ) ميول مبكرة نحو الشر والردائل ، وعدم حيالة بالرأى الجمعى ،  
وضعف الاحساس بالحياة مع الجشع والجساسة .

( ز ) ميول نحو المسرات الرخيصة ووسائل التهلكة والسكر والعريضة ،  
وجنوح نحو الغرور مع الزهو والخيلاء والاعتداد الشديد بالنفس .

( ح ) استخفاف واستمراء الكسل .

( ط ) شره جنسى لا حد له ، قد يتخذ التعبير عنه صورة فاضحة مخلة  
بالحياء ، او صورة انقلابية كالجنسية المثلية .

### ثانيا - الاتجاه النفسى :

يذهب علماء النفس الى ان ظاهرة البقاء اعمق واشمل من ان تفسر على  
اساس عضوى او اجتماعى . ويرون ان احتراف البقاء يرجع الى تصور  
فى التكوين النفسى للانثى ، او الى خلل يعترى العمليات العقلية لديها ، او  
الى عدم الاتزان الانفعالى والصراع النفسى عندها . ويرى فريق من النفسيين  
انه لا يمكن تقدير العوامل النفسية التى يمكن ان تكون مسئولة عن احتراف  
مجموعة معينة من الاناث لمهنة البغاء ، اذ لكل حسنة فردية ظروفها  
واستعداداتها ، التى تتفاعل بعضها مع بعض ، فتؤدى الى سلوكه مسوى  
او غير مسوى .

ومن العلماء من يفسر السلوك الداعر بالشعور بعدم الطمأنينة الماطفية  
لدى البغى . فشعور الفتاة بالافتقار الى الحب فى بيتها ، قد يولد لديها رغبة

لا شعورية للانتقام من الناس نتيجة الاهمال والحرمان اللذين تعانيهما .  
ويذهب فريق آخر الى تفسير احترام البقاء ، بأن هناك مجموعة من السمات  
الزاجية التي تفرض صوراً معينة من الاتصال الجنسي على بعض الاناث .  
وقد تبين من دراسة حالات محدودة في بحث قام به المركز القومى للبحوث  
الاجتماعية والجنائية ، أن البقاء سلوك له خصائص خارجية واحدة ، ولكنه  
يصدر عن عوامل شخصية البنى ، سواء كان للنمط سيكوباتيا ، أو تخلفاً  
عقلياً ، أو حوارياً ، أو هستيرياً ، أو اكتئابياً . « فليس ثمة نمط سيكولوجى  
واحد تندرج تحته شخصية البنى ، بل انماط عدة تحدد معنى مختلفاً للبقاء  
فى كل حالة ، وتدخل على مسلك كل بنى طابعا فريداً مميزاً (١) »

ويذهب علماء التحليل النفسى الى ان البقاء يتولد عن غلبة غريزة التدمير  
أو الموت على غريزة البناء أو الحياة ، مع سيطرة الأنانية على النفس وانعدام  
القدرة على ضبط التعبير ، واضطراب نمو الأنا ، وخلل الوظيفة التي تقوم  
بها الذات العليا ، وعجز عن تحقيق التوافق بين الوظائف النفسية المختلفة .  
ويرى هؤلاء العلماء أن الاستعداد للقيام بالأعمال الخارجة على القانون بصفة  
عامة ، انما يتوافر على وجه الخصوص لدى الأشخاص الذين تبقى عندهم  
أثار التمرکز الذاتى المنحدرة من عهد الطفولة ، مع وجود احترام لديهم فى  
عملية النقص الوجدانى ، الأمر الذى يؤدى الى اختلال الوظيفة عندهم ،  
نتيجة التربية السيئة أو بعض الظروف العائلية القاسية . ومن الواضح أن  
العوامل النفسية تتبع بدورها من المحيط الاجتماعى ، الذى ينشأ فيه الفرد  
وبخاصة فى مرحلة طفولته المبكرة (٢) .

### ثالثاً - الاتجاه الاجتماعى :

يرى كثير من الباحثين أن للعوامل الاجتماعية أكبر الأثر فى تهئية

(١) انظر البقاء القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة اكلينيكية ، ص ١٢١ .

(٢) انظر « الفصل السابع : الحالات الفردية » ، المصدر نفسه ، ص ١٠١ - ١٢٧ .

الظروف التي تدفع بالانثى الى احترام البقاء • وتتحصر أهم العوامل الاجتماعية فيما يلي :-

( أ ) تفكك الأسرة وضعف للرقابة على صغارها •

( ب ) سوء التنشئة الاجتماعية •

( ج ) فساد الصحبة •

( د ) فساد البيئة الاجتماعية المباشرة كالحي والجيران •

( هـ ) اختلاط المعايير والقيم السائدة وفسادها ، وتجسد ذلك في أمثلة من نساء فاسدات •

( و ) ظروف الحياة الحضرية والصناعية المعقدة الجافة التي تسودها الفردية والانطوائية •

( ز ) الظروف الملحة الناجمة عن الفقر والحرب •

( ح ) الغواية المقصودة لايجاد مورد مستقيم لاشباع الطلب القائم من قبل الذكور على البغايا (١) •

(١) انظر د ٦٦ ساقية في السجن ، الفهار ، الجمعة ٢٩ كانون ثان ( يناير ) ١٩٨٢ • وقد نشر تحت هذا العنوان ما نصه : « قضى البساکم المنفرد الجزائي في بيروت ٠٠٠ أمضى بسجن ٦٦ ساقية (بارميد ) مدة شهر ونصف شهر مع غرامة مقدارها ٧٥٠ ليرة لبنانية لكل منهن ، لعمالهن في بارات علب ليل من دون اجازة • واعترفت الساقيات بأنهن حضرن الى لبنان بواسطة سماعة للعمل خاديمات ، ولدى وصولهن استخدمن في البارات وعلب الليل • وقضى الحكم بطردهن من لبنان بعد تنفيذ العقوبة • وهنا تجدر ملاحظة اباحة تشغيل النساء في لبنان كساقيات في علب الليل ، بشرط حصولهن على اجازات تبيح لهن الاشتغال في هذا العمل ، المعروف بما يتضمنه من وظيفة جنسية •



(ط) الانتماء الى مجموعة (group) مميزة والى جماعة (community) لريدة ذات نسق حياتى منظم وفق قيم وعادات وتقاليد تتصاع لها وتحترمها وتحافظ عليها كل من تنخرطن فى المهنة ، بل ان لهن مصطلحات خاصة لا يفهمها غيرهن . وهذا النوع من الحياة الاجتماعية الذى يتيح لهن تكوين علاقات اجتماعية فى اطار المجموعة والجماعة ، كن يفتقدنها أصلا فى أسرهن وعملهن ، ان كن يعملن ، يمكن الكثيرات منهن من استعادة التوافق الاجتماعى واحلال الجماعات الجديدة محل الأسرة . وهكذا نجد ، فى ممارستها مهنة البغاء ، سلوكا أوليا مضادا للمجتمع متبوعا بسلوك ثانوى يستهدف إعادة التوافق الاجتماعى ، الذى يتقدها من عزلتها واغترابها ويشمرها بالانتماء الاجتماعى الى مجموعة وجماعة لها فيها كيان ومركز وبور ومكانة (١) .

#### رابعا - الاتجاه التكاملى :

يمتاز الاتجاه التكاملى فى تفسيره احترام البغاء ، بأنه يدخل فى الاعتبار جميع العوامل التى تتصورها مدارس الاتجاهات الثلاثة السالفة الذكر . فالبغاء من وجهة النظر التكاملية يرجع الى عوامل بيولوجية ، ونفسية ، واجتماعية . وخير طريقة لفهم سلوك البغى ، هو تحليل شخصيتها تحليليا يقوم على الاعتراف بأهمية الجماعات الأولية وشبه الأولية ذات الأثر الفعال فى تطبيعها ، وبأهمية بغاء المجتمع الذى تتم فيه هذه العملية ، وعلى الاعتراف ايضا باثر العوامل الذاتية ، التى يمكن أن تعد سداة الشخصية ، أما العوامل الأخرى الخارجية فتعد لحمتها . وهكذا يتكون نسيج الشخصية المركب . فالفرد والبيئة حقيقتان متلازمتان تتفاعل كل منهما مع الآخر وتؤثر

---

(١) انظر البغاء فى القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة اكلينيكية ، ص ١٢٥ .

وفيما يتعلق بالمصطلحات الخاصة ، انظر « جرمى مانتفورد » ، المصدر السابق ،

فيها وتتأثر بها • ويؤدى النشاط الوظيفى المتبادل بينهما الى تحقيق نوع من الاتزان ، يكون هو الغالب على سلوك الفرد وتصرفاته (١) •

ومما تجدر الإشارة الى أنه ، أثناء اشرافنا على عمل بعض المشرقات الاجتماعيات فى بعض المدارس الثانوية ، كانت هناك بضعة حالات قليلة لمطالبات فى مرحلة البلوغ ، أى بين السادسة عشرة والثامنة عشرة ، تشكو فيها الواحدة منهن ، من غواية أمها ، أو إحدى قريباتها التى ترعاها ، لها للمسير فى الطريق المعوج مثلها ، حتى يمكن أن تحفظ سرها ، أو لتحصل على مزيد من المال ، أو لأن من يزورونها من الرجال قد ملوها ، ورجعوا فى الصغيرة التى كانت تألف من ذلك بشدة ، وأخيرا رأت أن تتجه الى المشرقة الاجتماعية لمساعدتها • وقد قامت المساعدة بإسكان هؤلاء الطالبات فى بيوت للمطالبات تحت رقابة المشرقات الاجتماعيات ، حيث أن اصلاح البيت كان ميثوسا منه ، لوفاة الزوج ، أو سجنه • وما يستحق الذكر أنه قد وجد فى إحدى هذه الحالات ، أن أحد الأزواج المتوفين ، قد ترك وصية توريث زوجته ، التى كانت فى الثانية والأربعين ، ثروة كبيرة بشرط ألا تتزوج • وفى حالة زواجها تحرم من الميراث الذى ينتقل فى هذه الحالة الى أخوته وأخواته وأبنته •

وهكذا نجد بعض الفتيات فى مرحلة من العمر شديدة الحساسية ، وبخاصة من الناحية الجنسية ، تكتنفهن عوامل سيئة تقصد عليهن أخص بيئة لهن ، وهى الأسرة ، وفضلا عن ذلك يقعن تحت ضغط واغراء شديدين لسلوك الداعر ، ومع ذلك فانهن يرفضن بشدة ، وينشدن المساعدة للتخلص من مشكلاتهن وترك أسرهن • أما فى الحالة الأخيرة ، فمن الواضح أن الزوج المتوفى قد كان العامل الأساسى فى سلوك أرملة الكهلة الشاذ • هذه الحالات وأمثالها تجعل الباحثين يفكرون كثيرا فى روية وتبصر قبل الانتهاء الى تنظيرات يعتقدون أنها حاسمة بخصوص أسباب ظاهرة اليفاء •

---

(١) انظر « الفصل الخامس : خطة الدراسة الاكلينيكية » ، اليفاء فى القاهرة : مسح اجتماعى ودراسة اكلينيكية ، ص ٨٧ - ٩١ •

القصل السادس

تعاطى الخسرات



## تمهيد :

تعاطى المخدرات بأنواعها المتعددة ، الى درجة الاعتیاد أو الاعتماد أو الإيثار ، ظاهرة شائعة منذ القدم . ذلك لأن من البشر أناسا لا يستطيعون تحمل أعباء الحياة ، ويجدون أنفسهم عاجزين عن مواجهة مشاغلها ، وتضييق صبورهم بهمومها ، فينشدون الخلاص من وطأة الأعباء والمشاكل والهموم ، بتعاطى شتى المخدرات التي يعتقدون أنها تنقلهم من حالهم التبعة ، الى حال أخرى هنية يتمتعون فيها بخلو البال وهدوء النفس وارتقاء الجسم وصفاء الحس . هذا فضلا عما يتوهمونه ، وهم تحسث تأثير مخدرات الهلوسة (hallucinogens) من خيالات تفوق الوصف ونشوة عارمة ، يدفع التلذذ البالغ بها الى استعادة الخبرة وتكرار الممارسة ، وبخاصة من قبل أولئك العصاة الذين يبلغ بهم التأثير منتهاه ، سواء في حالتهم العادية المغلفة بالضيق والتوتر ، أو في حالتهم المخدرة التي تفيض بشتى التفضيلات لمسية ، وبخاصة التصورات البصرية .

ومنذ أن حرمت الشرائع السماوية كل ما خامر العقل وضلل الحس (١) ، ومنذ أن بدأت القوانين الوضعية تجريم أنواع شتى من المخدرات ، أصبحت ظاهرة تعاطيها والاعتیاد عليها وأمانها مشكلة تشغل بال الحكومات ، تعنى بها المنظمات القومية والإقليمية والولية ، وصارت تخصص مكافحتها

---

(١) ذكرنا فيما سبق أن شرب الخمر والمسكرات جناية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية التي جعلت لمقرقها حدا معينا . انظر ما قيل ، ص ٨٢ وجاء في التوراة هو قاطع عن شرب الخمر والمسكرات في مكان الاجتماع المقدس ، وذلك في كلام الرب هارون « قائلًا : خمرا ومسكرا لا تضرب أمت ويتوهمك عند دخولكم الى خيمة الاجتماع كي لا تموتوا . فرضا دهرها في أجبالكم ، وللتمييز بين المقدس والحلال وبين النجس والطاهر ، ولتعلم بني اسرائيل جميع الفرائض التي كلمهم الرب بها بيد موسى » . « لاويين » ، اصحاح ١٠ : ٨ - ١١ . ويستدل من الفقرة الأخيرة أن التحريم ورد في اللوحين المكتوبين لموسى عليه السلام . وجاء في رسالة القديس بولس الى أهل كورنثوس : « ولا تسكروا بالخمر الذي فيه الخلاعة ... » « ١ كورنثوس » ، اصحاح ٥ : ١٨ .

والوقاية منها امكانات بشرية ومادية عظيمة ، كما أخذت تعقد لبحثها ومناقشة مظاهرها المختلفة المؤتمرات والندوات (١) ، وتمن القوانين وتجري عليها مختلف التمديدات ، فى ضوء ما يشيع فى المجتمع من قيم مستحدثة ومفاهيم جديدة ، سواء اكان ذلك نتيجة تفكير عقلانى ، مخطيء قارة ومصيب قارة اخرى ، ام على اثر بحوث علمية قائمة على معطيات الواقع وحقائقه .

وان من ينعم النظر فى مشكلة المخدرات ، ابتغاء معرفة كنهها والكشف

---

(١) تجدر الاشارة الى انه ، تنفيذاً لتوصية من اليونسكو فى مؤتمره العام سنة ١٩٧٠ ، التى تحت المبر العام على تنمية برنامج للدراسة والتنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ فى ١٩٧١ ، فى اللطافين الوطنى والذولى ، لتقدم اسهام بحوث العلوم الاجتماعية فى حل مشكلات سوء استعمال المخدرات ، نظمت مشورة غير رسمية مع متخصصين فى هذا الميدان ، وفى ضوء توصياتهم قررت استخدام خبير للاطلاع على ما نثر حول تطور استعمال المخدرات وسوء استعمالها ، ونقده مع عرض تقرير برؤية شاملة لحالة البحث فى هذا الميدان . وقد قدم « الدكتور مندى فيزى (Cindy Fazey) » ، الخبير الذى واقع على الاختيار ، تقريراً رأت هيئة اليونسكو عرضه على لجنة من الخبراء ، دعتهم للاجتماع فى مقرها فى باريس فى اب (أغسطس) ١٩٧٦ ، لتقييم التقرير وتقديم الدور الذى يمكن اليونسكو والهيئات البحثية الاخرى القيام به لتوسيع البحث فى استعمال المخدرات الفعالة نفسياً . وقد كان من بين هؤلاء الخبراء النفسى المصرى ، مصطفى موفى . استاذ ورئيس قسم علم النفس بكلية الاداب ، جامعة القاهرة ، الذى اسند اليه منصب وكيل اللجنة . وقد احتوى التقرير على توصيات هامة لبحوث مستقبلية حول اسباب استعمال المواد الفعالة نفسياً ، تستغرق ثلاث عشرة صفحة ، تلحقها ثمانى صفحات عن محتوى ثبت المصادر المنشورة المتصلة بالموضوع ، وما تغطيه من بيانات ومعلومات وافكار وتنظيمها ، ثم خمس وثمانون صفحة تحوى على سرد نقدى بهذه المصادر ، واثنان وتسعون صفحة تشتمل على مصدر غير نقدى بمصادر اخرى . انظر :

C. Fazey. The aetiology of psychoactive substance

use : A report and critically annotated bibliography on research into the aetiology of alcohol, nicotine, opiate and other psychoactive substance use.

من بقائهما ، وتحليلها بقصد فهمها وتفسيرها ، على أساس كونها من الظواهر اللازمة للمجتمع ، قديمه وحديثه ، يجد أنها ذات جوانب أربعة محددة ، لكل منها ميدان قائم بذاته ، متكامل المعطيات متصل الحقائق مترابط العناصر .  
تلك الجوانب هي : جانب الإنتاج ، وجانب التوزيع ، وجانب الاستهلاك ، وجانب المكافأة .  
وبهذه الصورة تبسّر ظاهرة تعاطى المخدرات ظاهرة اقتصادية ، تعتمد في واقعها على قانون العرض والطلب ، الذي يتحكم في إنتاجها وتسويقها .  
ولا غرابة في ذلك ، فالمخدرات سلعة نافقة ، على الرغم من نشاط أجهزة الأمن في مكافئتها .  
وليس أدل على ذلك من الإحصاءات الجنائية الخاصة بها ، التي تتزايد عاما بعد عام (١) .  
وليس يخاف أنه فضلا عن هذه الإحصاءات الشديدة الدلالة، هناك أرقام خافية (dark numbers) عديدة لجرائم خاصة بالمخدرات في عالم الجريمة .

#### جوانب مشكلة المخدرات :

أول جانب من مشكلة المخدرات ، كما ذكرنا ، هو جانب إنتاجها .  
ويشمل ذلك جمعها من النباتات البرية التي تنمو بفعل الطبيعة ، كصبار البيوتل (peyotl) الذي يقطع شرائح تجففها حرارة الشمس ، ويصبح لونها بنيا وتتخذ شكل أقراص تعرف عادة باسم « أزرار المسكال » .  
ويأكل التعاطي منها العدد الكافي للتأثير فيه .  
وقد أمكن استخراج ما لا يقل عن تسع شيليات (alcaloids) منه ، أهمها وأكثرها شيوعا وأشدها اثرا

(١) انظر :

Robert S. De Ropp, *Drugs and the Mind*, pp. 161, 163, 287.

وانظر بالنسبة لبريطانيا :

Richard P. Swinson and Derek Eaves, *Alcoholism and Addiction*, Chapter 2 : "The problem of alcoholism and drug dependence", pp. 16-50.

« المسكاليين » (mescaline) الذى يذاب ويؤخذ عن طريق الفم أو الحقن (١) .

وهناك مخدرات تجمع أو تصنع من نباتات تزرع خاصة لهذا الغرض ، كالقات فى اليمن والحبشة ، والقنب الهندى الذى تختلف أسماؤه باختلاف مناطق زراعته . فاسمه فى الهند « تشاراس » (charas) و « بهانغ » (bhang) و « جانغها » (gangha) وفى أفريقية الجنوبية « داغا » (dagga) وفى إيران « بنغ » (bang) ، وفى لبنان والدول العربية المجاورة لها والقريبة منها « حبشية الكيف » أو « حبشيش » ، وفى المغرب « كيف » ، وفى المكسيك والولايات المتحدة « ماريوانا » (marijuana) . أما فى الأوساط العلمية ، فهو الأطراف العليا للزهرة من أنثى شجيرات « القنب الساتيفى » (cannabis sativa) ، التى تجمع بعناية ، وتعالج بطريقة خاصة ، ثم تقطع على شكل قوالب ذات وزن معين ، تغلف وتباع بالجملة إلى كبار التجار (٢) . ومن النباتات التى تزرع لأخذ المخدرات منها الكوكا التى تكثر زراعتها فى بيروت ، ويستخرج منها الكوكايين (٣) .

ومن النباتات المخدرة أيضا الخشخاش الذى يستخرج منه الأفيون الذى يعد من المخدرات الأساسية التى يتناولها المتعاطون أكلا أو شربا بعد إذابتها فى مشروبات ساخنة كالقهوة . ويشقق من الأفيون ثلاثة مخدرات

---

(١) انظر « دى روب » ، المصدر السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ . ويختلف « المسكاليين » أو « المسكال » عن المخدر الذى يسمى أيضا « مسكال » الذى يصنع من الأعفاف (agave) ، وهو نوع من الصبار الأمريكى .

(٢) لقد أصبح من المتعارف عليه بخصوص القنب الهندى ، المسمى علميا بالقنب الساتيفى ، أن أوراقه المجففة يشار إليها عادة باسم الماريوانا : أما المادة الراتنجية ( الصمغية ) المفردة من الأطراف العليا للزهرة فيشار إليها باسم الحبشيش . وهكذا يكون الحبشيش أشد مفعولا وأقوى أثرا من الماريوانا . انظر « ريتشارد سونسن » و « ديكه أيفز » ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(٣) انظر « دى روب » ، المصدر السابق ، ص ٦٢ ، ٦٤ .



تؤخذ عن طريق الحقن ، وهى المورفين والهروين والأمفيتامين (amphetamino) المعروف تجارياً باسم « بنزدرين » • وتنتشر زراعة الأفيون فى الصين ، والهند ، وإيران ، وتركيا ، واليونان ، وبلغاريا ، ويوغوسلافيا (١) •

وهناك فضلاً عن ذلك مجموعة من مخدرات الأدمان واسعة الانتشار ، وهى مواد كيميائية مستحضرة من حسامض الباريتيوريك ، كالباريتال أو اللومينال (Luminal) ، ومواد أخرى شبيهة الخواص ، تستعمل كمهبطات أو منومات • وقد انتشرت صناعتها ، وبخاصة فى الولايات المتحدة التى تنتج معاملها كل عام منذ سنة ١٩٦٨ ما لا يقل عن أربعة بلايين وحدة جرعية (dosage unit) . (٢) •

ومن الغريب أن الخمر التى تعد من أشد المخدرات اسكاراً ، والتى يؤدى الاعتقاد على شربها بكثرة الى الإصابة بالمرض العقلى فى حالات كثيرة ، كانت ، الى عهد قريب ، لا تحسب من المخدرات التى تشغل بال الحكومات ، منذ أن سلكت سبيل إبادة شربها وعدم تجريم شاربها أو معادى تعاطيها ، ماداموا لا يخرجون على القانون ، سواء بالمضايقة والعنوان أو بقيادة السيارات وهم فى حالة سكر • ولكن ، منذ أن لفت الانتظار اليها فى الخمسينيات من هذا القرن ، حركة مدمنى الكحوليات المتخفين واعترافات المدمنين والمدمنات من كبار الشخصيات ، صارت مشكلة ادمان المشروبات الكحولية تشغل بال أولى الأمر فى الدول التى انتشرت فيها بشكل مزيج (٣) وتستخرج الخمر من نباتات كثيرة ومتنوعة ، منها ما يزرع بخاصة لصناعتها • وقد تخصصت دول كثيرة فى تقطير وتعطيق أنواع معينة اشتهرت بها • فقد

---

(١) انظر المصدر نفسه ، ص ١٣٢ •

(٢) انظر « دارم » ، المصدر السابق ، ص ٣ •

(٣) انظر « رتشرود سونسن » و « دوك ايفز » ، « تصدير » ، المصدر السابق ،

اشتهرت روسيا بالفودكا ، والمانيا بالبيرة ، وفرنسا وليطاليا واسسبانيا بالنبيذ ، واسكتلندا بالويسكى ، كما اشتهرت لبنان والعرق .

ومنذ ان كتبت المحافل الطبية فى اواخر الستينيات من القرن الحالى من اضرار التدخين ، بناء على نتائج العديد من البحوث العلمية التى اجريت على مدخنين وغير مدخنين من المرضى بالسرطان ، تنبه الرأى العام من جهة ، كما اهتم اولو الامر من جهة اخرى ، واخذوا يشجعون مثل هذه البحوث ، كما اصبحوا فى الهيئات العلمية الدولية والوطنية يعدون النيكوتين من بين المواد الفعالة نفعيا ، والتى يأتى الاهتمام بها على المستوى نفسه الذى تحتله بحوث المواد الاخرى التقليدية ، وهى المخدرات وحبوب الهلوسة على اختلاف انواعها والمشروبات الكحولية (١) .

**والجانب الثانى من مشكلة المخدرات هو جانب تهريبها وتوزيعها .**  
ويشمل هذا الجانب عمليات الاتجار فيها والاشخاص ذوى النشاط فى هذه العمليات . فهناك عملية بالغة الدقة يقوم بها اصحاب مزارع المخدرات مع كبار التجار او مديرى حركة تجارة المخدرات . هؤلاء فى الاعم الاغلب لا يمسون المخدرات ، ويحرصون اشد الحرص على الا يكون شيء منها فى حوزتهم . وانما يقتصر نشاطهم على الاتفاقات التجارية والمعاملات المالية . وقد يكون بعض هؤلاء الاشخاص من عليا القوم او من ذوى النفوذ البارز ، أى ممن لا يرقى اليهم الشك .

وهناك عملية اخرى يقوم بها الاشخاص الذين يتسلمون المخدرات من مراكز الانتاج او التجميع والتغليف ، والاشخاص الذين يقومون بنقل المخدرات من هذه المراكز وتهريبها الى مناطق التسويق . وهذه العملية من اخطر العمليات ان لم تكن اخطرها ، وتحقاج الى امكانات بشرية مسلحة بالعقار

---

(١) انظر « سدى فيزى » ، المصدر السابق ، ص ٨ .

والمال ، وإلى خبرة وحيلة وامسعتين (١) . وقد تستخدم في هذه العملية الطائرات والزوارق البخارية السريعة . كما تلعب السيارات دورا أساسيا في هذه العملية ، وبخاصة أنه يمكن تخيئة المخدرات في أماكن خفية منها تعد لذلك .

ومن التحايل في تهريب المخدرات اخفاؤها في الحقائق مع الأمتعة أو في جيوب مربية فيها ، أو نسيها بطريقة لا إنسانية في أمعاء الجمال وربما تحت جلودها وهي حية . وفي بعض الأحيان يدرّب بعض الحيوان ، وبخاصة الكلاب والحمير ، على سلوك دروب معينة قد تكون طويلة ، وتعمل بالمخدرات ، ثم تترك للمسير وحدها فيها إلى أن تبلغ نهايتها ، حيث ينتظرها المهربون ليقودوها إلى أمكنة معينة . وقد يكمل الحيوان الرحلة إلى هذه الأمكنة نفسها ، إذا كان يعرفها ودرّب على المسير إليها (٢) .

وكثيرا ما يلجأ المهربون إلى استخدام النساء الجميلات في عملية التهريب ، اعتمادا على أنهن أقدر في الاستمواذ على اهتمام الرجال ، الأمر الذي ييسر لهن استخدامهن دون أدراك منهن في عملية التهريب ، أو للتخلص من حقائق المخدرات إذا وقعن في مأزق . وفي بعض الأحيان تمنع النسوة في التضييل ، فتحمل الواحدة منهن طفلا رضيعا ، وتشغل نفسها به ، وبذلك تنجس أهلا للعطف والمساعدة . هذا فضلا عن أن تفتيش الأنثى ، بحثا عن

---

(١) ذكرت الإذاعات الأجنبية أنه في منتصف كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٢ ، وقع في المنطقة الواقعة بين بورما ، وتايلاند ، ولاوس ، والمعروفة بالثلث الذهبي ، قتل عنيف بين رجال مكافحة تهريب المخدرات وعصابة كانت تنقل ٨٥ طنا من الأفيون في قافلة إلى سفافورة ، لاستخلاص مشتقاته من الهيروين والمورفين والامفيتامين . وقد قتل من رجال العصابة ما يزيد على ١٠٠ ومن رجال المكافحة ١٧ . واستطاعت العصابة الفرار بالقافلة التي تحمل أكبر كمية في تاريخ تهريب الأفيون حتى أيامنا هذه .

(٢) اشتهر في هذا المجال على وجه الخصوص بدو الصحراء الغربية الذين يقومون بتهريب المخدرات وبضائع أخرى إلى مصر .

مخدرات يشك في أنها تخفيها تحت ملابسها ، أمر ينص القانون على أنه من اختصاص الإناث وحدهن ، فلا يفتش الأنثى إلا الأنثى ، والا صار التفتيش باطلا ، وتسقط الملاحقة القانونية ، على الرغم من ضبط المخدرات معها بالفعل .

وفيما يتعلق بتوزيع المخدرات على متعاطيها في عبوات صغيرة ، يعتمد التجار عادة على مدمني المخدرات الذين يقومون بهذا العمل من أجل حصولهم هم أنفسهم على حاجتهم منها دون تكبد أية نفقات . ومن هؤلاء من يودون من صميم أنفسهم أن ينتشر الأمان بين الناس ، وهكذا لا يكونون معيذين عنهم ويحتقرونهم . وهناك من مدمني المخدرات الذين يقومون بتوزيعها ، من يعتقد أنه إنما يؤدي خدمة إنسانية للمدمنين من أمثاله .

ولعل أكبر خطر من أخطار عملية توزيع المخدرات يكمن في استخدام الأحداث وبخاصة الصبيان ، على أساس أن القانون يفرق بينهم وبين البالغين من حيث مقاضاتهم ومعاقبتهم ، وذلك باعتبار أنهم ضحية الأهمال والاستغلال (١) . وهكذا يصبحون في حاجة إلى رعاية وحماية وتأهيل جديد في ظل معاملة لجنة يسودها التسامح . يضاف إلى ذلك أنه من السهل غواية الأحداث والتأثير فيهم وإرهابهم وتطبيعهم بتطبيعهم بهم عن جادة الصواب ، وبخاصة في المجتمعات التي عمت فيها الفردية ، وتحرر الأفراد فيها في سن مبكرة من الرقابة الوالدية ومن كثير من قيود الضبط الاجتماعي .

يتضح مما تقدم إلى أي درجة تكون المخدرات باهظة التكاليف فهي ، كالسلع الأخرى ، تتكلف ، فضلا عن ثمنها الأساسي من مناطق الإنتاج ، أرباح كبار التجار من مديري صفقاته ومديري تجارته ، وأرباح تجار الجملة الذين يستلمونه ، وأرباح المهربين وتكاليف التهريب من وسائل مواصلات ، إلى رشوة من يتعاملون معهم من الرسميين ، وأرباح التجار الموزعين بالجملة ، وأرباح الموزعين بالفرق (بالقطاعي) ، وأجور التوزيع على الأفراد المستهلكين

---

(١) انظر ما كتب عن قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في ما قبل ، من

فردا فردا • ولذلك نجد أن الكيلو من حشيشة الكيف في منطقة بعلبك بلبنان مثلا ، يباع بحوالى ٢٥٠٠ ليرة لبنانية ، أى ما يعادل حوالى ٢٠٠ جنيه مصرى ، فبيع في القاهرة في أواخر سنة ١٩٨١ ، بحوالى ٤٣٠٠ جنيه مصرى • فلا عجب في أن هذا الفرق الخرافى يفرى بعض المغامرين الى الحضور بأنفسهم الى لبنان لشراء بضعة كيلو جرامات لبيعها في القاهرة أو في العواصم الأوروبية ، أو في نيويورك ، حيث السعر خرافى أيضا (١) •

والجانب الثالث من مشكلة المخدرات يرتبط باستهلاكها ، أى أولئك الذين يتعاطونها ، سواء أكان هذا التعاطى بالصدفة ، أم بالمناسبة ، أم اعتيادا ، أم ادمانا • أما التعاطى بالصدفة فيكون بتأثير رفيق من معتادى تعاطى المخدرات الذين يصبحون استهواء رفقاءهم اليها ، وتزيينها لهم ، والمبالغة في وصف آثارها في نفوسهم واجسادهم وتبصيرهم بأحسن الطرق لتعاطيها • وكثيرا ما يلعب دافع حب الاستطلاع دورا أساسيا في تجربة المخدر ، للتأكد من مفعوله • وقد يلجأ الرفقاء المعتادون تعاطى المخدرات الى الضغط على رفقاءهم لتعاطيها ، تارة عن طريق تعييرهم بالجبن وعدم التضج أى « الصغرنه » أو « المعيلة » ، وتارة بتهديدهم بالطبيعة والنبد ماداموا يرفضون مشاركتهم في تعاطى المخدرات ، والانتقال وإياهم الى جو الصصفاء النفسى والنعيم الحسى والنشوة الروحية ، ذلك الجو الذى يتخللونه ويتفنون في وصف ما يبدو فيه من صور الإبداع رؤىة ونقما وعطرا • وهكذا يكون التعاطى بالصدفة • وقد يكون مرة أو بضع مرات ، ثم لا يتكرر • وقد يكون

---

(١) انظر النهار ، الاحد ٦ كانون أول ( ديسمبر ) ١٩٨١ ، وفيه خبر عن ارتفاع امعار الحشيشة في مصر نتيجة الخصلات على المتطرفين ، وأن سعر ١٠ غرامات منها صار ٤٣ جنيه بعد أن كان ٧ جنيهات قبل ذلك بـ شهرين • وكذلك انظر النهار ، الخميس ٢٨ كانون ثان ( يناير ) ١٩٨٢ ، وفيه خبر عن رجال الجمارك في مطار بيروت عثروا على أمريكى عمره ٢٧ عاما يحاول تهريب ١٥٠٠ غرام من الحشيشة الى مصر • وأنه نكر أن رفيقه ، وهو أمريكى كذلك ، هو الذى اشتراها من بعلبك بمبلغ ٣٥٠٠ ليرة لبنانية ، ودسها في حقيبته خلسة ، ثم غادر لبنان قبله •

بداية للتعاطى المتكرر ، وبخاصة اذا صانف فى نفس الشخص هوى ، كان يكون قد اسهم فى تهيئة خاطره ، وترويق مزاجه المتكرر لسبب من الاسباب . وفى هذه الحالة يصير التعاطى اعتيادا او يؤدى الى الايمان ، وذلك وفق نوع المخدر المستعمل كما سنوضح فيما بعد . ومعنى الايمان فى هذه الحال الوقوع فى أسر المخدر حيث لا يجد منه مهربا (١) .

اما التعاطى للمناسبة فتتبع نوعا خاصا من العرف الذى يشيع بين الجماعات ، ويحتم عليهم تقديم المخدرات فى المناسبات التى تشيع فيها البهجة ، مثل اقراح الزواج ، والىلاد ، والاعیاد ، وحفلات كبار المنيين ومشهورات المنيات ، والحفلات التى تقام بمناسبة بلوغ الارب وتحقق الامانى بالفوز بصفقة تجارية ، أو التعيين فى منصب عال ، أو اتجاز انتقام من عدو ليدود . والمناسبات كثيرة على مدار السنة ، منها ما يقع فى تواريخ ثابتة ، ومنها ما يتكرر وفق الظروف . وكما ذكرنا اتقا بصدد التعاطى بالصفقة ، قد يؤدى تعاطى المخدرات بالمناسبة الى اعتياد تعاطىها أو ايمانها ، وذلك وفق شخصية التعاطى ومزاجه وحاله .

---

(١) تعاطى الحشيش : التقرير الثالث : نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة وقد جاء فيه بخصوص الايمان : « .. يلزمنا أن ننبه الى أن مفهوم الايمان أحد مفاهيم الطب العقلى ، وأن له معنى محدودا فى هذا الميدان تلتخص فى المظاهر الاربعة الآتية . كما حدثتها لجنة الخبراء فى بحوث المخدرات ، المتفرعة عن هيئة الصحة العالمية سنة ١٩٥٧ :

١ - رغبة غلبة . أو حاجة قهرية الى الاستمرار فى تعاطى العقار والحصول عليه بأية وسيلة .

٢ - ميل الى زيادة الجرعة المتعاطاة .

٣ - اعتماد نفسى وعضوى عام على اثار العقار .

٤ - تأثير ضار بالفرد والمجتمع .

هذه هى الاركان الرئيسية للايمان فيما يرى الخبراء ، ص ١٦ ، ١٧ .

ومما يجدر بيانه ان المخدرات نوعين من الآثار : سلبى وإيجابى . أما الآثار السلبية ، أو الانهباطية ، فتتركز فى الخلاص من كل ما يعلا النفس ويرمقها . هما قلقا وخوفا وضيقا ، والتخلص مما يصيب الجسم من الام شديدة مستقرة أو متكررة ، قد تكون فى بعض الأحيان مبرحة لا يقوى المريض على تحملها (١) . وأما الآثار الايجابية ، أو المنعشة ، فهى حالة الراحة العظمى والنشوة الكبرى التى يستشعرها متعاطى المخدر ، فضلا عن جو التخيلات التى يتصورها ثم امامه فى تنوع سريع كشرط سينمائى لا يريد له نهاية . ويأتى الحشيش وأشباهه فى آثاره على رأس قائمة المخدرات ذات الآثار السلبية النفسية بينما يكون الأفيون ومشتقاته فى قائمة المخدرات ذات الآثار السلبية الجسمية (٢) . وربما يتفرد الحشيش وأشباهه بتنشيط خيال المتعاطى وترك العنان له ليجول فى فردوس النعيم الذى يود له الاستمرار والنوم .

وقد ترك رجال الفكر من الأدباء والعلماء ممن اعتادوا تعاطى المخدرات أو أدمنوها ، تقارير وصفوا فيها بنية مدهشة وامانة بالغة ، آثار المخدرات فى نفوسهم وأبدانهم . ومن هذه التقارير ما يعد من التحف الأدبية ضياغة وفكرا . ومن المعروف أن الشاعر الانجليزى الرومانطيقى « وليم كولردج » (William Coleridge) قد كتب أروع قصائده وهو تحت تأثير الأفيون الذى

---

(١) من الامراض التى تجعل بعض اليائسين يتعاطون الأفيون : الام الاسنان والكليتين ، والالام السرطانية ، والام التهاب المفاصل ، والامهال المزمن . . . . .

(٢) قبل استفحال مشكلة الاعتماد على الهيرويين ، أى إساءة استعماله ، بين الشباب فى بريطانيا ، كان الاعتماد وفقا على ثلاث مجموعات : الأولى لئاس من أصل صينى يقطنون فى مناطق الموانئ البحرية ، ويستعملون الأفيون سنوات طويلة بدون أن تطرأ بينهم حالة سوء الاستعمال التى تبلغ الى الجشحات الطبية ، الا فيما ندر . وللمجموعة الثانية تتكون من الأطباء والمرضات والصيادلة ، لسهولة حصولهم على الأفيون ومشتقاته . أما المجموعة الثالثة وأكثرها من الإناث ، فتشمل من صابروا معتمدين على هذه المخدرات عندما وصفت لهم أثناء معالجتهم من حالات مرضية مؤلمة .

وجميع أفراد هذه المجموعات الثلاث من ذوى الاعمار المتوسطة . انظر « رتفرد سترنسن وبرك ايفز » ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

اعتاد تعاطيه حتى أمنه ، وإن الناصر الانجليزى الذائع الصيت « نكونسى » (De Quincey) كان مدمن افقيون مثله ، وكتب اعترافات تحتل مكانا رفيعا من الأدب الانجليزى . وكذلك فـ « جان كوكتو » (Jean Cocteau) عضو الأكاديمية الفرنسية ، و « بودلير » (Baudelaire) الأديب الفرنسى الكبير . كما اكتسب الكاتب الأمريكى « فترزلدو » (Fitz H. Ludlow) خبرات ضوفية من الحشيش ، وكذلك الأديب الانجليزى « أولدن هكسلى » (Aldous Huxley) الذى استمد الخبرات نفسها من المسكالكين ، واستطاع « نكونسى » الحصول على استبصار جديد من الأفقيون (١) .

وهناك فرق بين اعتياد تعاطى المخدرات ، والاعتماد عليها ، وإدمانها يجب توضيحه ، لأن الشائع الخلط بينهما . فالاعتياد سلوك تدفع اليه الرقبة النفسية فى المخدر والتفكير الملح فى الجو المتوقع حدوثه والمتعة المبتغاة فيه ، وذلك ناجم عن الاستهلاك المستمر له . ومن خصائص الاعتياد :

١ - رغبة للاستمرار فى تعاطى المخدر للحصول على الشعور بالمعافية .

٢ - وميل ضعيف أو معدوم لزيادة الجرعة .

٣ - ودرجة ما من الاعتماد النفسى على تأثير المخدر ، مع عدم حدوث الاعتماد الجسمى وبناء عليه عدم وجود مظاهر الامتناع عن المخدر .

٤ - والآثار الضارة ، إذا حدث منها شيء تعود أولا على الفرد نفسه .

أما الاعتماد على المخدرات فهو حالة نفسية ، وفى بعض الأحيان جسمية ، تنتج عن التفاعل بين الفرد والمخدر ، متميزة باستجابات سلوكية وغير سلوكية تحتوى دائما على شعور قسرى لتتساول المخدر على أساس

---

(٢) انظر « دى روبر » ، المصدر السابق ، الفصول ٢ - ٤ .



استمرارى أو فترى لكى يخبر تأثيراته النفسية ، وفى بعض الأحيان ، ليتجنب  
منغصات عدم وجوده » • « وهذان التعريفان مقرران بواسطة منظمة الصحة  
العالمية ، التى ترى لجنة خبراء المخدرات فيها أن تعريف الاعتماد ينطبق  
على المورفين والباريتيورات والكوكايين والحشيش والامفيتامينات وعقارات  
الهلوسة ••• ومن خصائص الاعتماد عدم تضمنه أى آثار غير مرغوب فيها  
اجتماعيا ، حتى ولو كان الاعتياد على أساس استمرارى • أما الادمان  
فيتضمن خطرا اجتماعيا وخطرا يهدد الصحة العامة ، كما أنه يهدد الفرد  
بمخاطر جمة ••• وكثيرا ما يرتبط استعمال كلمة الادمان بمعنى ادمان  
الهيروين ، ولكنها لا تستعمل مطلقا بالنسبة للحشيش أو عقار الهلوسة  
« ال • اس • دى • » اللذين يرتبط بهما اصطلاح « سوء استعمال المخدر »  
الذى يعد أكثر مناسبة فى هاتين الصاليتين ، وذلك إشارة الى استعمال المخدر  
استعمالا مستمرا أو متقطعا ، وكثيرا ما يكون الحصول عليه بطريقة غير  
قانونية ، لانه استعمال غير مقبول من جانب الممارسة الطبية (١) •

وهكذا نرى أن الادمان سلوك تدفع اليه رغبة عارمة وحاجة غالبة للاستمرار  
فى تعاطى المخدر واحساسات جسمية محدودة ، تنجم عن اعتماد صحة البدن  
على التعاطى ، بحيث لو حرم منه تظهر عليه أعراض معينة ، يلى بعضها بعضا  
فيصبح المدمن مريضا ، تتفاقم حالته سوءا ، وتشتد أعراض مرضه خطورة ،  
ما لم تدركه العناية الطبية والرعاية الواعية المتفهمة لحالته ، وما يصاب به  
من الام مبرحة نتيجة التغيرات الفسيولوجية التى تحدث فى جسمه الذى  
حرم من المخدر ، شأنه شأن من يحرم من الغذاء أو الهوسواء أو الماء أو  
الفيتامينات • وذلك يحرص على الحصول عليه بأى طريقة ، ولو كان بارتكاب  
الجريمة والمعروف عامة أن المخدرات التى يؤدى اعتياد تعاطيها الى الادمان  
هى الأفيون ومشتقاته : المورفين والهيروين والامفيتامين (٢) •

(١) « رتشر دى سونسن » و « دى كى ايفز » ، المصدر السابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ •

(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٥٦ •

وكذلك انظر « دى روب » ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ •

أما الحشيش والكوكايين والمسكالين وكذلك الخمر ، فلا يؤدي اعتياد تعاطيها الى ايمانها ، كما اوضحنا انفاً ، وإن كان لها كلها آثار نفسية ضارة ، وبخاصة الكوكايين والخمر الذي يؤدي الانراط في تعاطيهما الى امراض عقلية ايضاً . أما اخطر الآثار النفسية فهو الشعور العميق لاعتان تعاطي المخدرات بضعفه المتناهي . أمام عادة وخيعة العاقبة ، وباهظة التكاليف ، محطلة بمنزلته ، مضيفة لمرؤه ، محطمة لشخصيته ، مشوهة لسمعته . ومما يزيد شعوره بالخل في أحيان كثيرة وعيه بأنه أصبح أسير عادة يود لو أنه استطاع الافلات منها ، لكنه لا يقوى على ذلك . (١) .

وكما يوصف الآفيون ومشتقاته لتسكين الآلام ، وبث النشاط والمساعدة على السهر ، وممارسة الأعمال التي تحتاج الى اليقظة أثناء الليل كقيادة الشاحنات ، توصف المستحضرات الكيميائية من حامض الباريتوريك لتهدئة الأعصاب ، وإزالة النعيف والهواجس واستجلاب النوم . أما القات فيبدو أنه يثير شعوراً بالصدقة ، وبذلك يساعد متعاطيه من اليمينيين على الاحتفاظ بعلاقات اجتماعية طيبة هو في أشد الحاجة اليها في مجتمع يعتمد فيه سير الأمور التجارية على العلاقات الشخصية ، وليس على العلاقات الرسمية التي لا تخلو من قيود كثيرة وهواجس مختلفة . وكما أن « الأمقيامين » المعروف تجارياً باسم « البنزدرين » ينشط الجهاز العصبي ، ويشعر المتعاطي بالحيوية وبطاقة متدفقة منه ، ويطير النوم من عينيه ، فكذلك يفعل « الكوكايين » بمتعاطيه . فضلاً عن أنه يحل عقدة لسانه ، فيصير ثرثاراً متهيجاً قلقاً لا يستقر له قرار ، يحس بنفثوة غامرة وقوة بدنية عظيمة (٢) .

ولكن هذه الأحوال الناجمة عن تعاطي المنفدرات ، لا تلبث أن تنتهي بزوال آثارها ، فيصاب متعاطي « البنزدرين » في أحيان كثيرة بدوار وهلوسة وخلط عقلي ، بينما ينتاب متعاطي « الكوكايين » اكتئاب شديد ، وهواجس مرعبة

---

(١) ولذلك صار اعتياد التعاطي يعرف بأنه اعتماد نفسى على المخدر .

(٢) انظر « دى روي ، المصدر نفسه . ص ١٦٥ .

تجعله بالتدريج فى اتمى حالات الارتياب ممن حوله ، فيصبح عدوانيا خطرا على حياة الناس • ولعله من حسن الحظ أن اعتياد تعاطى « الكوكايين » لا يؤدى الى ايمانه ، كما هى الحال فى اعتياد تعاطى الأفيون ، وإنما يؤدى الى الاعتماد عليه ، أو بالأحرى ، أساءة استعماله كتعاطى الحشيش أو تعاطى مستحضرات « الباريتيورات » (١) ويؤدى تعاطى « الهيروين » و « الأمفيتامين » الى تثبيط الهممة ، واضعاف الرغبة الجنسية وزوالها ، والشعور بالضمور والضياع ، فضلا عما يخلفانه عند المدمن من احساس بالعبودية المطلقة للمخدر وبائنه وموزعه (٢) ولذلك لا يقورع المدمن عن ارتكاب أبشع الجرائم فى سبيل ما يؤمن له موردا مستديما من المخدر • وهكذا ينشأ موقف غريب يستحق التأمل العميق • فالمدمن يصير فى عناد على الحصول على المخدر باى ثمن وبأية وسيلة ، والمجتمع يصير فى عزيمة على حرمانه منه • وهكذا ينشب بينهما صراع مرير باهظ التكاليف •

وكذلك يؤدى ايمان مستحضرات « الباريتيورات » الى تخلف خطير فى العمليات العقلية • فيصبح المدمن مثيلد الحس غبيا ، تائه الفكر ، بطيء الحركة ، مستغرقا فى ركود ظاهر • فإذا ما حرم من المخدر ، سرعان ما يقع فريسة المرض ، تنتابه تشنجات مرعية ، ثم هلاوس كثيفة مخيفة ، وهذيان وارهاق قد يؤدى بحياته (٣) • وعلى الرغم من ذلك فإنه قد ظهرت مشكلة كبرى فى الولايات المتحدة ناجمة عن الاسراف الشديد فى اعطاء جرعات من هذه المستحاربات ، كذلك من « الأمفيتامين » للحد من النشاط الزائد لدى اطفال المدارس ، نزلاء مؤسسات الإصلاح ، ومرضى المستشفيات الخاصة • وقد كشفت المعلومات الحديثة عن استعمال « الأمفيتامين » بدرجة مفرطة لتلئين سلوك الطلبة فى حجرات الدراسة فى المدارس العسامة فى المدن

(١) انظر « ريتشارد سونمن » و « ديك إيلز » ، المصدر السابق ، ص ٥٧ •

(٢) ر (٣) انظر المصدر نفسه ، ص ٤٨ - ١٥٠ •

الأمريكية (١) • وإنك ليس من المستغرب أن يستشري أدمان مشتقات الأفيون في الولايات المتحدة ، حتى قدر عدد المدمنين سنة ١٩٧١ بما بين ٢٥٠.٠٠٠ و ٣٠٠.٠٠٠ (٢) •

ولا ينكر أحد الأضرار التي تنجم عن اعتياد شرب الخمر بجرعات كبيرة على مرات متقاربة • فضلا عما يحدثه من أمراض عضوية ، فإنه يؤدي إلى مرضين عقليين خطيرين ، أحدهما يعرف بذهان « كورساكوف » (Korsakoff psychosis) وهو مجموعة معينة من الأعراض العقلية تشمل الذاكرة وعدم القدرة على إدراك الأشخاص أو الأماكن أو الوقت أو حتى إدراك المريض لذاته ، والذهيان بكلام في الهواء لا ترابط فيه • ويعرف المرض العقلي الآخر بذهان « الهتر الارتجافي » (delirium tremens) ، وهو حالة من الاختلاط العقلي الحاد ، تقتزن بارتجاف وقلق شديد وهلاوس وهذات (delusions) مختلفة ، بالإضافة إلى اضطراب في السلوك ، يشبه أحيانا أعراض ذهان عته الشيخوخة (senile dementia) وذهان الفصام (schizophrenia) (٣) • هذا فضلا عما لاعتياد شرب الخمر من آثار اجتماعية بالغة السوء ، كفقدان الوظيفة أو الطرد من العمل ، وهدم الحياة الزوجية ، وتفكك الأسرة ، وتحطيم شخصيات الأطفال وتشويش حياتهم ، وقتل المارة في الشوارع نتيجة قيادة السيارات في حالة السكر •

وفيما يتعلق بالحشيش ذي الأسماء المتنوعة ، كما أسلفنا ، فقد اثبتت بحوث كثيرة ، أنه على وجه العموم ، لا يحدث ضررا كبيرا ولا يخلف مرضا

---

(١) انظر « دارم » ، المصدر السابق ، ص ٤ •

وكذلك انظر :

R.S.P. Wiener, *Drugs and School Children*.

(٢) انظر « ريتشارد سونسن ودرك ايفز » ، المصدر السابق ، ص ٢٣ •

(٣) انظر أحمد عزت راجع ، « الأمراض النفسية والعقلية : أسبابها وعلاجها وإدارتها الاجتماعية » ، ص ٢١٧ •

خطيرا • وكل ما أمكن قوله من قبيل أولئك الذين هالمهم مواجهة هذه الحقيقة، هو أن اعتياد تعاطيه أمر بغيض ومحط من قدر المتعاطى ، كما أنه يؤدى الى قلة الانتاج وتدننى درجة اتقانه (١) ، وأنه لا يؤدى الى الايمان ، ولا يحس المتعاطى الذى يحرم منه بأعراض منفصة (٢) •

ومما تجدر الاشارة اليه بهذا الصدد ، ما ذكره « لاجوارديا » عمدة مدينة نيويورك فى تصدير تقرير اللجنة التى كان قد شكلها من مختلف التخصصين لبحث مشكلة « الماريوانا » ، اذ كتب يقول « اننى مسرور لأن الملل الاجتماعية ، والنفسية ، والطبية ، التى كانت تنسب عادة للماريوانا قد وجد أنها مبالغ فيها ، وذلك فيما يعنى مدينة نيويورك » (٣) ولكنه عاد فقال انه سيستمر فى تنفيذ القانون الذى يحرم تعاطى « الماريوانا » ، الى أن تبرر نتائج البحث الكاملة تعديله • ولعل أهم النتائج التى أمكن اللجنة الوصول اليها ، هى انه كانت هناك موافقة عامة على أن استعمال « الماريوانا » يحدث شعورا بالكفاية والرضا ، ويخفف من الصراعات العقلية الجارية ، وأن كمية المخدر التى يمكن أن تؤدى الى هذه الحالة عند المتعاطى ، تتوقف على نوعية شخصيته ومزاجه وتكوينه النفسى ، وأن « الماريوانا » لا تنشط الرغبة الجنسية ولا تزيد القدرة على ممارستها ، كما أنها لا تستعمل لهذا الغرض (٤) ، وأخيرا وليس آخرا ، أنه لا توجد علاقة مباشرة بين تعاطى « الماريوانا » وجناح الأحداث أو انحراف الشباب أو اجرام الكبار ، (٥) •

- 
- (١) انظر تعاطى الحشيش : التقرير الثالث : نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة - وقد ذكرت هيئة البحث فى المقدمة : « أن أخطر المعلومات التى وصلنا اليها معلومات تتعلق بجسمامة الضرر الذى يلحق بعملية الانتاج من جراء الاعتياد على تعاطى الحشيش ، ومعلومات لا تقل عن ذلك خطرا ، تدل على ازدياد التعاطى بإزدياد ساعات العمل » • المصدر نفسه ، ص ٩ •
- (٢) انظر « دى روب » ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ • وكذلك انظر « رتشرد سونسن ونورك ايفز » ، المصدر السابق ، ص ٢٤ •
- (٣) قالا عن « دى روب » ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ •
- (٤) وهذا ايضا ما أسفر عنه تعاطى الحشيش فى مدينة القاهرة ، ص ١٧١ •
- (٥) انظر المصدر نفسه ، ص ١٠٤ - ١٠٨ •

ومما تجدر الإشارة اليه بخصوص ما كشفته اللجنة العلمية المشار اليها عن علاقة تعاطى « الماريوانا » بالقدرة الجنسية ، أن المقرريين يذكر فى خطته كتابا عنوانه السموات الأدبية فى مدائح القلبية لمؤلفه النحس بن محمد ، الذى يقول فيه « أن الفقراء انما يقصدون استعماله ( الحشيش ) ، مع ما يجدون من اللذة ، تحقيقا للمنى ، وفى ابطاله ( المنى ) قطع لشهوة الجماع ، كى لا تميل نفوسهم الى ما يوقع فى الزنى » (١) .

ويمكن القول ، بالاضافة الى ما سبق ، أن من يتعاطون بعض المخدرات، كالحشيش والقات ، يحصلون على متعة كبرى اذا ما تعاطوه فى مجموعة يشعرون فى اطارها بفاعلية (dynamics) العلاقات الودية ، الناجمة عن وحدة الهدف من جلسة التعاطى . وما يحدث فيها من نشاط محوره المخدر واثاره . والشائع أن جلسة الحشيش ، وبخاصة فيما يسمى « الفرزة » ، تجمع أفرادا من مهن وطبقات ومراكز ومستويات تعليمية مختلفة ، فتشيع بينهم الأخوة والمساواة ، فضلا عما تتيح لهم من فرصة مستورة للتحرر من الضوابط الاجتماعية ، التى تفرض على كل فئة منهم الوانا معينة من السلوك فيتمزج فى نفس المتعاطى دافع استئثار روح المجموعة المرحية والاندماج مع أفرادها ، بدافع تناسى الهموم واستجلاب السرور بشتى العبارات والنكات والتعليقات ، فى جو من خلو البال واللامبالاة وترك الأمور تجري فى أعنتها ، جو مشبع بالتعاطف واللفة والفكاهة (٢) .

**والجانب الرابع من مشكلة المخدرات هو جانب مكافحتها . ويشمل**

---

(٢) المقرريين ، المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ج ٢ ص ١٢٨ .  
(٤) جمعت هذه البيانات من بضعة أشخاص متفاوتين فى درجة التعليم ممن يترددون على هذه الفرز . هذا وقد كشف بحث تعاطى الحشيش فى مدينة القاهرة ، الذى وردت الإشارة اليه ، أن ٩٧٪ من مجموع المتعاطين يتعاطونه فى جلسات جماعية فى المساء ، حيث تسود النكت والاحاديث عن المسائل الجنسية والعمل وبعض المسائل الاجتماعية العامة وكذلك المسائل العائلية . انظر المصدر نفسه ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

هذا الجانب العوامل التي تدفع الدولة الى تجريم منتجاتها ، وناقليها ، وبائعيها ، ومتعاطيها ، وكذلك العوامل التي خففت ولا تزال تضغط على بعض الدول لآباحة تعاطي بعضها . ويشمل أيضا جميع الاجراءات التي تتخذها الدول حيال مشكلة المخدرات ، سواء كان ذلك لتوقي أخطارها والحد من انتشار تعاطيها ، أو لمعالجة أولئك الذين اعتادوا تعاطي بعضها أو ادمان البعض الآخر . وتشمل الاجراءات العلاجية كل الجهود الإصلاحية التي تهدف الى إعادة تعويد المتعاطي الانقطاع عن تناول المخدرات ، سواء كان ذلك بواسطة عيادات خارجية ، أو مؤسسات للإقامة الداخلية ، أو حركة اصلاحية تقوم بها بعض الهيئات الأهلية ، في شكل توعية عامة هدفها الاقتناع ، أو عن طريق الاندماج في جماعات مكونة من أفراد كانوا مدمنين ، ثم استطاعوا التخلص من نير استعباد المخدر ، وتنفيذ برامجهم الصارمة في تعويد المدمنين على العيش والعمل دون تعاطي المخدرات .

وتتضمن الاجراءات الوقائية تجريم انتاج المخدرات زراعة وصناعة بالاشتقاق أو انتحضير الكيماوى ، واتلاف المزروع والمصنوع منها ، والمراقبة الشديدة لمنع زراعتها وصناعتها . وتشمل أيضا مكافحة التهريب ، وتعقب المهربين والتجار والموزعين ، ومحاولات اصلاحهم ليكونوا مواطنين طيبين ، وليستبدلوا بهذه الأنشطة المجرمة أعمالا أخرى ذات فائدة للمجتمع . ومن أهم الاجراءات الوقائية التي يجزم المتخصصون بفاعليتها الشديدة الأثر ، تغيير البيئة الاجتماعية عن طريق إعادة تنظيم المجموعة الأسرية ، والجماعة ، وتنسيبها بالإنسيب العلمية الحديثة على أيدي أخصائيين مدربين ، ومراقبة وسائل الترفيه ، واستخدام وسائل الاعلام في حركة مبرموسة ومخططة لتوعية الجماهير بأضرار تعاطي المخدرات ، وما ينجم عنه من اعتياد أو ادمان، وما يرتبط بذلك من مفاصد ومضار . وتعتمد هذه الاجراءات على رجال القانون والشرطة ، والعلميين من نوى التخصصات المعنية بمكافحة هذه المشكلة . كذلك تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، للكشف عن مزارع المخدرات وتعقب المخالفين وكشف حيل المهربين .

وتتفق الحكومات المختلفة ، وبخاصة فى الولايات المتحدة وغرب أوروبا ،  
أموالا طائلة على هذين النوعين من الاجراءات : الوقائية ، والعلاجية ، كما  
تستخدم أعدادا هائلة من البشر . فإذا ما أضفنا ما تنفقه كل دولة فى مكافحة  
مشكلة المخدرات الى ما ينفقه متعاطوها ومدمنوها فى الحصول عليها ، فإن  
النتائج يصل الى أرقام خيالية ، دونها ما ينفق فى التعليم والصحة وسائر  
الخدمات الأخرى (١) . ولذلك لم يكن غريبا أن تضمن ولاية كاليفورنيا فى  
الولايات المتحدة صحيفة الاقتراح على رئاسة الجمهورية فى السابغ من تشرين  
الثانى (نوفمبر) ١٩٧٢ ، سؤالاً تستطلع به الرأى العام للمقترعين عما  
إذا كانوا يوافقون على اباحة تدخين « الماريوانا » أم لا . ومهما يكن من  
أمر ، فإن . مدينة « آن آربر » (Anne Arbor) بولاية « ميشغن » (Michigan)  
وكذلك « برنستون » (Princeton) بولاية « نيو جيرسى » (New Jersey)  
قد أباحتا للمتعاطى تدخينها دون ملاحقته قضائيا ، مادام قد سبق تغريمه  
خمسـة دولارات . أما بريطانيا فأنها لا تبيح تعاطى الهيروين لمن يثبت ايمانه  
أياه فحسب ، بل انها تمكنه من الحصول مجانا من أية صيدلية ، على الحقن  
اليومى الذى يصفه الطبيب المختص (٢) . ويعد هذا الاجراء مواجهة واقعية  
ومعقولة لمشكلة ايمان المخدرات ، التى صار التغلب عليها أمرا مستعصيا .  
ويذكرنا ذلك بتجربة الولايات المتحدة منع شرب الخمر وتجاريتها وصناعتها ،  
وما نجم عن ذلك أضرارها ومفاسدها رويدا رويدا ، الى أن بلغت خطورتها  
الحد الذى رأى عنده ولاة الأمور ، انه لا مناص من الغاء قانون التحريم  
والعودة بالأمور الى ما كانت عليه .

---

(١) فى برنامج عن المخدرات أذيع من الاذاعة البريطانية فى أوائل ١٩٨٢ . قدر  
أحد المختصين الأمريكـيين ما اتفق على المخدرات فى الولايات المتحدة ، عام ١٩٧٥ ،  
بنحو ٨ بليون دولار .

(٢) فى البرنامج الالف الذكر ، ذكر أحد المختصين البريطانيين أن عدد البريطانيين  
المنتمين مشتقات الافيون المسجلين الذين منحوا هذا الحق بنحو ٢٠٠٠ شخص . ولكنه  
أضاف أن هناك ما لا يقل عن ١٠٠٠ شخص آخرين غير مسجلين ، يتعاون هذه  
المخدرات من السوق السوداء الأخذة فى التوسع ، على الرغم من المكافحة القويـة ،  
وما ينلق عليها من ملايين الجنيهات الاسترلينية .



### دور البحث العلمى فى مكافحة مشكلة المخدرات :

فى ختام ورقة بحث بعنوان « تعاطى الحشيش كمشكلة اجتماعية » ، قدمت فى الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة ، فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى القاهرة ، فى أوائل كانون ثان ( يناير ) ١٩٦٣ • قال حسن الساعاتى : « وانه لمن نافلة القول أن نردد ما سبقت الإشارة اليه من شدة حاجتنا الى بحوث علمية ، تتناول ظاهرة تعاطى الحشيش فى مصر من جوانبها المختلفة ، حتى يمكن فهم هذه الظاهرة فهما واضحا • وبذلك تتسنى معاملة المتعاطين على أسس سليمة ، واتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية ، ذات آثار فعالة فى مجال هذه الظاهرة » (١) •

ويبرر ذلك ما سبق أن قدمناه من بيان الجوانب الأربعة المختلفة لمشكلة المخدرات على وجه العموم ، وليس الحشيش وحده الذى يكون مشكلة فى ذاته بارزة الأثر ، وبخاصة فى مصر • وفى ضوء ما ذكرناه من معلومات يصعد كل جانب من جوانب هذه المشكلة ، تظهر الحاجة الملحة الى شتى البحوث الاجتماعية التى يمكن تقسيمها ، من حيث أهدافها ، الى قسمين محددين واضحين : بحوث وصفية تكشف وتوضح الحقائق التى يشتمل عليها ميدان كل من هذه الجوانب ، بقصد التعرف عليها ، وبحوث برهانية لتعميم وتنقية القضايا الواردة فى كل ميدان على حدة ، على أساس أن هذه القضايا فروض لا بد من التأكد من مدى صوابها أو خطئها •

### أهمية البيانات الإحصائية :

هناك مطلب أساسى فى ميادين مكافحة المخدرات التى تتصل بجوانبها الأربعة ، لا بد من إجابته ، لأنه يكون خلفية لا غنى عنها ، ويجب توافرها

---

(١) حسن الساعاتى : تعاطى الحشيش كمشكلة اجتماعية ، « أعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة » ، ١٩٦٣ •

كقاعدة وطيدة لما يراود اجراءؤه من بحوث . وينحصر هذا المطلب الأساسى فى توافر الاحصاءات اللازمة الخاصة بزراعة اثنواع المخدرات وصناعاتها ، وكمياتها وتجاريتها ، وأسعارها فى مختلف بلاد العالم ، سواء أسعار الجملة أو القطاعى ( المفرق ) ، وبخاصة أسعار العبوات الصغيرة التى توزع على المتعاطين - يضاف الى ذلك احصاءات المتعاطين الذين يمكن التعرف عليهم ، الخاصة بجنسياتهم ، ونوعهم ، وأعمارهم ، ومهنتهم وحرفهم ، ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وطوائفهم ، وأحوالهم المدنية ، ومعتقدات المتعاطى والمدمنين منهم . وكذلك الاحصاءات التى تتعلق بالاجراءات التى اتخذت معهم ، سواء أكانت هذه الاجراءات فى المؤسسات الطبية أم الاصلاحية . ومقدار ما أنفق من مال فى سبيل ذلك ، وفائد العمل الناجم عن ذلك فى شتى ميادين الانتاج . ومن الأهمية بمكان معرفة الاحصاءات الخاصة بالجرائم ، التى ارتكبها معتادو تعاطى المخدرات ومدمنوها ، بقصد الحصول عليها وكذلك الجرائم الأخرى التى ارتكبوها وهم تحت تأثير الخدر ، ومقدار الخسارة البشرية والمادية الناجمة عن ذلك .

وجدير بالذكر أن هذه الاحصاءات التى أشرنا إليها ليست كل الاحصاءات اللازمة فى مجال الدراسات الاحصائية لمشكلة المخدرات . ولكنها تكفى كأتمثلة لنوع الاحصاءات التى يتطلبها البحث الشامل الكامل السدى يستوعب المشكلة من جميع أطرافها ، ويمكن بواسطته التعرف على ضحاياها وارتباطها بعضها ببعض . ومن هنا تتبين أهمية تسجيل شتى الاحصاءات الخاصة بظاهرة تعاطى المخدرات ومكافحتها ، والدور الذى تؤديه فى المعاونة على تكوين استبصار جديد فيها ، الأمر الذى يساعد فى الكشف عن نقاط جديدة تستحق البحث .

### دور البحوث الوصفية :

البحوث الوصفية فى ميادين مشكلة المخدرات هى التى تجيب عن التساؤلات المتعلقة بكل ما يريده الباحثون معرفته عن كل مكونات المشكلة فى

جوانبها المختلفة (١) \* ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، البحوث التي تكشف أساليب الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمن يقومون بزراعة المخدرات أو صناعتها أو تجارتها أو تهريبها أو توزيعها أو تعاطيها ، وتبين مدى ما يعود عليهم وعلى ذويهم من فوائد وأضرار بسببها ، والبحاث التي توضح كيفية زراعة المخدرات أو صناعتها ومتطلبات عمليات الانتاج المتضمنة في كلتا الحالين ، والمكاسب التي تتحقق نتيجة هذه الألوان من النشاط وأجور الأبدى العاملة في مجالاتها المختلفة \*

ومن البحوث الوصفية ذات الأهمية في التعرف على ظاهرة تعاطي المخدرات ، تلك التي تكشف طرائق التعاطي ، والمقادير التي تحدث آثارها في أجسام المتعاطين ونفوسهم ، ومتاسبات التعاطي ، والتهويل له ، سواء على النطاق الفردي أو الجمعي في شكل المجموعات التي تعرف بالفرز (tea pads) وتركيبها الاجتماعي ووظيفتها الاجتماعية ، وفاعليات العلاقة الاجتماعية فيها ، تلك التي تسيطر اللثام عن سلوك المتعاطين وهم تحت تأثير المخدرات ثم بعد زوال آثارها ، وكذلك في حالة امتناعها وبحثهم عنها أو تلهفهم عليها في حالة ايمانهم \* وعلى الرغم من وجود مادة وفيرة بأقلام المتعاطين أنفسهم تصف أحوالهم وهم تحت تأثير المخدر وقبل ذلك وبعده ، فإن هذه المادة قديمة ، تتعلق بحقب ماضية ذات ثقافات غابرة ، ولذلك تظهر الحاجة إلى مزيد من تلك الدراسات الذاتية الحديثة العهد ، في ضوء ثقافة العصر ، وما عليه المخدرات من نقاء أو خلط يضعف تأثيرها \*

ويندرج أيضا في لائحة البحوث الوصفية تلك التي تتناول البيئات التي ينتشر فيها التعاطي ، وأهم خصائصها العمرانية والاجتماعية ، ومواقعها في المراكز الحضرية والصناعية ، أو التي تتناول المجموعات التي ينشأ فيها

---

(١) انظر حسن الساعاتي ، تصميم البحوث الاجتماعية : فني منهجي جديد .

المتعاطي كالأسرة ، وعصابة الأقران فى اللعب ، وزمرة الرفاق فى العمل ، وكذلك الجماعات التى يعيش بينها كالمدرسة ، والجيران ، والحى ، أو القرية وذلك فضلاً عن أسر المتعاطين أنفسهم التى يكونونها بالزواج وخلف الأطفال ، وسلوكهم مع زوجاتهم وأطفالهم . وتتضمن هذه البحوث أيضاً الكشف عن القيم التى تسود بين المتعاطين وتتلور حول تعاطى المخدرات ، كالرجولة ، والقدرة على التذوق الجمالى ، والإبداع والتسامى ، والترفع عن الدنيويات ، بمعنى أنه لا يعتاذر تعاطى المخدرات إلا من كان أهلاً لاكتساب هذه الصفات التى يفرسها تعاطيها فى نفسه ، أو يعمل على تنميتها إذا كانت موجودة بالفعل .

وهناك بحوث وصفية كثيرة ومتنوعة فى الجانب الخاص بمكافحة مشكلة المخدرات فى ميدانى الوقاية والعلاج . ولما كان هذا الجانب على درجة بالغة من الأهمية ، فإن أى جهد علمية تبذل فى الكشف عن الأساليب والوسائل المستعملة فى هذين الميدانين ، تساعد ولا ريب فى بلورة فروض حول جدوى هذه الإجراءات ومدى فاعليتها فى تحقيق أغراضها ، وكيفية تنميتها بإدخال تعديلات عليها ، يظهر البحث ضرورتها وفوائدها المؤكدة . ولما كانت هناك جهود شتى مبنولة فى هذا الجانب ، سواء كانت حكومية أو أهلية ، بمواء كانت تعتمد على العلاج الفردي أو الجموعى (group) أو الجماعى (communal) ، فإن النتائج تصبح أكثر جدوى وفاعلية ، إذا كانت هذه الجهود معروفة فى تفاصيلها ، ومتسعة من جميع نواحيها ، وخالية من الانزواجية التى تضعف تأثيرها .

#### دور البحوث البرهانية :

لئن كانت أهمية البحوث الوصفية تكمن فى الكشف عما هو موجود والكيفية التى هو موجود عليها ، حتى تزيدنا المعرفة به ويتفصيله استبصاراً بفاعليات الظاهرة الاجتماعية وقدرة الباحثين على إجراء المزيد من البحوث

العلمية على أساس هذه المعرفة ، فإن أهمية البحوث البرهانية تكمن فى معرفة الأسباب والدوافع المسئولة عن وجود ما هو موجود ، والكيفية التى هو عليها موجود ، وكذلك فى تمحيص الآراء والاقتراضات (propositions) ، والفروض (hypotheses) ، التى تصاغ يصيد الأسباب والدوافع ، والتأكد من صوابها أو خطئها وإلى أى حد يكون هذا الصواب أو الخطأ (١) . وربما كانت خطورة هذا النوع من البحوث تتركز فى أن نتائجها تأخذ شكل قوانين أو نظريات عامة أو مبادئ ثابتة ، ترمى عليها خطط التطبيق فيما يتعلق بإعادة التنظيم الاجتماعى . فإذا لم تكن البحوث سلبية من حيث مناهجها وطرائقها وإجراءاتها ، كانت نتائجها غير موثوق بها ، ويصعب التطبيق على أساسها فاسدا ، ويخفق فى تحقيق الأغراض المرجوة .

وهناك موضوعات شتى تتعلق بالجوانب الأربعة لمشكلة المخدرات تحتاج إلى بحوث برهانية ، تمين على الاجابة عن تساؤلات كثيرة بصدها . ولعل أهم هذه التساؤلات يدور حول أسباب تجريم الدول للمخدرات ، فيما عدا الخمر والكثير من مستحضرات حامض « الباريتوريك » ، وعما إذا كانت المخدرات كلها متعادلة الأضرار والمفاسد ، وعما إذا كان الحشيش وأشباهه « الماريوانا » على سبيل المثال ، لا يؤدي بالفعل إلى أضرار أو أخطاء كغيره من المخدرات ، وبخاصة تلك التى يوصل اعتياد تعاطيها إلى إيمانها ، وعما إذا كان تعاطى الحشيش وأشباهه مرتبطا بجرائم العنف ، كما هى الحال فى إيمان الأفريق أو أى من مشتقاته ، وعما إذا كان الاعتقاد على تعاطى الحشيش وأشباهه ينتهى بالمتعاطين فى مستشفيات الأمراض العقلية ، وأخيرا وليس آخرا ، عما إذا كان الحشيش وأشباهه يمكن استعماله لعلاج حالات الاكتئاب والهبوط ، وإدخال البهجة فى نفوس من يعانون منها ، وبخاصة أولئك الذين

يوجهون العدوان الى انفسهم فى نوبات الاكتئاب ، وكأنهم يمانون « عقدة ذنب » ، من تضخم خبيث فى ضمائرهم ، أو كأنهم يرضون حاجة الى عقاب انفسهم •

ومن التساؤلات الهامة أيضا ما يتعلق بالدوافع والعوامل ، التى تدعو أو تدفع الى التساوى من جهة ، وإلى اعتياد تعاطى المخدرات من جهة أخرى ، وما إذا كان هذا السلوك مرتبطا أساسا بتكوين الشخصية ، أى نتيجة عوامل عضوية - اجتماعية - نفسية ، وهى عوامل يصعب ان لم يكن من المستحيل تحديد آثار كل منها على حدة ، أو بيان آثارها فى تفاعلها بعضها مع بعض ؛ ومن هذه التساؤلات أيضا ما يتعلق بآثار المقادير المتساوية من المخدرات على المتعاطين ، وما إذا كانت متشابهة ، وأسباب عدم تشابهها إذا لم تكن كذلك ، وما إذا كانت آثار الكميات المتساوية من المخدر على المتعاطى الواحد هى نفسها فى كل مرة ، وأسباب الاختلافات فى حالة وجودها ، وما إذا كان الوصف الذى سجله بعض الأدباء والعلماء ، لاحتساساتهم وأفكارهم وهم تحت تأثير المخدر صادقا أو مبالغا فيه ، وما إذا كان التأثير الشديد بالمخدرات على اختلاف أنواعها يكشف عن شخصيات عصابية ان لم تكن سيكوباثية •

ومن هذه التساؤلات كذلك ، ما يتعلق بعدالة التشريع الذى يحرم تعاطى كثير من المخدرات ، ويبيح بعضها كالمشروبات الكحولية والسجائر أو يقف عاجزا عن تجريمها ، ومنها ما يرتبط بجدوى الاجراءات الوقائية والاجراءات العلاجية التى تتخذ لمكافحة المخدرات ، وبخاصة ما دام المجتمع متناقضا وغير منطقي فى تشريعاته المتعلقة بالمخدرات • وهناك تساؤلات أخرى تدور حول ما إذا كان المنع والتجريم يولدان الرغبة الشديدة فى المنوع والمجرم ، وما إذا كان المخدرات وتجرير متعاطيها مع تزايد الطلب فى سوقها يؤديان الى

الامعان فى تهريبها ، وارتفاع اسعارها ، وغشها ، وتزايد الترويج لها  
بتوسيع دائرة معتادى تعاطيها ومحتنيها .

### اعقبات اجرائية فى بحث مشكلة المخدرات :

ان اجراء البحوث المشار اليها آنفا وامثالها ، يحتاج الى امكانات بشرية  
متخصصة كبيرة ، وموارد مادية ضخمة ، وصبر وناة يمكنان من الدقة  
والتمعق . ومن الاساليب الاجرائية التى تحتمها طبيعة مشكلة المخدرات  
وبخاصة فى الدول المحدودة الدخل ، تقسيم هذه البحوث الى ثلاثة اقسام :  
من حيث الموضوعات التى يراد بحثها ، والحاجة الملحة الى استعمال نتائجها  
لوضعها موضع التطبيق ، ومتطلباتها من البشر والموارد والوقت . هذه  
الاقسام الثلاثة هى : بحوث قصيرة المدى لا تستغرق اكثر من ستة اشهر ،  
وبحوث متوسطة المدى لا تستغرق اكثر من عام ، وبحوث طويلة المدى  
تحتاج الى اكثر من عام . والذى يدعو الى هذا النوع من التقسيم ، هو  
ضرورة التوفيق بين طبيعة التنمية الاجتماعية السريعة من جهة ، والمتطلبات  
العلمية للبحث السليم من جهة اخرى .

وليكن مفهومنا فهما عميقا واضحا ان الحياة الاجتماعية فى المجتمعات  
المعاصرة على اختلاف انواعها لم تعد راکدة او خاملة او محافظة - ذلك لان  
روح العصر قد انبعثت ثائرة على كل ما هو تقليدى مقارنث ، فهزت القيم  
والمعتقدات بمنف ، واستطلعت بمحيوية الشباب المتدفقة ، وقوة دفع تيار التغيير،  
ان تجرف كثيرا من السدود القائمة فى طريقها . ومن هنا نبعت الرغبة الملحة  
فى معرفة كل الحقائق المتعلقة بجوانب مشكلة المخدرات ، واختمرت فى اذهان  
المعنيين بها ، انتاجا وتسويقا واستهلاكا ومكافحة - وهى تساؤلات كثيرة

تتطلب الاجابة عنها كلها . وفى عصر يسيطر فيه العلم على حياة الانسان ، يكون دور البحث العلمى اساسيا فى الحصول على معرفة الحقائق ، وحاسما فى الاجابة عن التساؤلات ، وموجها فى رسم الخطط وتنفيذها ، لاعادة تنظيم المجتمع على قواعد علمية سليمة ، وتتميته على اسس مختارة من الواقع المعاش (١) .

---

(١) انظر «سندى فيزى» ، المصدر السابق ، ص ٧ - ١٩ . فهذا التقرير المتعمق الواعى يتناول ، فيما يتعلق ببحث ظاهرة استعمال المواد الفعالة نفسيا ، جوانب مختلفة لا يبد لكل مهتم بالبحث العلمى فى هذه المشكلة من الوقوف عليها والاقادة منها . لقد تناول التقرير « النواحي الاتية :

١ - اتجاهات البحوث ، وتمويلها ، ونوع المخبر موضوع البحث ، وطراز مشروع البحث .

٢ - مشكلات بحث استعمال المواد الفعالة نفسيا ، من حيث المقارنة العلمية والمصطلحات والتعريفات ومحاولات تفسير الملل والاسباب والدوافع .

٣ - مشكلات الأطر النظرية واختبار التساؤلات والفروض وصياغة النظريات .

٤ - تصميم البحوث. من حيث اختيار المنهج والاتجاه والاسلوب ، وتحديد الطريقة ووسائل جمع البيانات وأدواتها ، وتخطيط العمل الميدانى . وكلها نواح علمية بالغة الأهمية ، وزاد من أهميتها تقدم تقنيات تصميم البحوث الاجتماعية فى العصر الحاضر . انظر فى هذا الصدد حسن الساعاتى ، تصميم البحوث الاجتماعية : نسق منهجى جديد .



المراجع



## أولاً - مراجع عربية

### ( ١ ) مراجع عامة :

- ١ - الكتاب المقدس .
- ٢ - القرآن الكريم .
- ٣ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد غزاد  
عبد الباقي ، القاهرة ، مطابع الشعب ، ١٣٧٨ هـ .
- ٤ - المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٠ ،  
جزءان .
- ٥ - الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية على مذهب الإمام  
أبي حنيفة النعمان ، طبع وتبويب محمد سعيد الرفاعي ،  
القاهرة ، ١٩٢١ .
- ٦ - « قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ » ، الوقائع  
المصرية ، العدد ٧١ ، أغسطس ١٩٣٧ .
- ٧ - « قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين » ،  
الوقائع المصرية ، العدد ١٠٦ ، أغسطس ١٩٤٩ .
- ٨ - « قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث » ، النجدة الرسمية ،  
العدد ٣٠ ، مايو ١٩٧٤ .

- ٩ - قانون العقوبات : مع جميع تعديلاته لنفاية اول شباط ١٩٦٠ ،  
بيروت ، المكتبة الشرقية ، ١٩٦١ .

ب ( كتب ومقالات :

- ١ - ابن خلدون ، عبد الرحمن ، المقدمة ، القاهرة ، المكتبة التجارية  
الكبرى .
- ٢ - أبو زهرة ، محمد ، الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي :  
الجريمة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، بدون تاريخ .
- ٣ - \_\_\_\_\_ ، الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي :  
العقوبة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، بدون تاريخ .
- ٤ - أبو زيد ، أحمد ، ظاهرة الأخذ بالثأر ، القاهرة ، المركز القومي  
للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ .
- ٥ - أيكورن ، أوجيست ، الشباب الجامع ، ترجمه عن الانجليزية  
سيد محمد غنيم القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٤ .
- ٦ - بهنام ، رمسيس ، النظرية العامة للقانون الجنائي ، ١٩٦٥ .
- ٧ - بهنسي ، أحمد فتحي ، الجرائم في الفقه الاسلامي : دراسة  
فقهية مقارنة ، القاهرة ، الشركة العربية للطباعة والنشر ،  
١٩٥٩ .
- ٨ - \_\_\_\_\_ ، العقوبة في الفقه الاسلامي ، بيروت ،  
دار الرائد العربي ، ١٩٧٠ ، ط ٣ مزيده ومنقحة .
- ٩ - جرجس ، صبرى ، مشكلة السلوك السيكوباثي ، القاهرة ،

١٠ - خليفة ، أحمد ، أصول علم الإجرام الاجتماعي ، القاهرة ،

١١ - راجح ، أحمد عزت ، الأمراض النفسية والعقلية : أسبابها وعلاجها وأثارها الاجتماعية ، الاسكندرية ، دار المعارف .  
١٩٦٨ .

١٢ - الساعاتي ، حسن ، في علم الاجتماع الجنائي ، القاهرة ،  
النهضة المصرية ، ١٩٥١ .

١٣ - \_\_\_\_\_ ، « التحليل الاجتماعي للشخصية : اتجاه  
جديد لفهم السلوك المنحرف » ، المجلة الجنائية القومية ،  
العدد ١ ، مارس ١٩٥٨ .

١٤ - \_\_\_\_\_ ، ( مشرف ومراجع ) ، البقاء في القاهرة :  
مسح اجتماعي ودراسة اكلينيكية ، القاهرة ، المركز القومي  
للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ .

١٥ - \_\_\_\_\_ ، تعاظم الحشيش كمشكلة اجتماعية ،  
أعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة ، القاهرة ، المركز  
القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٣ .

١٦ - \_\_\_\_\_ ، علم الاجتماع القانوني ، القاهرة ، مكتبة  
الأجلو المصرية ، ١٩٦٨ ، ط ٣ مزيدة ومنقحة .

١٧ - \_\_\_\_\_ ، « تقرير الدراسة الميدانية : اثر تطبيق  
التشريع الجنائي الاسلامي في استتباب الأمن في المملكة  
العربية السعودية » ، الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع  
الجنائي الاسلامي في مكافحة الجريمة في المملكة العربية  
السعودية ( الرياض ١٦ - ٢١ شوال ١٣٩٦ هـ ) ، الرياض ،  
وزارة الداخلية ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٧٧ ، ج ٢ .

- ١٨ - \_\_\_\_\_ ، التصنيع والعمران : بحث ميداني  
للاسكندرية وعمالها ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .
- ١٩ - \_\_\_\_\_ ، تصميم البحوث الاجتماعية ، نسق  
منهجي جديد ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ .
- ٢٠ - سمعان ، حسن شحاته ، علم الجريمة ، القاهرة ، مكتبة  
النهضة المصرية ، ١٩٥٥ .
- ٢١ - عارف ، محمد ، الجريمة في المجتمع : نقد منهجي لتفسير  
السلوك الاجرامي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٥ .
- ٢٢ - عبيد ، رؤوف ، مبادئ علم الاجرام ، القاهرة ، دار الفكر  
العربي ، ١٩٧٤ ، ط ٣ .
- ٢٣ - عيسى ، حسن ، بيئة السجين : في ماضيه ، وحاضره ،  
وتأثيراتها على سلوكه ، الندوة العلمية الاولى ، السجون:  
مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الاصلاحية ، المركز العربي  
للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ( ١٤٠١/٥/٢٩ هـ .  
الموافق ١٩٨١/٤/٤ م ) ، ١٩٨١ .
- ٢٤ - غيث ، محمد عاطف ، المشاكل الاجتماعية والسلوك والانحراف،  
الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ .
- ٢٥ - محمصاني ، صبحي ، الدعائم الخلقية للقوانين الشرعية ،  
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٣ .

- ٢٦ - المصفاوى ، حسن ، « نظام التجنيح » ، المجلة الجنائية  
القومية ، عدد ١ مارس ١٩٦٢ .
- ٢٧ - المقرئى ، أحمد بن على ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط  
والآثار .
- ٢٨ - المولى ، محمد ، حيث عيسى بن هشام ، القاهرة ، محمد  
سعيد الرافعى الكتبى ، ١٣٣٠ هـ ، ط ٢ .
- ٢٩ - نعيم ، سمير : الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى ، القاهرة ،  
مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٧٨ .
- ٣٠ - هيئة بحث المخدرات ، تعامل الحشيش : التقرير الثانى ، نتائج  
المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة ، القاهرة ، المركز القومى  
للمبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٤ .





## ثانيا - مراجع أجنبية

### ( أ ) مراجع عامة :

1. The Columbia Viking Desk Encyclopedia.
2. Encyclopaedia of the Social Sciences.
3. International Encyclopedia of the Social Sciences.
4. The Oxford English Dictionary.

### ( ب ) كتب ومقالات :

1. Bassermann, Lujo, **The Oldest Profession : A History of Prostitution**, translated from German by James Cleugh, London : Arthur Barke Ltd., 1967.
2. Bloch, Herbert, **Disorganization. : Personal and Social**, New York : Alfred Knopf, 1952.
3. Burt, Cyril, **The Young Delinquent**, London : University of London Press, 1944, 4th. edn.
4. Butler, Samuel, **Erewhon : Erewhon Revisited**, London : Everyman's Library, 1975 (last reprinted).
5. Clyde, B. Vedder et al. (eds.), **Criminology : A Book of Readings**, New York : The Dryden Press, 1953.
6. Davis, Kingsley, "The Sociology of Prostitution", **Am. Soc. Rev.**, No. 11 (Oct. 1937).

7. De Ropp, Robert, S. **Drugs and the Mind**, New York : Grave Press, Inc.; 1st Black Cat Edn., 1961.
8. East, Norwood et al., **The Adolescent Criminal**, London : Methuen and Co., 1942.
9. Eysenck, Hans, **Crime and Personality**, London : Paladin, 1970.
10. Fazez, Cindy, **The aetiology of psychoactive substance use: A report and critically annotated bibliography on research into the aetiology of alcohol, nicotine, opiate and other psychoactive substance use**, Paris : UNESCO, 1977.
11. Ferri, Enrico, **Criminal Sociology**, Boston : Little, Brown and Co., 1929.
12. Flexner, A., **Prostitution in Europe**, London: Grant Richard, abridged edn., 1919.
13. Flugel, J.C., **Man, Morals and Society**, London : Whitefriars, 1955.
14. Freud, Anna, "Certain Types and Stages of Social Maladjustment". in K. R. Eissler et al. (eds.), **Searchlights on Delinquency**, New York: International Universities Press, 1949.
15. Friedlander, Kate, **The Psycho-analytical Approach to Juvenile Delinquency**, New York : International Universities Press, 1947.
16. Gillespie, R.D., **Mental Abnormality and Crime**, London : Routledge and Kegan Paul, 1944.

17. Glueck, S. & Glueck, E.T., **500 Criminal Careers**, New York: Alfred A. Knopf, 1930.
18. Goddard, H.H., **Juvenile Delinquency**, New York : Dodd, Mead and Co., 1921.
19. ———, **Feeble-mindedness its cause and consequences**, New York : The Macmillan Co., 1914.
20. Goring, Charles, **The English Convict**, London : H. M. Stationary Office, 1913.
21. Grassberger, Roland, "Towards a Synthesis of the Causes of Crime", **The National Review of Criminal Sciences**, No. 1 (March 1958).
22. Hall, Gladys Mary, **Prostitution: A Survey and a Challenge**, London: Williams & Norgate Ltd., 1933.
23. Healy, William, **The Individual Delinquent**, New York : Little, Brown and Co., 1915.
24. Healy, William and Bronner, Augusta, **New Light on Delinquency and its Treatment**, New Haven : Yale University Press, 1936.
25. Henriques, Fernando, **Stews and Strumpets : A Survey of Prostitution**, London : Macgibbon & Kee, 1961, 2 vols.
26. Hollande, Paul, "The dilemmas of Soviet sociology" in Simirenko (edr.), **Soviet Sociology : Historical Antecedents and Current Appraisals**, London : Routledge & Kegan Pall, 1967.
27. Hurwitz, S., **Criminology**, London : George, Allen and Unwin, 1962.
28. Khalaf, Samir, **Prostitution in a Changing Society: A Sociological Survey of Legal Prostitution in Beirut**, Beirut : Khayats, 1965.

29. Le Mesurier, L., **Boys in Trouble : A Study of Adolescent Crime and Its Treatment**, London : John Murray, 1939.
30. Lindsey, Judge Ben and Evans, Wainwright, **The Companionate Marriage**, London : Brentano's, 1928.
31. Lombroso, Cesare : **Crime : Its Causes and Remedies**, Boston : Little, Brown & Co., 1913.
32. Lombroso, Cesare and Ferrero, Guglielmo, **La donna delinquente, la prostituta e la donna normale**, Turin : Bocca, 1927, 5th edn. Partly translated as **The Female Offender**, published by Philosophical Library, 1938.
33. Malinowski, Bronslaw, **The Sexual Life of Savages in Northwestern Melanesia**, New York, Liveright, 1929, 2 vols.
34. Mannheim, Hermann, **Juvenile Delinquency in an English Middle-town**, London : Routledge and Kegan Paul, 1948.
35. Mays, John Barron, **Crime and Its Treatment**, London : Longman Group Ltd., 1970.
36. Mead, Margaret, **Coming of Age in Samoa**, New York : Morrow Company, 1928.
37. Morris, Terence, **The Criminal Area : A Study in Social Ecology**, London : Routledge and Kegan Paul, 1957.
38. Neumeyer, Martin H., **Juvenile Delinquency in Modern Society**, New York : D. Van Nostrand Co., 1961.

39. Ploss, Hermann H. et al. **Woman : An Historical, Gynaecological and Anthropological Compendium**, London : Heinemann, 1935, 2 vols.
40. Rabinowicz, L., **La lutte moderne contre le crime**, Bruxelles : F. Larcier, 1930.
41. Raglan, Lord, **Jocasta's Crime**, London : Watts & Co., 1940.
42. Russell, Bertrand, **Marriage and Morals**, London : George, Allan and Unwin, 1929.
43. Sami, M., "Traitement de l'Enfance Coupable ou Moralement Abandonnée", **L'Egypte Contemporaine**, vol. IV, 1913.
44. Sandford, Jeremy, **Prostitutes**, London : Abacus, 1977.
45. Schlapp, M.G. and Smith, E.H., **The New Criminology**, New York: Boni & Liveright, 1928.
46. Sen, S.N., **The City of Calcutta : A Socio-Economic Survey**, Calcutta, 1960.
47. Sutherland, Edwin and Cressey, Donald, **Principles of Criminology**, Philadelphia : J.P. Lippincot, 1966, 7th. ed.
48. Swinson, Richard P. and Eaves, Derek, **Alcoholism and Addiction**, London : The Woburn Press, 1978.
49. Tappan, P.W., **Juvenile Delinquency**, New York : McGraw-Hill Book Co., 1949.
50. Taylor, Ian et al., **The new criminology: for a social theory of deviance**, London : Routledge & Kegan Paul, 1973.

51. Wiener, R.S.P., **Drugs and Schoolchildren**, London : Longman, 1970.
52. Willcock, H.D., **Report on Juvenile Delinquency**, London : The Falcon Press, 1949.
53. Young, Kimball, **Personality and Problems of Adjustment**, New York : Appleton-Century-Crofts, 1940.
54. Young, Wayland, "Sitting on a Fortune : The Prostitute in London" **Encounter**, No. 68 (May 1959), pp. 19-13.
55. Zeleny, Leslie D., "Feeble-mindedness and Criminal Conduct", **American Journal of Sociology**, vol. 38 (Jan. 1933) pp. 564-578.

## فہرِسِ الموضوَعَات





١	الامضاء	...
٥	مقدمة	...

## الفصل الأول

### الجريمة والمجتمع

١١	تمهيد	...
١٢	ماهية الجريمة	...
١٤	نسبية الجريمة	...
١٨	الجريمة والقانون	...
١٩	الجريمة والخطيئة	...
٢٠	الجريمة والجناح	...
٢٢	أنواع الجرائم ( التصنيفات القانونية - الاجتماعية )	...
٢٤	المسؤولية	...
٢٩	احصاءات الجريمة	...
٤١	علم الاجرام	...
٤٢	علم الاجتياح الجنائي	...
٤٥	علم العقاب	...

## الفصل الثاني

### الجريمة والدين

٤٩	تمهيد	...
٥٠	الجريمة والعقوبة في أسفار العهد القديم	...
٥٧	الجريمة والعقوبة في أسفار العهد الجديد	...

٦٠ ..... الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية

### الفصل الثالث

#### الجريمة والعلم

٩١	..... تمهيد
٩٤	..... المدرسة البيولوجية
١٠٢	..... المدرسة النفسية
١١٢	..... المدرسة العضوية
١١٦	..... المدرسة الاجتماعية
١٢٢	..... المدرسة التكاملية

### الفصل الرابع

#### جناح الأحداث

١٥١	..... تصنيف الأحداث الجانحين في مصر
١٥٢	..... المعاملة القانونية للأحداث الجانحين في مصر ولبنان
١٥٣	..... معاملة الأحداث الجانحين وفق قانون العقوبات اللبناني
١٥٧	..... وقانون الأحداث المصري

### الفصل الخامس

#### البغاء

١٧٢	..... تمهيد
-----	-------------

١٧٤	التعريف العام للبغاء	—
١٧٨	التعريف القانوني للبغاء	—
١٧٩	لمحة تاريخية لمشكلة البغاء	—
١٨٢	البغاء فى الواقع	—
١٨٥	أشكال البغاء ( المقدس - للحق - التمويهى - للجديلى )	—
١٩١	البغاء والفقر	—
١٩٥	البغاء والنسب الاقترابى	—
١٩٨	الوظيفة الاجتماعية للبغاء	—
١٩٩	البغاء والقيم الاجتماعية	—
٢٠٠	البغاء بين التنظيم والالفاء	—
٢٠٢	التحرر الجنى والبغاء	—
٢٠٤	البغاء مشكلة فردية واجتماعية	—
٢٠٥	عوامل اعتراف البغاء	—
٢٠٦	البحوث فى ظاهرة البغاء	—
٢٠٧	الاتجاهات المختلفة فى تحليل عوامل اعتراف البغاء	—
٢٠٧	الاتجاه البيولوجى	—
٢٠٨	الاتجاه النفسى	—
٢٠٩	الاتجاه الاجتماعى	—
٢١١	الاتجاه التكاملى	—

## الفصل السادس

### تعاطى المخدرات

٢١٥	تمهيد	—
٢١٧	جوانب مشكلة المخدرات	—
٢١٧	انتاج المخدرات	—

٢٢٠	... .. تهريب المخدرات وتوزيعها	—
٢٢١	... .. استهلاك المخدرات وتعاطيها	—
٢٢٢	... .. مكافحة المخدرات	—
٢٣٥	... .. دور البحث العلمى فى مكافحة مشكلة المخدرات	—
٢٣٥	... .. أهمية البيانات الإحصائية	—
٢٣٦	... .. دور البحوث الوصفية	—
٢٣٨	... .. دور البحوث البرهانية	—
٢٤١	... .. اعتبارات إجرائية فى بحث مشكلة المخدرات	—
٢٤٢	... .. ثبت المراجع	—
٢٤٥	... .. مراجع عربية	—
٢٥١	... .. مراجع أجنبية	—

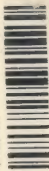


الرقم الدولي ٥ - ٠٠٣٠ - ٠٥ - ٩٧٧

رقم الايداع ٢٧١٤ لسنة ١٩٨٢



0311001



0311001